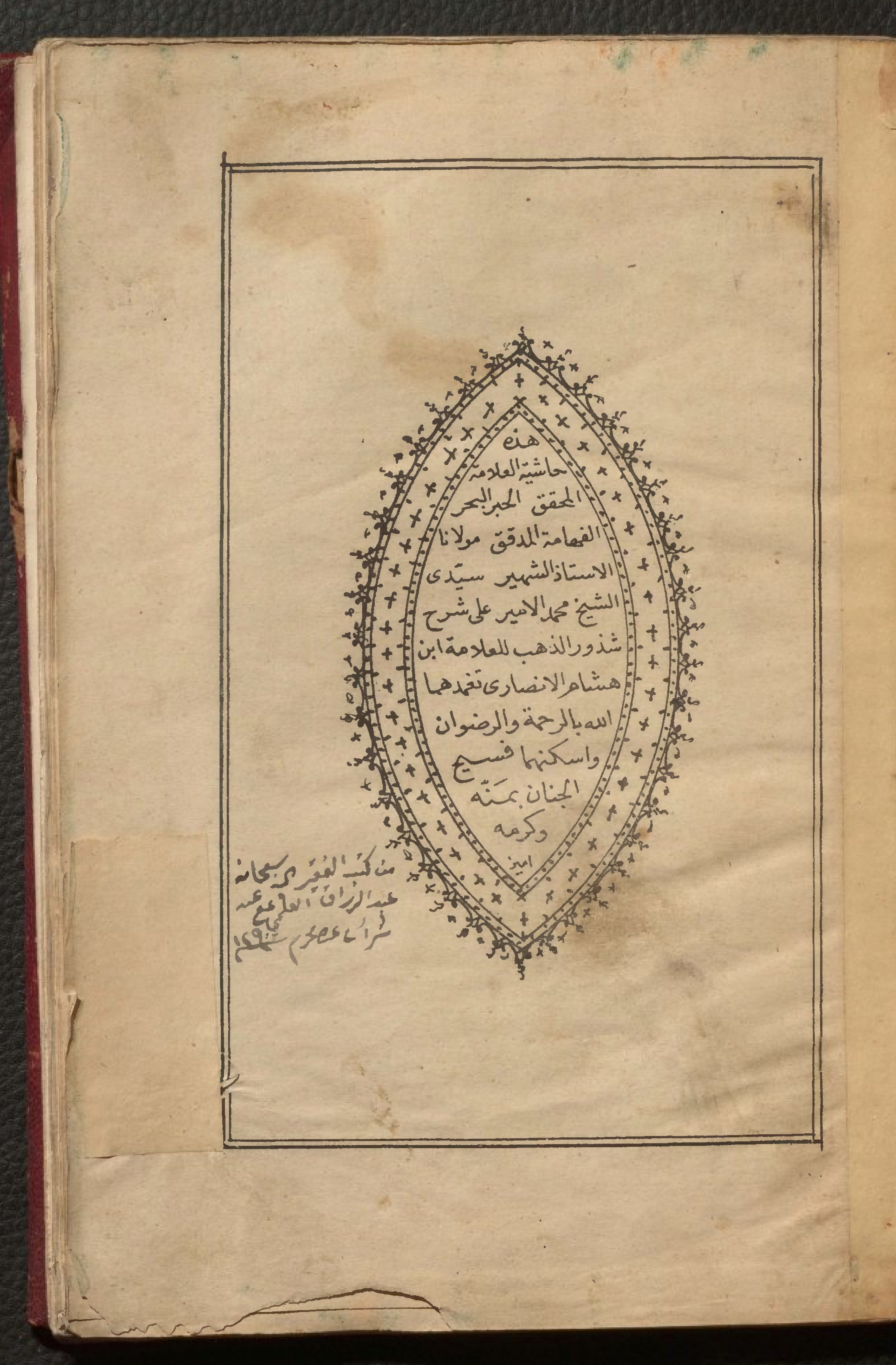


546 **IBN HISHÂM, JAMÂL al-DÎN. - al-SUNBÂWÎ.** Hâshiya 'alâ sharh [Ibn Hishâm li-mukhtasarihî li-] Shudhûr al-dhahab. Cairo 1285. 76 p. **lithographed text.** [boards with leather spine and flap] ƒ 350

☞ A neat lithograph edition unassuming but for its provenance. We cite in full the manuscript note from the inside back cover: "Woman's Copy of the KORÁN from NEBI SAMVEL. Nov. 1917.", continuing in another hand: "The mosque of NEBI SAMVEL was on the road from KUBÉBI (Biblical EMAUS) to JERUSALEM. The legend asserted that the prophet Samuel was buried there. Very severe hand to hand fighting in the gardens round the mosque for 10 days, left it in our hands for good, when the Turks bombarded it heavily day & night for three days, totally destroying it. Subsequently a vault was found under the centre of the mosque, with the skeleton of a man in a stone coffin. [*signed:*] Kensington."

According to the colophon, the *Hâshiya* was corrected by an editorial board consisting of Mustafâ Ahmad al-Mâlikî al-Abyârî, Hasan Zaghla, Mahmûd al-Qâdî al-Abyârî, Mahmûd Abû al-'Aynain, and Muhammad al-Najjâr. With ownership entry of 'Abd al-Razzâq al-'Alamî (dated Muharram 1290 AH) on title-page. GAL II 24, Sarkîs 473.



هذه
حاشية العلامة
المحقق الحبر البحر
الفهامة المدقق مولانا
الاستاذ الشهير سيدى
الشيخ محمد الامير على شرح
شذور الذهب للعلامة ابن
هشام الانصارى تغمدهما
الله بالرحمة والرضوان
واسكنهما فسيح
الجنان بمنّه
وكرمه
امين

بسم الله الرحمن الرحيم

حمد رفيع الجلال اصل لشذور النعم وشكر ذى الافضال ينصب لواء الاقبال ويجلو الغمم
وصلاة وسلاما لمن خفض الضلالات وعلى آله وصحبه اولى الكرامات
وبعد فيقول محمد الامير عامله الله بلطفه الخطير هذه عجالة على شرح
ابن هشام لمتنه شذور الذهب اجتنبت فيها ما اشتهر واضطرب
ورمت به الالسن من كل حدب فاقول مستعينا بالله تعالى بسم الله
الخ الباء حرف جر اصلى او زائد فعلى الاول هى للاستعانة واعترض بانها هى التى
للآلة فيلزم جعل اسم الله تعالى آلة وهو اساءة ادب قلنا للآلة جهتان
تحقير وهى انها غير مقصودة لذاتها بل للفعل وتعظيم وهى ان الفعل انما
يوجد بها فكذا هنا التاليف على الوجه الاكمل شرعا انما يكون باسم الله تعالى
فنلاحظ الثانى لا الاول الذى لاحظه المعترض ثم هى متعلقة بعام او خاص
والمعنى اؤلف او ابتدء مستعينا بالله فاعترض بانها متعلقة بمستعينا الا بالعام
ولا بالخاص واجيب بانا ننظر للظاهر قلت السؤال من اصله مبنى على ان
تقدير مستعينا ليكون متعلقا وانت خبير بانه لو كان هذا لما كانت الباء للاستعانة
اذ ركته لا تخفى بل هو توضيح لمعنى الباء كما تقول معنى قطعت بالسكين
قطعت مستعينا بالسكين وهذا لا ينافى ان الباء متعلقة باؤلف وقطعت

فتامل

فتامل منصفا وعلى الثانى فالمعنى اسم الله مبدوء به بداءة قوية واخذ نا القوة من الباء الزائدة فان الحرف الزائد يدل على التاكيد كما ذكره الرضى والا لكان عبثا لا يقع من العرب ومعنى قوة البداءة كونها بحسن نية واخلاص وحضور قلب وتعظيم وقولهم الزائد لا يدل على معنى اى من معانى حروف الجر المشهورة كالابتداء والانتهاء فائدة قولهم حرف جر شبيه بالزائد اى وبالاصلى فهو من باب الاكتفا على حد تقيكم الحر اى والبرد ولنا فيه كلام آخر فى كتابنا الازهرية وهو انه جعل من الاشرف وهو الاصلى غاية الامر انه شبيه بالزائد ثم يقال ما المانع من ان لعل فى لعل ابى المغوار منك قريب اصلية ولا يقدح فى ذلك عدم تعلقها الا ترى حروف الاستثناء وبقية الحروف التى لا تتعلق فلعل المانع كون مدخولها مبتدا ضرورة ان قريب خبر عنه اى والحرف الاصلى لم يعهد ان مدخوله مبتدا لكن قد يقال لا مانع من التزام هذا بخصوصه اى لفظ لعل بل لا مانع من ان يقال انى هذيلا تجر بلعل الاسم وترفع الخبر كما قيل فى اللغة المشهورة تنصب الاسم وترفع الخبر فائدة اخرى جملة البسملة لا محل لها من الاعراب لانها ابتدائية وليس مرادنا بجملة البسملة بسم الله الرحمن الرحيم فان هذه وان لم يكن لها محل لان المحل انما هو للجار والمجرور بل للمجرور وحده على التحقيق فمن ثم يظهر النصب فيه عند نزع الخافض لكن لا يقال لها جملة اذ الجملة ما تضمنت اسناد الشأن فيه الفائدة وان لم يفد بالفعل كجملة الشرط فان افادت بالفعل كانت كلاما ايضا وهذا فرق سهل لم اره صريحا بل مرادنا بالجملة اولف المحذوف وفاعله ان قلت ح البسملة خارجة عنه فقولك جملة البسملة من اضافة المصاحب قلت بل من اضافة الكل للجزء فان فضلات الجملة منها فمن ثم يقال للرابط الفضلة انه من الجملة نحو زيد عمرو ضرب رجلا معه فان الخ هو من وضع الطلبة وكان الواجب تقديمه على البسملة لانها مقولة له ايضا لكنهم حملوه على صنيع المؤلفين فى تاخيرهم يقول العبد الخ قصد التحقيق الابتداء الحقيقى بالبسملة فائدة يقولون القول ينصب الجمل وما فيه معنى الجملة كقصيدة او ما اريد به لفظه كقلت زيدا واقول الاسهل ان يقال القول انما يعمل فى اللفظ كان جملة او غيرها فقلت جاء زيد معناه قلت هذا الكلام فالقول منصب على اللفظ فان انصب على المعنى كان معناه الاعتقاد كقلت بان النية واجبة وان كان اللفظ مسماه لفظ انصب على الدال او المدلول كقلت قصيدة يحتمل قلت هذا اللفظ او قلت معناه وهو اللفظ المنظوم ومن هنا

يظهر ان اسم الفعل ليس موضوعا للفظ الفعل والا لصح قلت صه على معنى
قلت اسكت نعم لا تقول قلت ديزا بل لفظته او نطقت به لان القول خاص بالمستعمل
ومما يرد على كلامهم لا علينا قلت كلمة او لفظا تريد بهما لفظ رجل مثلا تامل
واصل قال قول قلبت الواو الفا لتحركها بعد فتحة ان قلت ما الدليل على
تخصيص الواو بالفتح قلت لان مضموم العين لازم ومكسورها مضارعه بفتحها
فكان المضارع يقال كيخاف واصله يخوف كيعلم نقل وقلب واذا اسند
الى الضمير ضم قافه دلالة على ان العين واو وقدموا فى خفت الدلالة على
هيئة العين وحركتها على الدلالة على ذاتها ولم يفعلوا ذلك فى قلت لان
القاف مفتوحة اصالة فلم تفهم الدلالة وكذا سرت وسمت فليتدبر
الشيخ يحتمل اصله شيخ بتشديد الياء فخفف كميت وميت او شيخ فنقلت
حركة العين للفاء فحذفت الهمزة كما يقال خير فى اخير او انه مصدر شاخ فهو
من باب زيد عدل يطلق فى الاصل على كبير السن ثم تعورف فى كبير القدر ولو
صغيرا اما استعارة بجامع العظمة او مرسلا للاطلاق ثم التقييد او الملازمة بحسب
ما ينبغى حصوله فهو والامام والعالم متقاربات والخطب محل اطناب لانها
لا تخرج عن ثناء او دعاء او ذكر سبب التأليف والكل يقتضى البسط   العلامة
ينبغى ان يقال التاء فيه لتاكيد المبالغة ولا يقال للمبالغة لانها حاصلة بصيغة
فعال اقول وردت هذه التاء فى غير صيغ المبالغة كراوية اى كثير الرواية كما
فى الاشمونى فى التانيث فالاحسن ان يقال انها للمبالغة اذ التاكيد اتفاقى من
مجامعة الصيغة لا بحسب الوضع على انه يحسن القول بانها للمبالغة وهى مقولة
بالتشكيك فالفرد الحاصل بها غير الحاصل بالصيغة اى انها مبالغة على مبالغة
ولعل هذا هو المراد بالتوكيد ثم اشتهر ان العلامة من حاز المعقول والمنقول قلت
لعله من قولهم الشئ اذا اطلق انصرف لاكمله والا فالعلامة كثير العلم ولو بفن واحد
وقولهم انصرف لاكمله اى ظهورا وقد يتقوى بقرائن كمقام المدح والا فالمحقق اقل
فرد واما دعوى ان العلامة حقيقة لم يثبت الا للقطب الشيرازى فمحل نظر
جامع اشتات الفضائل الخ قال البيضاوى فى قوله تعالى يومئذ يصدر الناس
اشتاتا اى متفرقين بحسب اعمالهم يقول الفضائل المتفرقة فى الناس جمعها ففيه انطباق
وهو الجمع بين المتضادين لان الجمع يقابل الشتات واشتهر ان الفضائل الصفات القاصرة

قوله لان مضموم العين لازم استشكل بيخوف فانه لازم مع انه مفتوح العين فالاحسن فى التعليل ان يقال لانه اذا كان الفعل على فعل لا يكون الا لازما فيكون مصدره على فعولة كسهل سهولة بخلاف قال فان مصدره القول لا فعولة فهو متعد انتهى

اى التى تحقق ولو لم تتعد كالعلم والفواضل التى لا تعقل الا متعدية كالجود ولعله اصطلاح والا فالفواضل جمع فاضلة والفضائل جمع فضيلة كحوائض وصحائف وكلاهما من الفضل بمعنى الزيادة فيشملان كل صفة زائدة على محلها لكن الاستعمال شئ آخر فليفهم وحيد الدهر يحتمل وحيد فى دهره ويحتمل ان نفس دهره وحيد عن الدهور لوجوده فيه على حد حسن الوجه وهو بلغ صدر المحققين اى المتصدر للامور منهم لكونه رئيسهم اوشبه بصدر الانسان الذى هو محل القلب فهو اشرف البدن واشتهر ان التحقيق ذكر الشئ على الوجه الحق او بدليل والتدقيق اثبات الدليل بدليل قلت لعله اصطلاح والا فالدقيق لغة الخفى فمن ثم يقال مسئلة دقيقة للخفية المحتاجة لشدة التامل ويقال لشدة التامل تدقيق جمال الدين اى مجمله ومزينه ان قيل يجب تاخير اللقب عن الاسم فلم قدمه هنا قلنا قالوا ان اشتهر اللقب جاز تقديمه نحو وقالون عيسى انما المسيح عيسى لكن لا يخفى ان المص انما هو مشهور بابن هشام وكثيرا ما نجد القابا لم تشتهر تقدم فلعلهم يقولون فيه شهرة ادعائية ولو قيل اذا كان اللقب مشعرا بمدح وكان المقام مقام مدح جاز تقديمه كان وجيها ابن هشام قال السيوطى هم جماعة الاول عبد الملك بن هشام صاحب السيرة والثانى محمد بن يحيى بن هشام الخضراوى والثالث محمد بن احمد بن هشام اللخمى والرابع مؤلفنا الانصارى نسبة لانصار رسول الله صلى الله عليه وسلم اى الخزرج منهم وانما لم ينسب لمفرده ناصر كما هو قاعدة الجمع لمشابهته المفرد حيث صار اسما للجماعة المعلومة كاسماء القبائل وفى الشمنى على مغنى المص انه ولد فى القاهرة سنة ثمان وسبعمائة وتوفى فى ذى القعدة سنة احدى وستين وسبعمائة فعمره ثلاث وخمسون سنة وترك ولدين محب الدين وعبد الرحمن ولم ياخذ عن ابى حيان نعم سمع منه ديوان زهير اول ما اقول انى احمد الله الخ يحتمل انه مبتدا وخبر ويحتمل ان اول منصوب على الظرفية لاحمد وعلى كل حال فالقصد من انى احمد الله انشاء الثناء فهو بكسران كما ان قوله ثم اتبع ذلك الخ القصد منه انشاء الصلاة والسلام كانه قال اللهم انى اطلب منك بعد ذلك الصلاة والتسليم واتيانه بالتسليم مصدر اتبع للآية ولم يأت به فى الصلاة لايهام الاحراق مع ان العرب لم تطلق هنا ولا فى الصلاة الشرعية تصلية يوما ما وان وقعت فى كلام بعضهم فلا يعبأ به كما نص عليه الحطاب على الشيخ خليل وانما لم يجعل قوله ثم اتبع الخ باقيا على حقيقته من الاخبار لانه يتوقف على انه اتى بصلاة بعد ذلك فى اللفظ ولم يكتبها وهو بعيد لا دليل

عليه ولا يصح انه اخبار عن نفسه فلتفهم وقوله مالم يعلم اى لم يكن يعلمه قبل
التعليم لان لم لنفى المضى ولا يخفى حسن الحمد على التعليم خصوصا بالقلم فى طالعة
التاليف قدوة بالضم من يقتدى به على حد ضحكة بضم فسكون لما يضحك
منه اما بفتح الحاء فكثير الضحك وعلى آله الهادين اى الدالين للخير ولو الايمان
لان الاحسن فى الدعاء التعميم ولك ان تقول الدعاء بالصلاة فيه تعظيم فتلحق
بمقام المدح فيراد بالآل فيه صلحاء الامة والهداية هنا بمعنى الدلالة على حد
واما ثمود فهديناهم اما بمعنى التوصيل فهى لله وحده انك لا تهدى من احببت
وهما استعمالان واردان لا ان الاول مذهب اهل السنة والثانى مذهب المعتزلة
كما قيل الرافعين لقواعد الدين فى ذكر الرفع براعة استهلال واللام للتقوية
لضعف الوصف عن الفعل بالفرعية وهى ليست زائدة محضة كما حققه المص
فى المغنى والدين الاحكام الشرعية وقواعده اما الاركان الخمسة المعلومة
او كل حكم تفرع عنه احكام كحرمة المسكر المترتب عليه حرمة بيعه وهبته
والنكاح به الخ اوانه من اضافة المشبه به للمشبه وانه شبه الدين ببيت ذى
دعائم بجامع الرجوع لكل والثواء فيه واثبات الدعائم تخييل والرافعين ترشيح
اما بعد الاتيان بها اولى من وبعد لانها الواقعة منه صلى الله عليه وسلم
ومن يأتى بالواو يرى ان المدار على بعد فيختصر وهى فى بعض النسخ ايضا وان
اردت الكلام النفيس فى وبعد فعليك بما كتبناه على الازهرية فهذا
كتاب اصله مصدر كتب ثم صار حقيقة عرفية فى المكتوب ثم جعل اسما للمؤلف
فهو على التحقيق اسم للالفاظ المخصوصة الدالة على المعانى المخصوصة
المسمى بشذور الذهب شذور جمع شذرة وهى القطعة واشتهر ان التحقيق
ان اسماء الكتب من قبيل علم الجنس واسماء العلوم من قبيل علم الشخص واعترضه
بعض بانا ان مررنا على قول اهل السنة الشئ لا يتعدد بتعدد محله فهما علم شخص
والا فهما علم جنس والفرق تحكم ويؤيد ذلك ان ما فى الكتاب قطعة من الفن
فى معرفة كلام العرب الظرفية مجازية لان المقصود لما كان لا يخرج عن المعرفة المذكورة
كان كانه مظروف فى المعرفة فشبه التباس الشئ بثمرته بالتباسه بظرفه بجامع شدة
الارتباط والمراد معرفته بوجه مخصوص وهو الحاصل بعلم النحو وان اردت
تعريفه وحده وغايته وذكر بقية علوم العربية فعليك بما كتبناه على الازهرية

قوله والثواء عبارة المصباح ثوى بالمكان وفيه وربما يتعدى بنفسه من باب رمى يثوى ثواء بالمد اقام فهو ثاو وفى التنزيل وما كنت ثاويا فى اهل مدين اه

قوله

تممت به شواهده اى فاذا انشدت شطر بيت تممته ويحتمل ان المراد انه
ناقص بعض شواهد اتيت بها والشاهد جزئى مثبت للقاعدة واعترض بانه من
جزئيات القاعدة فيثبت بثبوتها فيلزم اثبات الشئ بنفسه قلت الشواهد
المحتج بها ثابتة بنفسها فيثبت بها الكلية من حيث انها كلية ليقاس حكمها فيما ياتى
من الجزئيات فهو من الاستقراء ولادور فيه فتامل وجمعت فيه شوارده
استعار الشاردة للمسئلة البعيدة الفهم وجمعها لتسهيلها ومكنت من اقتناص
الخ الاقتناص الصيد والاوابد الحيوانات المتوحشة والرائد الطالب وهو مفعول
مكنت ذكرت اعرابه اى تطبيقه على القواعد العربية كما فى الفيشى ونص عليه
الدماميني على المغنى ومواد الازهرية ومن فساد الزمان انى قررت حال اقرائى
الشيخ خالد على الآجرومية سنة اربع وسبعين بعد المائة والالف ان الاعراب
يطلق على التطبيق المذكور وانه هو المراد فى نحو اعرب جاء زيد فينصب على المركب
ليس الا فسمع بعض اهل الازهر فاستغربه وشدد على النكير فيه وصار يتحدث به
فى المجالس حتى بلغنى واعجب منه ان بعض كبار المشايخ الرؤساء فى الازهر انكره ايضا
حين عرضت عليه الواقعة فانا لله وانا اليه راجعون ثم لما عرضت المسئلة على غير واحد من
العارفين وافقنى فلله الحمد الكلمة قول مفرد دال فى الكلمة للحقيقة والماهية كما هو
القاعدة فى كل محدود وقوله قول مفرد خبر عن الكلمة صورة وليس القصد الاخبار لما
تقرر ان الحد مع المحدود لاحكم فيه لانه انما جئ بالحد للتفسير لا لانه يحكم به كيف والشئ
قبل حده مجهول والتصديق فرع عن التصور فقولك الانسان حيوان ناطق فى قوة
الانسان اى الحيوان الناطق وليس القصد انك متصور الانسان بوجه ما فتحكم
لك عليه بانه حيوان ناطق والا لما صح قولهم القول الشارح يفيد التصور ثم قوله
قول قال الفاكهى فى شرح هذا المتن هو كالجنس قلت هو مبنى على قول بعضهم الامور
الاصطلاحية اعتبارية لا نعلم حقيقتها فى الواقع فتعاريفها رسمية لجواز انها غير
ذاتيات لها اى والجنس حقيقة انما هو فى الذاتيات لكن اوضح ما رده فى كتابه الازهرية
بما قال القطب الرازى فى شرح الشمسية انه ليس حقيقة الامور الاصطلاحية الا
ما عينها لها اهل الاصطلاح واعتبروها بازائها كما انه ليس حقيقة الانسان الا ما وضعه
الواضع فهى حدود جزما فالقول جنس حقيقة والمفرد فصل على ان الجزم بالرسمية لا ينتجه
عدم العلم بالحقيقة لجواز انه الحقيقة ثم انه لم يقل قوله ليطابق كلمة لان شرط

مطلب الكلمة قول مفرد

موافقة الخبر للمبتدا ان يكون مشتقا او مؤولا به رافعا لضمير المبتدا الايستوى فيه المذكر والمؤنث وقول هذا جامد وليس مؤولا بالمشتق لانه صار عندهم اسما للفظ المستعمل كما ان رجلا اسم للذكر من بنى آدم ولا يقصدون انه مؤول بالمقول بمعنى ذات وقع عليها القول وان كان هذا هو المعنى الاصلى وكذا المفرد صار عندهم اسما لمعناه المعلوم فلم يبقيا على معناها الوضعى سلمنا ذلك فالمصدر ولو اول بوصف يخبر به عن المذكر والمؤنث الواحد والمتعدد فهو مما يستوى فيه المذكر والمؤنث نحو رجل صوم وامرأة صوم فمن ثم ذكر قول وتبعه مفرد فى التذكير

ثلاث لغات جمع لغة قالوا هى الالفاظ الموضوعة للمعانى المخصوصة واقول الاحسن انها استعمال الالفاظ ليظهر فى قولهم كما هنا فى كذا ثلاث لغات اى استعمالات ولغة تميم اهمال ما وعلى كلامهم لا يظهر هذا الا بتكلف بان يقال فى كذا ثلاث لغات اى فى هذه المادة موضوعة لهذا المعنى ثلاث الفاظ موضوعة كل لفظ منها بهيئة مخصوصة ولغة تميم اهمال ما اى لفظهم الموضوع عندهم ما المهملة او يقولون ان اللغة تطلق ايضا على الاستعمال كما تطلق على الالفاظ وكلاهما لا حاجة له ويقوى ما قلناه ان اللغة فى الاصل مصدر لغى الرجل اذا لهج فى كلامه واطلاق المصدر على الاستعمال انسب من اطلاقه على الالفاظ ان قلت قولهم كتب اللغة يؤيد ما قالوه قلت من اين بل المعنى الكتب التى تبين استعمال الالفاظ فى معانيها وبهيئاتها المخصوصة ثم اللغة تطلق على الاستعمال مطلقا فيقال فى هذه الكلمة ثلاث لغات اى ثلاث استعمالات ولو كانت شائعة عند العرب لا يختص استعمال منها بطائفة وتطلق وهو الغالب على الاستعمال الخاص بطائفة لا يتعداها لغيرها سواء اقتصرت تلك الطائفة عليه كقولهم لغة تميم اهمال ما او تعدته الى غيره كما هنا فان هذه اللغات كلها لتميم واما اهل الحجاز فيقتصرون على الاولى وجمعها كلم اعلم ان ما يفرق بينه وبين واحده بالتاء فيه خلاف فقيل جمع قلة وقيل جمع كثرة وقيل اسم جنس جمعى قال الرضى وفيه تناف لان اسم الجنس ما وضع للماهية من حيث هى بقطع النظر عن الافراد جمعا او غيره والجواب بان المراد اسم جنس وضعا جمعى استعمالا وحق اسم الجنس ان يصدق على القليل والكثير كماء وتراب قلت والذى على حقه هو اسم الجنس الافرادى نسبوه للافراد تمييزا بينه وبين الاول وان كان يستعمل فى الجمع ايضا ثم لا تتوهم من كلام الرضى السابق ان اسم الجنس الجمعى مجاز دائما

لمخالفته للوضع لان استعمال العام فى افراده حقيقة من حيث تحققه فيها
او مطلقا عند المتقدمين على ما بينته فى رسالتى على البسملة لا فرق بين الافراد القليلة
والكثيرة ثم فهم مما سبق انه لا يصح استعمال الجنس الجمعى فى القليل لانه مخالف لاستعمال
العرب اللهم الا ان يعتبر مجازا متفرعا على الكثير من استعمال اسم الكل فى البعض لان
سماع نوع العلاقة يكفى ولا يشترط سماع شخصها ثم قولهم اسم الجنس جمعى وافرادى
ليس معناه انه لا يخلو بل المراد انه قد وقد وقد لا يكون واحدا منهما كاسد فانه
قاصر على القليل اى الواحد فلا يصدق عليه افرادى لانه لا يصدق على الاقل والاكثر
ولا جمعى لانه ما اختص بالجماعة ثم انهم صرحوا بان الجمع يدل على آحاده دلالة التكرار
بحرف العطف فهو من الكلية واسم الجمع يدل عليها دلالة الكل على اجزائه فهو من
باب الكل وهو الحكم على الهيئة المجتمعة ولم ار نصا فى اسم الجنس الجمعى والظاهر انه
كاسم الجمع ويكون الفرق بينهما ما قالوه ان اسم الجنس الجمعى يفرق بينه وبين واحده
بالتاء فى المفرد غالبا وقد تكون فى الجمع نحو كماة وكمأ وقد يفرق بينهما بالياء كرومى
وروم وزنجى وزنج وتركى وترك وعربى وعرب ثم الظاهر ان روم ونحوه ليس اسم جنس
جمعيا يطلق على ثلاثة ففوق بل هو اسم للجيل المعلوم من الناس بتمامه وان اطلاقه على بعضه
ولو مائة مجاز والرومى بياء النسبة اليه لكونه بعضه فهو من باب تميم للقبيلة المعلومة
وتميمى للواحد منها وليس مما نحن فيه واما القول بان اسم الجمع مدلوله لفظ الجمع كاسم
الفعل فمستبعد كالقول بذلك فى اسم المصدر على وزن فعل يطلق الوزن على هيئة
حركات الكلمة فقط كقولهم زنة مفاعيل لما يشمل قناديل ويطلق عليه مع مراعاة اصول
الحروف وزيادتها وهو المراد فى الصرف عند الاطلاق وقناديل بهذا الوزن
فعاليل اللغات الثلاث فتح اوله مع سكون ثانيه او مع كسره وكسر اوله مع
سكون ثانيه اتباع الاول للثانى لا غرابة فيه الا ترى قراءة الحمد لله بكسر
الدال اتباعا للام والثانى لغوى نسبة للغة من حيث كثرته فيها لا انه حقيقة
لغوية اذ حقيقة الكلمة واحدة الكلم واطلاقها على الجمل من تسمية الكل بالجزء
او استعارة بجامع شدة الارتباط حرف ردع الخ الظاهر انه محمول لمحذوف توضيح
لقوله ثلاثة اوجه والتقدير تأتى حرف ردع ويصح انه يدل على تقدير وجه حرف
ردع او انه تجريد مقترن بعلى فليتأمل ثم لا مانع من انها اسم فعل بمعنى انته والظاهر
انها بسيطة لانه الاصل ودعوى التركيب لا دليل عليها وقد قلت فيما كتبته على المغنى

قوله ثم انهم صرحوا الخ قد يقال المراد من قرينة يعمل هذا التركيب الذى يطلق على العكس والاعلى قول الاميرالبهيتى العقد واحد دينارا ودينارا او ليس قوله دينار دينار بل انه الانهم صرحوا بانه لا ما هو صرحوا بانه ايضا ولم ار نصا للنسبة بدليل ولم ار تدبره حقيقا السقا

الظ انها دائما للزجر وليس بلازم لذكر المزجور معه في الكلام اذ يكفي علم المخاطب به كاحوال الكفار ويصح توجه الزجر بها للمؤمنين لان الصالح يزجر ليداوم على صلاحه ويرتقي للاكمل منه   وكذا الا التي بمعناها اقول لعل الصواب وكذلك اما التي بمعناها فانه قال في المغني الا بفتح الهمزة والتخفيف تستعمل على خمسة اوجه ولم يعد منها انها تكون بمعنى حقا ثم ذكر فيه ان اما بالفتح والتخفيف تاتي بمعنى حقا وان همزة ان تفتح بعدها كما تفتح بعد حقا وتبعه جماعة في بعض النسخ بعد هذا ولها معنى رابع تكون فيه بمنزلة الا واقول يعني الا الاستفتاحية كما ذكره في المغني وهو ح بمعنى قوله سابقا والاحسن ان يفسر بمعنى الا التي يستفتح بها الكلام فالاحسن نسخة حذف الزيادة من يعتد به خلافا لمن زاد رابعا وهو اسم الفعل وسماه خالفة لانه خلف عن الفعل   قالوا ودليل الحصر يحتمل ان قصده مجرد النسبة ويحتمل انه اراد التبري اما لكون ما ذكر اصطلاح لا مشاحة فيه فلا يحتاج لدليل واما لان هذا الدليل مناقش فيه بانا لا نسلم ان المعاني ثلاثة بل هناك معنى رابع هو لفظ الفعل الموضوع له اسم الفعل عند الجمهور فمن ثم جعله المخالف رابعا ولا نسلم ان الاسم موضوع للذات كيف والمصادر اسماء للاحداث ولا نسلم ان الحروف رابطة بين الحدث والذات بل تكون رابطة بين ذاتين نحو زيد في الدار على ما صرح به بعضهم وان امكن ان يقال في هذا ان هنا حدثا باعتبار المتعلق واما انا فاقول حروف كثيرة ليست رابطة اصلا كقد وسوف وهمزة الاستفهام وحروف التاكيد والنفي والعرض وادعاء الربط فيها تعسف نعم حروف الجر روابط   فالاسم ما دل على معنى في نفسه يحتمل ان الضمير لما ففي سببية على حد دخلت امرأة النار في هرة اي الاسم لفظ دل بنفسه على معنى بخلاف الحرف فانما يدل بشرط متعلقه ومجروره او للمعنى اي دل على معنى في نفسه اي انه مستقل بنفسه وبالمفهومية لا يتوقف على شئ بخلاف معنى الحرف فان معناه نسبة جزئية غير مستقلة بالمفهومية ان قلت بعض الاسماء معناه نسبة تتوقف على الطرفين كالابوة والبنوة وهل فرق بين لفظ الابتداء ولفظ من مع ان كلا منهما يتوقف على مبتدا او مبتدا منه قلت قالوا ان الاسماء معانيها تتوقف على امور كلية معلومة لكل احد فكانها مستقلة فلفظ

قوله بمجرد النسبة الا قدم هو الاحتمال الاظهر بقرينة بالنسبة لما بعده اذ هذه المناقشة لا تاتي في الاول الثاني مع انه مسلط عليه قالوا فالتبري اذا بالنسبة للمجموع لا للجميع تدبر اهـ شيخنا السقا

ابتدا معناه مطلق ابتداء شئ من شئ وشئ مّا يعرفه كل احد بخلاف من
فان معناها خصوص ابتداء السير من خصوص البصرة فيتوقف على امرين
مخصوصين لا يعلمان الا بالتصريح باسمهما وان شئت فقل المعنى ان لوحظ
فى ذاته كان مستقلا وعبر عنه بالاسم كالابتداء بلام العهد وان لوحظ حالة بين
امرين كان غير مستقل وعبر عنه بالحرف كسرت من البصرة وهذا كله بناء على قول
الجمهور ان الحرف موضوع للجزئيات مستحضرة بكلى وكمن غيرها فقولهم الواو
لمطلق الجمع وبل للاضراب معناه للجمع المطلق المخصوص والاضراب المخصوص
وقس الباقى وقال السعد الحرف مستقل وضعا وانه موضوع للامر الكلى
المطلق وعدم استقلاله فى الاستعمال من حيث انه لا يستعمل الا فى جزئى
فمن ثم حكم بحرفيته وايضا لقبوله علامة الحرفية والاصطلاح لا مشاحة فيه
كما اوضحته فى كتابة الازهرية وذهب السيد الى ان الحرف لا معنى له اصلا قلت
لعله يقول ان ابتداء السير من البصرة فى سرت من البصرة ماخوذ من التركيب
بتمامه ولفظ من وحدها لا معنى لها كما ان الذات المعلومة تستفاد من زيد
والزاى وحدها لا معنى لها وقد زينت هذا المقام فى كتابة الازهرية بتحقيقات
نفيسة ذكرنا بعضها فعليك بها ان كنت من اهلها غير مقترن باحد الازمنة
يدخل فيه لفظ زمن ومساء وصباح لان مدلوله غير مقترن بالزمان لانه نفس الزمان
والاقتران يقتضى شيئا آخر يقترن به وبهذا تعلم ان الافعال الناقصة ككان ليست
لمجرد الزمن والا كانت اسماء بل تدل على الاحداث ايضا لكنها ناقصة كالكون كذا
والامسا كذا لا التامة اعنى مطلق الكون كما هو عند استعمالها تامة وربما اشتبه
الفرق بينهما وبين الحروف فمن ثم جعلها المنطقيون رابطة فليتامل والمراد غير مقترن
بالوضع الاول ولا يضر اقترانه باللزوم فدخل اسم الفاعل وقولهم انه حقيقة فى الحال
لا من حيث وضعه للزمن الحال بل لانه موضوع لذات وحدث ولا يكون الحدث حاصلا
حقيقة الا فى الزمن الحال بل هو باللزوم لا بالوضع كما اوضحته فى الكتابة المذكورة
وخرج افعال الانشا كنعم وافعال المقاربة فانها موضوعة بالوضع الاصلى الذى
هو حق جميع الافعال للزمن وتجردت عنه ان قلت احملها على انها الآن للزمن
الحال قلت ليس القصد من نعم زيد المدح فى الحال بل المدح مطلقا من غير نظر
لزمن مخصوص ان قلت ح يخرج العلم المنقول من فعل كاحمد فانه مقترن فى الوضع

قوله بدوام العهد قيد فى المثال لينتج والا فالمنكر كابتداء اى يجبر به عن مخصوص كان تقول ما افادته من فى قولك سرت من البصرة ابتداء اسم لكن ربما يتوهم انه الجزئى فقط من هذا فان التعريف من شان المعانى المستقلة اه شيخنا السقا

الاصلى قلت لما انتسيت آثار الفعلية بالمرة كانهما لم تكن بخلاف نحو نعم وعسى فانهما يرفعان الفاعل وتلحقهما تاء التانيث ان قلت ح يخرج اسم الفعل فانه مقترن بالزمن قلت قال ابن عبد الحق هو طارئ واصل وضعها للمصادر كرويد فانه استعمل مصدرا وهيهات وان لم يستعمل مصدرا فهو على زنة المصدر كقوقات مصدر قوقى اذا صوت قلت وهو لا يظهر فى عليك بمعنى الزم فالاحسن ان يقال معنى اسم الفعل عند الجمهور لفظ الفعل فلا زمن من مسماه فهو من باب من حرف جر من كل لفظ مسماه لفظ واما على غير مذهب الجمهور فالفرق فى العلامات الآتية وفى اللغة سمة الشئ ميل لقول الكوفيين اصله وسم وقال البصريون من السمو فاصله سمو والتصرف عليه كسميت واسامى وسمى ولو كان محذوف الفاء لقيل وسمت واوسام ووسيم وادعاء القلب بعيد الذى يحدثه الفاعل يدل على ما قلت فى رسالة البسملة ان الفعل حقيقة فى المعنى الحاصل بالمصدر لا المصدر اى الايجاد والتاثير وان كان خلاف ما قيل تامل بمعنى ناس ينبغى انه برفع السين اى ومن الناس ناس فمعنى من متعدد وافرد نظرا للفظ كما قال اولا ولا يضبط ناس كقاض لانه ليس مفرد الناس ولئلا يقتضى ان معنى من واحد فيضارب ما قدمه والناس يطلق على الجماعة القليلة والكثيرة تامل فالاسم ما يقبل ال الخ او لمجرد المقابلة لان الاقسام قد تنفرد لا مانعة جمع الا ترى جاء الرجل فانه اجتمع فيه ال والاسناد وكذا ال والندا فى لفظ الجلالة ومحكى الجمل نحو يا المنطلق زيد نعم لا يجتمع نداء واسناد بل يقبلهما الاسم على البدل ولا مانعة خلو لان اسماء الافعال لا تقبل واحدا من هذه انما تقبل التنوين وبهذا تعلم ان قول المص فيما ياتى الاسناد انفع العلامات يعارض بالتنوين فانه ينفرد عنه فى اسماء الافعال ولعله رأى ما انفرد فيه الاسناد اكثر جميع المبنيات ثم قوله ما يقبل ال اشارة الى ان العلامة القبول لا الدخول بالفعل والا لزم عدم اسمية رجل هكذا موقوفا ان قلت يلزم اسمية على حرف جر لانها قابلة لدخول من نحو نزلت من على الدابة قلت هى حال كونها حرف جر للتعدية على وجه الاستعلاء وهى اذ ذاك لا تقبل من انما تقبلها اذا كانت ظرف مكان بمعنى فوق اوالندا اورد عليه الشارح ياليت قومى ومثله فى حذف المنادى او التنبيه قولهم ياما أحلى بنى البحر واحلى فعل تعجب وهمزته قطع اوالاسناد اليه اورد على المص فيما سياتى تسمع بالمعيدى واجاب بحذف ان واجاب غيره بان الفعل هنا اريد به مدلوله التضمنى المستقل وهو

الحدث فصار الفعل اسما بمنزلة المصدر يعامل معاملة الاسماء وفيه اشكال
ظريف للدماميني اوضحته في كتابة الازهرية مع اشياء اخر وذكرت في المثال تخريجا
سهلا لم اره وهوان خير خبر لمحذوف اى وسماعك خير ويكون تسمع جملة مستقلة
وقول ابى الطيب هواحمد بن الحسين المتنبي ادعى النبوة ببادية وتبعه خلق كثير من بنى
كلب وغيرهم فخرج اليه امير حمص فقاتله واسره وحبسه بالشام حتى تاب ورجع
والقرطاس بفتح القاف وكسرها ويقال له كاغد بالدال والطاء المهملتين والبيدا
المفازة تبيد اى تهلك من بها والسيف من ساف اذا هلك لانه يهلك به
الفرزدق هوهمام بن غالب التميمي البصرى لقى الامام عليا واباهريرة وروى عنهما وعن
الحسن بن على وابن عمر والفرزدق قطع العجين لقب به لان وجهه كان شبيها بها من اثر
الجدرى والجدل شدة الخصومة وسبب انشاده البيت انه كان جالسا مع جرير
والاخطل عند عبد الملك بن مروان فاتى اعرابي من بنى عذرة فقال له عبد الملك
هذا فلان وفلان وفلان فانشد الاعرابي يقول فحى الاله اباحذرة وارغم
انفك يا اخطل ووجه الفرزدق النقش به ودق خياشيمه الجندل فقال الفرزدق
يا ارغم الله انفا انت حامله يا ذا الخنا ومقال الزور والخطل ما انت بالحكم الترضى حكومته
ولا الاصيل ولاذى الرأى والجدل ان الحصومة ليست فى ابيك ولا فى معشر انت منهم ايها الجعل
الاخيرية اشارة الى ان خير اصله اخير بدليل قوله من اللهو فنقلت حركة الياء للفاء
الساكنة فاستغنى عن همزة الوصل لان ذلك يوجب نصب كيد اى ورفعه خبرا
بناء على القليل من بقاء العمل لا يصح لدخول ما هنا على الفعل ما قبل تاء التانيث
الساكنة يرد انها تدخل فى ربت وثمت لتانيث الكلمة واجيب بان المراد التاء التى هى
لتانيث الفاعل ورد بخروج ليست هند قائمة وعست ونعمت وبئست فان
هندا ليست فاعل النفى والترجى والمدح والذم واقول المراد الفاعل الاصطلاحى
ولا يخفى ان اسم الناسخ يطلق عليه فاعل مجازا كما يطلق على خبره مفعول وهو
ما دل على طلب اقول بهذا يظهر ان قولهم ان الفعل تمام معناه حدث وزمان
ونسبة لا يظهر فى فعل الامر لانه يزيد طلب ذلك الحدث ان قلت بل نقول المراد
بالحدث بالنسبة لفعل الامر هو الطلب نفسه قلت اما اولا فقالوا ان الحدث مدلول
المادة والطلب فى الامر انما يستفاد من هيئته وصيغته وثانيا مرادهم الحدث المنسوب
للفاعل وليس هو الطلب بل المطلوب كالضرب ان قلت قد قلت ان الامر يدل على النسبة

بيقتضى ان للانشاء نسبة قلت نعم كلامية على ان فى كلام بعض ما يدل على انه له خارج لكن لا تقصد المطابقة له وقد اوضحت ذلك فيما كتبته على المعوذتين ختما للازهرية فتبين ان اضرب يدل على الضرب وعلى نسبته للمخاطب وعلى طلبه اى طلب الضرب المنسوب للمخاطب ثم لا يخفى ان الطلب فى الحال والحدث المطلوب انما يحصل فى المستقبل بعذر من التكلم فيصح ان الامر للحال نظرا للاول وللاستقبال نظرا الثانى وتعيين احدهما يحتاج لوجه ولو قيل انه دال على الاستقبال والحال معا صح كمعنى اضرب اطلب فى الحال ضربك فى المستقبل ومن قال انه يقتضى الحال فى المطلوب فقد تسمح بجعل المستقبل الفورى المتصل بالحال حالا وبعد فيمكن انه لا يدل على زمن اصلا انما يدل على طلب الفعل فالعقل يفهم الزمن من خارج لانه لازم للفعل وذلك ان الزمن يستفاد من الهيئة ولا اظن ان عقلك يقول صيغة الامر تدل على الزمن كما تدل صيغة الماضى على الزمن الماضى اومضارع اولك لمشابهته الاسم فى سماعه معربا ونحن اسرى السمع فلا نتكلف وجه المشابهة الذى يرد عليه اعتراضات كما هو مشهور ومنه ان يقال شابه الاسم فى احتمال الحال والاستقبال ولا يحسن مع ما سبق ان الاسم لا يقترن بزمان وايضا سبق ان الامر يحتمل الحال والاستقبال وافتتاحه مبتدا وقوله بحرف خبر وقوله مضموم صفة لحرف المت اى اتت واقبلت وقوله لحيت اى سلمت بالتحية ويحتمل جعلتنى حيا بمجيئها فيكون فى مقابلة قوله فلما تولت كادت النفس تزهق ولا يذهب لذة الاجتماع الالم الفراق وبالعكس وفيه اشارة الى ان الالم الكامل انما هو بعد التولى لا عند الوداع وهو مشاهد الجنة البستان يجن ان يستر اهله والجنين مجنون فى الرحم اى مستور فيه وجن عقله استتر وخفى والامانى والمنى واحدة والمنة النعمة اما المتحركة فخاصة بالاسماء يعنى ان كانت حركتها اعرابا والا وجدت فى الثلاث نحو لا حول ولا قوة وربت وثمت على فتحه وتضرب هند اذا قلت هاتى الخ هذا البيت لامرئ القيس وهاتى فعل امر مبنى على حذف النون كما هو قاعدة فعل الامر المسند للمخاطبة حملا له على مضارعه ولو تقديرا كما هنا لانه هات لا مضارع له والياء الاولى التى يبنى على حذفها عند اسناده للواحد حذفت هنا للالتقائها ساكنة مع ياء المخاطبة كارمى وكذا تقول فى تعالى وهات كضارب امر وتعالى كتضارب امر تامل وقوله هضيم الكشح اى رقيق الخصر وهو يتنازعه هاتى وناولينى وقوله تمايلت اعتراض والرى من الروا بالضم هو البهجة والحسن والمخلخل الساق

محل الخلخال . المحدثين هم الشعراء المتاخرون كالاسلاميين وهو بصيغة اسم
المفعول الرباعي كالمولدين للمتولد من العرب وغيرهم والبيت لابي نواس بضم النون
وفتح الواو بلا همز هو الحسن بن هانئ البصري لقب بذلك لذوابتين كانتا تنوسان
على عاتقه اى تتحركان اسر بالروم فسمع حمامة تنوح جنبه فانشد يقول اقول وقد
ناحت بقربي حمامة ايا جارتا هل تعلمين بحالى ايا جارتا ما انصف الدهر بيننا
تعالى اقاسمك الهموم تعالى واقاسمك جزم في جواب تعالى والضمير في بيننا لهما
ولمن تالما منه او ان فيه حذف العاطف والمعطوف لمية الخ البيت لعزة بن كثير
ومية اسم امراة وموحشا لا انيس به والطلل بفتح المهملة واللام ما شخص اى
ارتفع من آثار الديار ويلوح يلمع وخلل بكسر المعجمة جمع خلة بالكسر بطانة منقوشة
بالذهب يغطى بها السيوف وسيور تلبس ظهور القسي وموحشا حال من طلل
بناء على قول س بالحال من المبتدا والا فمن ضمير الخبر مايدخل على الاسماء والافعال
كهل ولكن هي بالافعال اولى قيل لان اصلها قد فمن ثم يعرب زيد في هل زيد قام
فاعلا بما يفسره المذكور لا مبتدا بين ياء مفتوحة اما اذا كانت مضمومة كيومد
من اوعد فلا تحذف كراهة الانتقال من ضم الى كسر خصوصا والضم على الياء ثقيل
فتبقى الواو ليحمل الضم لمناسبتها وايضا التنافر بين الياء والواو يخف بضم الياء
والكلام قول يحتمل انه عطف على الكلمة قول مفرد ويحتمل انه استئناف وسبق ان
القول لفظ وضع لمعنى واستعمل فيه فقد تضمن ذكر القول ذكر الوضع بناء على
التحقيق ان المركب موضوع بالوضع النوعي فكل فعل مع فاعله وضع للدلالة على
ثبوت الفعل للفاعل فالوضع للنوع الكلي لا لتركيب مخصوص والقول بانه مفيد
بالعقل بعد معرفة وضع مفرداته الشخصي مردود ثم اثبات الوضع النوعي وجيه
ان قلنا الواضع غير الله لانه لا يحيط بجميع جزئيات المركب اما ان قلنا الواضع هو الله
فلا مانع من انه وضع جزئيا جزئيا ثم الهمنا معناه مفيد يستلزم التركيب وقول
ابن طلحة ان نعم كلام مفرد مفيد مردود انما هي دليل على كلام محذوف بعدها
مقصود خرج جملة الخبر نحو زيد قام ابوه فان قام ابوه وان كانت في ذاتها تفيد لكنها
غير مقصودة بالافادة لان القصد الاخبار بان زيدا قام ابوه لا بان ابا زيد قام
وان تلازما الا ان المبحث المعلوم في الاول زيد وفي الثاني الأب وكذا خرج جملة الصلة
نحو جاء الذى قام ابوه فان القصد الاخبار بمجيء من علمت قيام ابيه لا الاخبار بان

اباه قام كما خرجت جملة الشرط بقوله مفيد اذ هى وحدها غير مفيدة وكذا جملة
القسم بقى انه هل الكلام مجموع الشرط والجواب والقسم وجوابه او الكلام انما هو الجواب
والشرط انما ذكره للتقييد والقسم للتأكيد اختار السيد فى القسم الثانى واختار ان جملة
الشرط والجواب هى الكلام لان الفائدة المقصودة وهى تعليق هذا على هذا انما تؤخذ
منهما وهل يشترط تجدد الفائدة اولا خلاف اختار بعض المحققين ان الشرط انما هو
ان يكون الشان تجدد الفائدة ولو كانت حاصلة عند المخاطب لوجود ثمرة لازم الفائدة
وهى علم المخاطب بان المتكلم عالم ايض بخلاف ما اذا كان الشان حصول الفائدة لكل
احد كالسماء فوقنا لانتفاء تجدد لازم الفائدة ح اذ المخاطب يعلم من قبل ان المتكلم
عالم وانا اقول الظاهر انه كلام مطلقا لان النحاة انما يبحثون عن اللفظ فكل مركب
وافق تركيب العربية فى الدلالة على المعانى كالمبتدا وخبره المرفوعين والشرط وجوابه
فهو كلام عندهم ولا نظر لتجدد المعنى وعدمه يطلق على ثلاثة امور وله معنى رابع
هو كل ما نطق به ولو لم يفد كزيد فتبين انك ان نطقت به كان كلاما لغة وان رسمته
فلا لانه ح ليس قولا ولا مفيدا والكلام لغة عبارة عن القول او ما افاد وقوله يطلق
يشمل الحقيقة والمجاز والظ انه فى المفيد غير اللفظ كالاشارة مجاز وعن الاشعرى انه
مشترك بين النفسى واللفظى وعنه ايض انه حقيقة فى النفسى مجاز فى اللفظى والثانى
ما فى النفس ظاهره انه اسم للمعنى والظ انه اسم للفظ النفسى الذى تستحضره النفس
دالا على المعنى كاللفظ الاخطل هو غياث بن الغيث التغلبى وقيل غويث بن
غوث كان نصرانيا لقب بالاخطل لكبر اذنيه وقيل لبذاذة لسانه من الخطل والخطبة
من الخطب وهو الامر العظيم لان عادتهم يأتون بها فيه احد اللسانين اى اللسان
به الكلام فانتج المراد الارمزا اى والاصل فى الاستثناء الاتصال نضيب بالتصغير
فعاجوا انتفعوا امنك والحقائب جمع حقيبة ما احتملوه من النعم وان اقترنا فهو
الانشا هذا يشمل اضرب فان معناه طلب الضرب وهو مقارن والشىء التفت لذات
الضرب فالحق انهما قسمان قصة انقضت هى قصة المقربين وهذه قصة اصحاب اليمين
فالاحسن انه راجع لحور مفهومين من فرش لانهم يجلسون معهن عليها كما قال
يجلبه العامل اقول فى يجلبه تجوز اى تجلبه العرب عنده وكذا فى العامل اى ان العرب تعمل
عنده عملا مخصوصا رفعا او نصبا الخ ثم صار حقيقة عرفية وبهذا تعلم انه لا مانع من ان
يكون عدميا كالتجرد فى المضارع فان العرب تعمل عنده الرفع ولا يحتاج الى تكلف بدر الدين

ابن مالك انه وجودى اى الاتيان بالمضارع على اول احواله   فى آخر الاسم المتمكن
اقول هذا لا يظهر الا فى السكون فانه وصف فى الآخر وهو انتفاء الحركة عنه واما الحروف
والحركات فليست فى الآخر بل الحروف نفس الآخر حقيقة كالاسماء الستة او حكما
كالمثنى والجمع لان نونهما كالتنوين فى نية الانفصال الا ترى انهما يحذفان للاضافة
اللهم الا ان يراد بالآخر المحل المجازى الذى للحرف الاخير واما الحركات فحروف صغيرة
ملتصقة بالآخر فالضمة بعض واو والفتحة جزء الف والكسرة ياء صغيرة فمن ثم
اذا مددت الصوت فيها تمت وكملت نص عليه الرضى وليست قبل الحرف وهو ظ
ولا معه لانها لفظ مثله ولا يمكن شغل محل واحد بلفظين معا ان قلت لو لم تكن
معه كان ساكنا فلا يبتدء به قلنا ممنوع بل السكون يضمحل بلا صقتها ان قلت
قولهم فى يوعد وقعت الواو بين عدوتيها الياء والكسرة يعارض ما قلته اذ مقتضاه
انها بين فتحة وعين قلت شدة الملاصقة سوغتهم تسمحا فى هذا ثم لا يصفون
اجزاء الحروف بسكون والا كانت الحركة ساكنة فوصف الحرف بالحركة اصطلاحى
والا فالعرض لا يقوم بالعرض ثم قوله يجلبه العامل المراد ان حصوله انما هو لحصول العامل
وليس بلازم ان يحدث العامل فيجلبه بعد عدم لانا نقول الفعل المضارع ليس له
حالة وقف لانه متى نطق به فهو مرفوع بالتجرد اللازم له قبل الناصب والجازم ان قلت
مثله الاسم باعتبار الابتداء قلت ممنوع لان الابتداء جعله اولا لثان على ما هو موضح
فى محله فهو امر زائد على وجوده على اول احواله فليفهم ثم قولهم يجلبه العامل حقيقة
او اعتبارا فان الظ ان المثنى والجمع على حده وقفهما كرفعهما على ما وضحناه فى كتابة
الازهرية فاذا دخل عامل رفع اعتبر ذهاب ما كان ومجيئ نظيره وقيد الاسم بالمتمكن
لان المبنى اسما وماضيا لا اعراب له واعرابه المحلى ليس له انما هو لبيان ما يستحقه
المحل اذا حل فيه معرب كما اوضحته فى الكتابة المذكورة فى قولهم فى محل رفع مثلا ولم يقيد
المضارع بالخلو من النونين لشهرته ثم الظ ان المضارع ان قرن بهما ودخل عليه ناصب
او جازم قيل فى محل نصب او جزم واما عند التجرد فلا يقال انه فى محل رفع وذلك لان
المحل للاولين لعامل النصب والجزم وهو لا يختص بمضارع مخصوص لانه عامل
لصورة مستقلة فبين ما يستحقه فى غير هذا المضارع واما التجرد فهو وصف
لكل مضارع تجرد يقوم به فتجرد يضرب غير تجرد يقوم فاذا امتنع تجرد فعل من عمل
الرفع للمانع وهو احد النونين فلا معنى لان يبين ما يستحقه فى محله لانه لا يكون

الا فى هذا الفعل وقد منعه اللهم الا ان يقال بين ما يستحقه على تقدير خلو فعله
من النون لكن يقال هو بتجرد مضاف للمتصل بالنون واما ما قلته فى كتابة الازهرية
ان التجرد ليس لفظيا فلا يقوى على العمل محلا فمردود برفع المبنى بالابتدا محلا الا
ان يقال للابتدا قوة حيث استلزم خبرا عن موصوفه بخلوه فى التجرد وان ابيت ماتلوناه
عليك فقل انه فى محل رفع ومر على الظ والاظهر المغنى عن التكلف انه فى محل رفع ايض بل
يجب ادخالهما فى الحد اى فليس القيد للاحتراز بل هو لبيان الواقع اى بالنظر للغالب لكن يقال
الحد يجب شموله لجميع الافراد فكان الصواب على هذا حذف قوله فى آخر وبالجملة تجوا به
لا يحسم مادة الاعتراض وعلى قولهم فلا يصح ادخالهما فى الحد اى فالقيد للاحتراز
او لبيان الواقع ونقول المراد بجلبه اولا وبالذات لا بالاتباع وهذا انما يكون فى الآخر ان قلت
بل قد يجلب العامل فى الاول كفتح همزة ان قلت كلامنا فى الاسم والفعل المضارع
وهذا حرف وجر فى اسم وجزم فى فعل اقول ليس هذا الا بالسماع واما ما ذكروه
من الحكم فهو تمرين والا فهى منقوضة كما بينته فى كتابة الازهرية فى صفة
السيف اى فى قوله فلولا الغمد والرعب الخوف والعضب السيف القاطع ولا يخفى
ما فى هذا البيت من الحسن فآثر ذكر الخبر يعنى اختاره على حذفه ويفيد هذا
انهما جائزان وهو قول غير الجمهور ان كان الخبر عاما وجب حذفه والا فان دل عليه
دليل جاز ذكره وحذفه كما هنا اذ معلوم ان الغمد يمسك السيف والا وجب ذكره
وقال الجمهور لا يكون الا كونا مطلقا ويجعلون الخاص بدلا من المبتدا على حذف
حرف المصدرى والخبر محذوف ويستثنى من قولنا ما لا ينصرف الخ ظاهره
انه اذا اضيف او كان بال كان باقيا على منع صرفه وهو قول وقيل مصروف مطلقا
وشرط تاثير العلتين فى المنع عدم معارض لشبه الفعل من ال او الاضافة وقيل
اذا بقيت العلتان فممنوع والا فمصروف كما يمتنع للعلمية فانه لا يضاف الا اذا قصد
تنكيره والتين ان قلت كيف هذا مع انه لا حلف الا بالله قلت هذا ليس
القصد منه الحلف بل تاكيد الخبر ومنه قولهم لعمرى او ان المولى انه يفعل ما شاء واما
ما قيل انه على عادة العرب فلا يتم بدون ما ذكرنا اذ القرآن لا ياتى على عادة فاسدة
المؤذن مراده اللغوى اى المعلم فيشمل المقيم قد قامت الصلاة يحتمل
ان قد هنا للتحقيق والمراد قام الناس لها اى تهيئوا فهو مجاز عقلى او ان قامت
نفسه بمعنى قربت مجازا وقد لتحقيق القرب ولذا يحسن وقوع الماضى

قوله فآثر الخ اى فهو لحن منه لان حذف الخبر واجب افاده عباده وهو اولى من كلام المحشى لان الشارح قرر وجوب الحذف اه مصححه

مطلب ما لا ينصرف

موقع

موقع الحال الجزاى لانها تقرب من الحال ونوقش هذا بان الحال النحوية مقارنة لعاملها مضيا واستقبالا وحالا وقد تقرب من حال التكلم واين هذا من هذا واجيب بانهم راوا المناسبة فى مطلق الحال واجاب بعض المحققين بان مضى الحال النحوى استقباله وحاليته بالنظر لعامله فاذا قلت رايت زيدا قد سرق فسرق ماض بالنسبة لرايت وقد تقرب من الحال بالنسبة له فكانه مقارن له ثم قوله ولذلك يحسن الخ يجب ان المراد ولكونها لمطلق التقريب والا فقد قامت ليس من تقريب الماضى والذى يحسن كون الماضى حالا تقريب الماضى تامل قد يصدق الكذوب كنت اعترضت هذا فى كتابة الازهرية بان التقليل لقرينة الحال اذ لو صدق كثيرا ما كان كذوبا والظاهر انه لا يرد لان هذا قرينة على ان قد للتقليل لا للتحقيق ولا لغيره وهكذا كل لفظ مشترك يحتاج لقرينة تصرفه لاحد معانيه نعم لو قيل انه يصدق ملاحظ فيه القلة وقد لتحقيقها دفعا لتوهم انكارها لصح فالتى للتوقع الخ حاصله ان المراد توقع المخاطب ولا دليل على هذا بل نحن تابعون للائمة وما المانع انها للتحقيق كانه يقول هذا الامر الذى تنتظره قد تحقق وذكر ابن سيده ان قد تاتى للنفى فينصب المضارع فى جوابها وحكى قد كنت فى خير فتعرفه ورده ابن مالك بانه ينصب فى الاثبات كقوله ساترك منزلى لبنى تميم والحق بالحجاز فاستريحا ذكره فى المغنى قلت هذا الرد ظاهر ان كان ابن سيده تمسك بمجرد النصب اما ان كان قام له قرينة على النفى كما هو الظن به فلا ما اى جمع جمع اى تحققت جمعية القائمة به فلا يلزم تحصيل الحاصل وان اردت ما يطرد جمعه بالف وتاء وبسط المقام فعليك بكتابة الازهرية لانه لا واحد له من لفظه اعلم ان اسم الجمع قد يكون له واحد من لفظه كركب وراكب وصحب وصاحب انما الفرق بينهما ما سلف فى كلم وكلمة من ان الجمع من الكلية واسم الجمع كل قيل حمل نصب جمع المونث على جره لئلا يلزم مزيته على اصله جمع المذكر وهو مجرد تحسين فلا ينقض بمزيته باعرابه بالحركات وذاك بالحروف المعتلة المضافة اقول الاولى تاخير المعتلة عن المضافة لان ذكر الاضافة بعد الاعتلال مستدرك اذ ختمها بحروف العلة الثلاثة انما يكون عند الاضافة تامل بمعنى صاحب لكن ذو لا تاتى الا فى مقام التعظيم والشرف ولو من حيث التخويف وشدة العذاب نحو ظل ذى ثلاث شعب ومن لطائف التنزيل التعبير بها فى وذا النون اذ ذهب الاية لما انها مقام مدح وذكر مفاخر وتعظيم وبصاحب فى قوله ولا تكن كصاحب الحوت الاية لما انها ليس المقصود فيها مدحه بذلك

مطلب الاسماء الستة

قوله اقول الخ اذا علمت الاعتلال تعلق بالكلمة اى التى على اصلها الاعتلال لما استغنى عن ذكر الاضافة لان الاعلال سابق عليها والقيد ما للواقع اولا احترازا هو

على ان بعضهم يجر بها الخ على اما للاستعلاء اى والتحقيق على ان الخ اوانها للاستدراك بمنزلة لكن فلا تتعلق بشئ كما حققناه فى كتابة الازهرية فى قوله * بكل تداوينا فلم يشف ما بنا على ان قرب الدار خير من البعد على ان قرب الدار ليس بنافع اذا كان من تهواه ليس بذى ود احفظه فان كثيرا من الاشياخ ما يخلطون الاول بالثانى فى التقرير والخمسة الباقية شرطها ان تكون مضافة لغير ياء المتكلم كانه لم يعد هذا شرطا فى ذى لان الشرط ما صح وجوده وانتفاؤه وذو لا يضاف للياء بحال انما يضاف للظاهر المناسب لنشرف الذى هو له واما قوله انما يعرف الفضل من الناس ذووه فشاذ ولم يشترط كونها مفردة مكبرة عارية من ياء النسبة نظرا الى انها لا يطلق عليها الاسماء الستة الا ان كانت كذلك اذ ابوى بياء النسبة وابى بالتصغير وابون بالجمع لا يقال انه احد الاسماء الستة بخلاف اب زيد تامل ان هذا اخى الاتيان باخى هنا ولم يقتصر على اسم الاشارة من لطائف التنزيل لانه مقام تظلم خصوصا وقد ذكر بعد ان له تسع وتسعون نعجة ولى نعجة واحدة بتاكيد نعجة بواحدة ولا يجيزه جمهور البصريين ويجيزه ابن مالك على حد ما فيها غيره وفرسه وقراءة حمزة تساءلون به والارحام يد الله فوق ايديهم كناية عن ان عهدهم فى الحقيقة مع الله فهو تاكيد لقوله انما يبايعون الله وفيه تلميح الى ان الفضل انما هو لله لئن بسطت الى يدك لتقتلنى ما انا بباسط يدى اليك لاقتلك انى اخاف الله رب العالمين انى اريد ان تبوء باثمى واثمك فتكون من اصحاب النار وذلك جزاء الظالمين قوله انى اخاف الله رب العالمين استئناف بيانى كانه قيل لم لا تبسط يدك انت وقوله انى اريد الخ يقال حب المعصية لا يجوز ويجاب بانه لعله جائز عندهم حبها للخصم للضرر كالدعاء عليه لا من حيث انها معصية لله او يقال هذا الكلام القصد منه مجرد قهر الخصم كانه يقول لا ابالى بهذا الذى تفعله بل انا احبه لانه ضرر لك وحدك وثواب لى وربما كان هذا حاملا للخصم على الانفكاك تامل وهى دالة على جواب الشرط المحذوف اى لانه عند اجتماع القسم والشرط يحذف المتاخر ويجاب المتقدم لسبقه ولو كان جواب الشرط فهو غير صالح للشرطية فكان يقترن بالفاء فمن ثم قدره الشارح بها وقدم المذكور عند القسم كل اسم الخ فيشمل المغلب كالعمرين لابى بكر وعمر والمشترك كالعينين لجارية وباصرة ونصوا على ان هذين من الملحقات لا مثنيات حقيقة وفى كتابة الازهرية فى المثنى كلام حسن محمد ومحمد ابنه واخوه صفة ثانية لرجلان اى وقدم الوصف

مطلب المثنى

بالظرف

بالظرف لانه يحتمل الوصف بالمفرد لاحتماله تقدير المتعلق اسما وهو الاظهر لان
الاصل فى الصفة الافراد والمفرد ولو احتمالا مقدم على الجملة فى النعت كما قال تعالى
وقال رجل مؤمن من آل فرعون يكتم ايمانه وبلغتها بفتح التاء دعاء للمخاطب بطول
عمره وقبله يا ابن الذى دانت له المشرقان طرا وقد دانت له المغربان قالهما عوف بن
محكم الخزاعى يعتذر لابى العباس بن طاهر عن وقر فى اذنه حين دخل فسلم عليه فلم يسمعه
ولم يرد عليه والترجمان المبلغ بضم الجيم مع فتح التاء وضمها وزاد فى القاموس لغة ثالثة فتحهما
كزعفران على رجل من القريتين عظيم هذا خلاف الاصل السابق فى رجل مؤمن من آل
فرعون لان الظرف يحتمل الجملة فحقه التاخير واللذين مفعول ثان وهو اما من الرؤية
البصرية او العلمية التى بمعنى علم عرفان فتتعدى لواحد فقط فلما دخلتها همزة النقل
عديت لاثنين ولم نجعلها من الرؤية القلبية التى تنصب المفعولين لان هذه تتعدى
بالهمزة الى ثلاثة ثم ظاهر عبارته ان اللذين مثنى لان كلامه هنا فيه لا فى الملحق به وهو
على تعريفه سابقا لانه دل على اثنين واغنى عن قولك الذى والذى والجمهور على ان شرط
المثنى ان يكون معربا وان جميع الموصولات مبنية للافتقار المتاصل لجملة الصلة
وان اللذين مبنى وضع على صورة المثنى فى الاحوال الثلاثة فاعرابه محلى وهى
جارية على سنن العربية اى جريا ظاهرا والا فغيرها جار ايضا كما ياتى لكن بالتاويل
واهملت كما هو الاكثر اى واللام لام الابتدا فرقا بينها وبين النافية كما قال
ابن مالك وتلزم اللام اذا ما تهمل ومذهب الكوفيين ان اللام هذه بمعنى الا
وان قبلها نافية واستدلوا على مجيئ اللام للاستثناء بقوله امسى ابان ذليلا بعد عزته
وما ابان لمن اعلاج سودان والاعلاج جمع علج الكبير من كفار العجم بلحارث
رسمه والمسموع فى لفظه بباء متصلة باللام واصله بنى الحارث والقياس ان يرسم
الف بين الباء واللام كما ترسم بعد باء الجر وكانه ذكره السخاوى ووجد بخط الزمخشرى
ما يقويه فى قوله ولكن طفت علماء غزلة خالد كما فى مواد المغنى غايتاها هو
الشاهد والضمير للمجد وانث باعتبار انه صفة وقبله واها لريا ثم واها واها
هى المنى لو اننا نلناها ياليت عيناها لنا وفاها بثمن نرضى به مولاها ان
اباها الخ لابى النجم الفضل بن خدامة ان ان بمعنى نعم اثبته جماعة وانكره ابو
عبيدة قال فى المغنى استدل المثبتون بقوله ويقلن شيب قد علا ك وقد كبرت
فقلت انه ورد بانا لا نسلم ان الهاء للسكت بل هى ضمير منصوب والخبر محذوف اى انه

كذلك والجيد الاستدلال بكلام ابن الزبير قلت ومن جعلها فى هذا البيت للسكت
استند لان البيت الاول آخره هاء السكت لان قبله بكر العواذل فى الصبوح يلمننى
وَأَلُومُهُنَّهْ ويقلن الخ وبكر بالتخفيف ومراده بالصبوح شرب الخمر اول النهار فيما
حكى الخ قيل ان سيدنا عبد الله بن الزبير بضم الزاى اتاه رجل يقال له فضالة بن شريك وقيل
عبد الله بن الزبير بفتح الزاى فقال ان ناقتى تعبت فقال ارحها فقال واعطشها الطريق
فقال اسقها فقال الرجل ما جئتك مستطبا وانما جئتك مستمنحا لعن الله ناقة حملتنى
اليك فقال ان وراكبها لكونه رأى عدم استحقاقه فليست ان هنا ناصبة بان يقال
التقدير ان الله لعنها او انها ملعونة وراكبها اذ لا يجوز حذف الاسم والخبر جميعا بل
هى حرف جواب وراكبها عطف على محذوف اى نعم لعنها الله وراكبها واعترضه
الدماميني بان نعم ومارادفها لا تقع فى جواب الدعاء ورايت بطرته جوابين الاول
انها وقعت لصورته الخبرية الثانى استلزامه خبرا اى استحقت ناقة حملتنى اليك
اللعنة ثم ان كون ان فى الآية بمعنى نعم كلام المبرد ورده عليه ابو على الفارسى بانه لم يتقدم
ما يجاب بنعم واجاب الشمنى على المغنى بان التنازع فيما بينهم واسرار النجوى يتضمن
استخبار بعضهم من بعض فهو جواب للاستخبار التضمنى قلت وهو بعيد فان اسرار
النجوى فيما بينهم ليس فى الاستخبار عن كونهم ساحرين اولا بل هم جزموا بالسحر فقالوا
اجئتنا لتخرجنا من ارضنا بسحرك الخ ثم اسروا النجوى فيما يغلبان به موسى الا ان يقال
محط الجواب فاجمعوا كيدكم الخ وماقبله توطئة ثم ان المص رد فى المغنى هذا التخريج
بان مجيء ان بمعنى نعم شاذ حتى نفاه بعضهم ومنعه الدماميني بان سيبويه والحذاق
حكوه عن الفقهاء لان لام الابتداء لا تدخل على خبر المبتدا اى لان لها الصدر فلا
تدخل الا على المبتدا نفسه نعم تزحلق مع ان فتدخل على خبرها كراهة افتتاح الكلام
بمؤكدين واجيب بان اللام هنا زائدة وهى لا تستحق الصدارة ورد بان زيادتها
خاصة بالشعر كقوله مروا عجالا فقالوا اين سيدكم فقال من سألوا امسى لمجهودا
وقيل دخلت مع ان التى بمعنى نعم لشبهها بالمؤكدة لفظا كما زادوا ان بعد ما المصدرية
فى قوله ورج الفتى للخير ما ان رأيته لشبهها بالنافية فى قوله ما ان انتم ذهب
وحذف المبتدا وهو مما رده فى المغنى بان اللام للتاكيد والحذف ينافيه لان التاكيد
فى مقام البسط والحذف فى مقام الاختصار قال المحقق الدماميني وهذا مردود فقد سئل
سيبويه الخليل كيف ينطق بالتاكيد من نحو مررت بزيد وجاءنى اخوه انفسهما فقال انا

قوله وهو بعيد الخ لقائل ان يقول لا بعد فيه بل هو الظاهر ولا ينافيه قوله تعالى قالوا اجئتنا الخ لان ذلك من كلام فرعون لا من كلام السحرة على ما افاده الجلال فى تفسير سورة طه على انه يمكن ان يقال دعواهم السحر اولا ليس على طبق الاعتقاد بل صرح بذلك الشيخ الجمل على حاشية هنا اه سقا

يرفع بتقديرهما صاحباى انفسهما وينصب بتقدير اقصدهما انفسهما وهو جمع بين التاكيد والحذف   لم يغير ثم يحتمل على هذا ان يقدر الاعراب على الف هذا كالفتى او انه يقدر حرف التثنية فى الاعراب وان المحذوف لعلة كالثابت   تثنية اسم ثلاثى اى لان ال فى الذى كلمة اخرى كما ان هاء التنبيه فى هذا كذلك   فكيف يقرون اللحن يفيد هذا ان اللحن من اشد المنكرات شرعا وهو كذلك فى الحقيقة الثانى والرابع كالدليل للاول فالرابع دليل لقوله كانوا يتسارعون الى انكاره فى المنكرات والثانى دليل لكون اللحن فى القرآن من الاشد   عند الكلام على الجمع بعد ورقة ويسير   اثنا عشرة قالوا عشرة هنا لا محل لها من الاعراب لانه بمنزلة النون فى اثنان قلت وكانهم لم يحملوه على غلام زيد لانه ليس القصد هنا معنى الاضافة اذ ليس القصد بالحكم اثنين منسوبين للعشرة بل مجموع العشرة والاثنين فمن ثم يقولون النون حذفت لشبه الاضافة لا للاضافة ليس اختصارا للمتعاطفين الذين من مادة المثنى نحو جاء واحد وواحد   وذلك على ان الاصل شهادة بينكم شهادة اثنين او قوله او الاصل ذو شهادة بينكم اثنان وكان الشيخ رأى ان الاصل بقاء الاول على حاله ويرد ما خالفه اليه   او مشبها به الخ مبنى على قول الجمهور ان الاسد باق على معناه الحقيقى وانه من التشبيه البليغ بحذف الاداة والحمل مبالغة وقال العلامة التفتازانى انه استعارة ولا يلزم الجمع بين الطرفين لان الاسد مستعمل لا لخصوص زيد بل المطلق الرجل الشجاع ثم حمل على زيد فعلى كلامه هو من القسم الاول والمراد بالشجاع عين زيد ومعنى قولهم المبتدا عين الخبر انه نفسه بحسب المراد ضرورة الاخبار بان احدهما هو الآخر فلا ينافى اختلافهما مفهوما وانه لا يستفاد ان هذا عين هذا من ذاتهما بل حتى يركب تركيب الاخبار والا لزم حمل الشئ على نفسه وهو لا يفيد فمن ثم اولوا ابو النجم وشعرى الثانى فى نحو انا ابو النجم وشعرى شعرى بالرجل المشهور بالاوصاف الجميلة والنظم المعروف بالبلاغة واختلاف المفهوم لا يمنع من الحمل انما يمنع منه التباين الكلى وهذا التحقيق المقام ووقع لنا فيه كلام مع غير واحد ثم ان السعد استدل بانه لو كان اسد باقيا على حقيقته كما قالوا لكان جامدا فلا يتعلق به الجار والمجرور فى قوله   اسد على وفى الحروب نعامة   وقوله والطير اغربة عليه   واجبنا عنه بانه يتعلق بالشجاعة والبكا المستفادين من اسد واغربة من حيث انهما يدلان على حذفهما اى اسد يجترئ على سواغربة تنوح عليه او بمعنى التشبيه اى شبيه على اى بالنسبة لى وكذا الثانى لكن الحق انه بعيد وفائدة اعادة ذلك التوكيد اى فهذا الشرط توكيد للاول فلا يحتاج لجواب آخر

كما لا يحتاج الفعل المؤكد لفاعل اقول وللاعادة هنا ايض فائدة هي انه لا فرق بين الواحد والاثنين نصا وان كان الواحد يفهم من ذكر ضمير الاثنين قبل بالادلى وليسا بشئ اما الثانى فلان لغة اكلونى البراغيث ضعيفة ومع ذلك فعلامة التثنية انما تصح لو كان الفاعل مثنى جزما وهنا الاول وهو احدهما مفرد لا يصح اسناد علامة التثنية له واما الاول فلان البدل هو المقصود بالحكم لكونه غير الاول اما ذاتا كبدل الاضراب والنسيان والغلط كرايت زيدا الفرس الاشتمال كنفعنى زيد علمه واما بالكلية والجزئية نحو اكلت الرغيف ثلثه واما باختلاف فى الوصف والعنوان كجاء زيد اخوك ولا يحسن قصد واحد هنا انما المراد التاكيد والتعميم جمع المذكر السالم انما ينقاس فى علم او صفة واذا جمع العلم قصد تنكيره فلذا تدخل عليه ال نحو الزيدون فمن ثم قال الدمامينى ويسال حاشئ شرطهم وجوده لامر فلم تقض النحاة برده فلما وجدنا ذلك الامر حاصلا ابيتم ثبوت الحكم الا بفقده ان قلت ما صحة كلامهم ما المانع من انه يجمع باقيا على علميته ولا تزول الا اذا اتت ال كما يفعل بالعلم المفرد ان دخلت عليه ال او اضيف نحو على زيدنا يوم النقا راس زيدكم بابيض ماضى الشفرتين يمان وكذا قول الهيلوى منكن قلت انت خبير بان زيدون لا يفيد تعينا ابدا فقد زالت علميته ان قلت لم جمعوا النكرة تاويلا اعنى العلم المقصود تنكيره وامتنعوا من جمع النكرة الاصلية قلت لان حق لحوق علامة الجمع ان يكون للوصف المشبه بالفعل فى يضربون والعلم يؤول بالمسمى فيرجع للوصف بخلاف النكرة الاصلية ثم يمكن الجواب عن اشكاله ايض بالحرف المصدرى فان شرط سبك الفعل قياسا وجوده ثم يحذف عند سبكه فلا يظهر له اثر ثم هذا عندهم يسمى بالمهيأ كما حققه القطب الرازى فى شرح الرسالة الشمسية ثم لابد ان يكون معربا اذ المبنيات لاحظ لها فى الجمع بل يجمع ذو فى المذكر وذات فى المونث ويضافان للاسم مرادا منه لفظه نحو جاء ذوو سق اوذوات حزام اى اصحاب هذا الاسم الموضوع لهم وكذلك المركب المزجى اما الاضافى فيجمع صدره ويضاف لعجزه والكوفيون يجوزون جمع الجزئين كذا ذكره مواد الازهرية قلت والطلاق فى المذهبين لا يحسن بل يقال ان كان المضاف اليه واحدا والمضاف هو المتعدد جمع الصدر فقط نحو جاء عبيد زيد اما ان كان كل منهما متعددا بان كان عبد زيد المصرى وعبد زيد المكى وعبد زيد الشامى فالموجه جمعهما نحو عبيد الزيود ولا يجمع بالواو والنون الا العاقل فان سمع غيره فملحق ولا يجمع فعلان فعلا ولا افعل فعلاء ولا ما يستوى فيه المذكر والمونث ولا مذكر لا مونث له كادر واكمر لعظيم الادرة والكمرة والى ذلك اشرت بقولى * * *

قوله جمع المذكر السالم

قوله عند سبكه المقصود هنا وهو ان الاشتراط وجوده ثم فقده وبعد تأمل لا ذوق هنا لمصدرى باشتراطه بخلاف ما نحن فيه اه سقا

ويجمع تصحيحا مذكر عاقل بناء ومزجيا مع التاء قد عدم وفعلان فعلا مثله افعل لها يجمعهما التصحيح يأباه من علم وان تستوى انثى فى لفظ مع الذكر او انعدم التانيث فالجمع منعدم وذو مثل ذات يجمعان وضفهما الى ما بنى او ركبوه من الكلم بصدر مضاف جمعه وهو فيهما يجوزه الكو فى بشرى لمن فهم هذا وعبد الله علما ينقاس جمع صدره بالواو والنون لانه علم العاقل اذ جزء العلم له حكم العلم كما منعوا هريرة فى ابى هريرة للعلمية والتانيث المكسور ما قبلها اى ولو تقديرا نحو المصطفين فان اصله المصطفيين قلبت الياء الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها ثم حذفت لالتقائها ساكنة مع الياء الثانية المفتوح ما بعدها اى وقل من بكسره نطق وعليه وقد جاوزت حد الاربعين ويحتمل انه على اجرائه مجرى حين السالم قيل هو وصف سببى للجمع لان السالم من التغيير بناء المفرد قلت بل يقال هذا الجمع سلم من تغييره عن بناء واحده

لبيان فضل الصلاة الخ ان قلت مسلم فى الزكاة لا الرسوخ فى العلم قلت علم بلا عمل لا ثمرة فيه ان قلت ما تصنع فى الايمان قلت الصلاة لا تصح الا بالايمان فهم مؤمنون وزيادة وبالمقيمين الصلاة وهم الانبياء فيه انه يقال لا معنى للايمان بما انزل لما قبله من الانبياء الا مع الايمان بنبوتهم فهذا مأخوذ مما قبله الا ان يجاب بان المراد الانبياء الذين لم ينزل لهم شئ بل مرسولون بشرع من قبلهم كانبياء بنى اسرائيل مع موسى ولا يحمل على الانبياء غير المرسلين لانهم لا يجب الايمان بهم لعدم امرهم بالتبليغ قال تعالى وما كنا معذبين حتى نبعث رسولا قيل المقيمين عطف على الضمير فى منهم وهو بعيد ويحتمل انه عطف على الضمير فى اليك والكتاب انزل للنبى ولاتباعه قال تعالى يا ايها الناس قد جاءتكم موعظة من ربكم واما الآية الثانية ففيها ايضا اوجه اقول من جملة الاوجه المحتملة ان يكون الصابئون عطف على ضمير امنوا وقد فصل بفاصل ما والنصارى عطف عليه اقول الذين هادوا والنصارى اعرابهما غير ظاهر لان الاول محلى والثانى تقديرى فيكون كل منهما عطف على الذين امنوا والمقطوع عن العطف هو الصابئون وحده كما قطع فى الاية السابقة المقيمين عما فى حيزان مع اسمها وخبرها لو حذف قوله مع اسمها وخبرها كان اوضح لانهما فى حيزان ان الذين آمنوا بالسنتهم من آمن منهم اى بقلبه والمراد من

قوله بناء مفعول عدم ومزجيا عطف عليه والاحسن ومزجا والجملة صفة لمذكر وقوله لما راجع لفعلى وفيه نظر فان شرط افعل ان يكون مؤنث فعلاء بالمد لا فعلى بالقصر وقوله انعدم لحن وقوله وضفهما الاولى واضفهما تدبر اه سقا

قوله وحده فيه الرجوع للعطف بعد القطع فالاحسن ان يجعل النصارى عطفا على الصابئين لا على الذين اه سقا

استمر على ايمانه وكل هذا انتى بجعل الذين هادوا مقطوعا عن العطف اما ان جعل معطوفا كالنصارى فالمعنى من آمن من مجموع الذين آمنوا والذين هادوا والنصارى ومصدوق من آمن هم الذين آمنوا كلهم ومن تبعهم من اليهود والنصارى
وعالمون قيل هو ليس جمعا العالم بل اسم جمع لان الجمع اوسع دائرة من مفرده وعالمون قاصر على العقلاء وعالم لكل ماسوى الله قلت الحق انه جمع وان مفرده عالم بمعنى صنف من العقلاء كالروم والبربر والمغربى نعم لم يستوفى الشروط وبابهما اقول باب سنون كل ثلاثى حذفت لامه وعوض عنها ها التانيث ولم يكسر فخرج شفة لتكسيره على شفاة وباب عشرين من ثلاثين الى تسعين قيل انما كان ملحقا لا جمعا لانه لو كان كذلك لصدق عشرين على الثلاثين وثلاثين على تسعة وقس الباقى قلت ولو فرض انه جمع عشرة فليس علما ولا صفة مع ان فيه التاء ومع ما فيه من الحذف وتغيير الشكل وعليون ونحوه اقول نحوه كل جمع سمى به مفرد لان عليين اسم لا على مكان فى الجنة وما ذكره فى المسمى به هو احد اوجه مشهورة وقد يلزم المنع من الصرف كهارون والظاهر انه للعلمية وشبه العجمة او يلزم الياء معربا بحركات على النون كحين على ان لا يأتوا الان الحلف يتعدى بعلى والمحلوف عليه هو جواب القسم وهو هنا عدم الايتا لا الايتا اى لئلا تضلوا يحتمل ان التقدير مخافة ان تضلوا ولا حذف اى يبين لكم ضلالتكم اى ما فيه ضلالتكم لتجتنبوه فانها اسماء جموع ظاهره ان اسماء العدد اسماء جموع كعشرين وعليه فمفردها الذى من معناها الا من لفظها واحد اقول والظاهر ان اسماء العدد لا تعد اسماء جموع انما اسماء الجموع ما وضعت لجماعة غير دالة على كميتها كالجيش والركب منبر من نبر اذا ارتفع قال الجوهرى سنو فى طرة عن ش ن بسكون النون وعليه ففتحها فى سنة لمناسبة التاء واصل سانيت سانوت لم يجعلوه بالياء اصالة لانه سمع سنوات ولم يسمع سنيات والتكسير يرد الاشياء الى اصولها مع بقاء المعنى ولو احتمالا كما فى جعله بدلا من ثلاث فانه لو قيل لبثوا فى كهفهم سنين احتمل ثلاث مائة فلم يذهب المعنى بالكلية ثم مراده مع بقاء المعنى المراد الاخبار به فدخل بدل البعض لانك اذا قلت اكلت الرغيف ثلثه فاسناد لك الاكل للرغيف اولا ليس من حيث

وقوع

وقوعه على كل جزء من اجزائه ولاكان كذبا بل من حيث تعلقه به على سبيل
الاجمال الصادق بوقوعه على بعضه وهو المراد ولاشك انه يحصل باحلال البدل
محل المبدل منه ومن لم ينونها فسنين مضاف اليه ويكون على القليل كما قال
ابن مالك ومائة والالف للمفرد اضف ومائة بالجمع نزرا قد ردف ثم انقضت
الخ قبله قضيت سنين بالوصال وبالهنا فكانها من قصرها ايام ثم انثنت ايام
هجر بعدها فكانها من طولها اعوام ثم انقضت الخ كفلة عود يلعب بها الصبيان
اذا فرقته بتاء الخطاب فالاحسن فتح التاء فى قوله من قولهم عضيته اى
من قولهم لك انت عضيته واما نحو اتحاجونى بتخفيف النون وارد على
قوله ترفع بثبوت النون واما ان شددت النون فالنونان ثابتان الامثلة
الخمسة انما قال الامثلة لانها لا تقتصر على مادة مخصوصة فيفعلان المراد منه
كل فعل اتصل به الف اثنين كما نال بعد ولو كان على وزن يستخرجان او ينصران
الى غير ذلك اتصل به الف اثنين اختاره على اسند ليشمل الحرف العلامة
على لغة اكلونى البراغيث ترفع بثبوت النون الخ هو مذهب الجمهور وقيل
بحركات مقدرة على لاماتها منع منها حركة المناسبة فتجزم بحذف تلك الحركات
فهو سكون مقدر والنون تحذف عند الجازم لابه وعلى مذهب الجمهور لنا ان
نلغز ونقول ايما اعراب لفظ فصل منه بمعموله بل شرطه ان يفصل وظاهر ان النون
اعراب الافعال انما تكون عند الاسناد للضمير المعمول للفعل ونظمته ولم ار من ذكره
الايا امام النحو لازلت مخرجا نفائس در من عميق المسائل ارى عندى معمولا وقد جاء فاصلا
لنا بين عامل واعراب عامل وزاد رتيا بى ان ذا الفصل عندهم هو الشرط فى الاعراب دون مجادل
فقل لى فداك النفس ما هو معرب لاعرابه شرط اقتران بفاصل جوابهم من البحر والروى
بحمد الهى بدء قولى وبعده صلاة وتسليم لخير الاماثل نعم خمس افعال لها النون رفعها
ومعمولها اذ اضمير لفاعل فهاك جوابا زانك العلم والتقى وزدت كمالا عند كل المحافل
والحذف بالآخر اولى يقال هذا اذا دار الحذف بين اول الكلمة وآخرها
وليس كذا هنا فيه وكانه قصد الترقى اى اولا نلتفت الى ان هذه كلمة وهذه
جزء كلمة بل ولو قطعنا النظر عن ذلك فهذه آخر وهو محل التغيير الثالث
ان الاولى لا تدل على معنى الخ هذا من لوازم كون الاولى جزء كلمة والثانية كلمة
وهو كلمة مستقلة مراده انه لا يعد جزءا مما قبله بان يكون لام الكلمة مثلا

نسخة الحروف

فقوله ولايوصف بانه آخر عطف اللازم وليس مراده بالكلمة ما تستقل
نطقا ولا لفظ وضع لمعنى مفرد لانتفائهما فيه وافادة التمكين فيه ليس لانه
موضوع له كزيد للذات المعلومة كما لايخفى على ذى مسكة ثم مما يقوى ان المحذوف
فى يعفون اللام لا الضمير تعين ذلك فى يرمون ويخشون والاصل يرميون ويخشيون
والحذف للساكنين بعد النقل فى الاول والقلب فى الثانى ولهذا اذا دخل عليه
الجازم الاشارة لما سبق انه مسند لضمير الجمع لاواو النسق ونحو انه من يتق
ويصبر مؤول اثبات الياء وجزم يصبر قراءة قنبل قال الفارسى هو من العطف
على المعنى الذى يقال له فى غير القرآن العطف على التوهم فمن موصولة فلهذا
اثبت ياء يتقى على معنى من لانها مع كونها موصولة ضمنت معنى الشرط فهو
عطف على يتقى لانه فى المعنى مجزوم وقيل بل وصله بنية الوقف كقراءة نافع
ومحياى ومماتى بسكون ياء محياى وصلا وقيل بل سكن لتوالى الحركات فى كلمتين
كما فى يامركم ويشعركم بسكون رائهما قلت لكن يفرق بان الضمير له اتصال
شديد بعامله فكانهما كلمة وقيل من شرطية وهذه الياء اشباع ولام الفعل حذفت
للجازم او هى لام الفعل واكتفى بحذف الحركة المقدرة والاخيران ياتيان فى قوله
وتضحك منى شيخة عبشمية كان لم ترى قبلى اسيرا يمانيا وقوله الم ياتيك والانباء تنمى
بما لاقت لبون بنى زياد وقوله هجوت زبان ثم جئت معتذرا من هجو زبان لم تهجو
ولم تدع وتزيد هذه باحتمال الضرورة واما سنقرؤك فلا تنسى فلا نافية لاناهية
اللام لام الامر لكنها مستعملة هنا فى التهديد توسعا اى اهل ناديه فهو
مجاز بالحذف او اطلق المحل على الحال او انه مجاز عقلى فى النسبة الايقاعية والمحل
محل الحلول وهو المجلس ويسمى مقصورا القصر فى اللغة الحبس ومنه حور مقصورات
فى الخيام اى محبوسات على ازواجهن لايبغين بهم بدلا لحبسه عن المد وعن ظهور
الاعراب ويسمى منقوصا لنقصه عن ظهور بعض الحركات والضمة والفتحة
فى نحو يخشى الخ تقدير الحركات فى الفعل المعتل مذهب سـ ومن تبعه وعليه يظهر ان
الجازم حذف الحركة المقدرة وان حرف العلة محذوف عند الجازم لابه وعن ابن
السراج ومن تبعه انا لانقدر حركات لان الاعراب فى الفعل خلاف الاصل فلا
حاجة لتقديره وعليه فالجازم حذف نفس الحرف لانه لم يجد حركة ذكره الشيخ
فى بعض كتبه اهـ ملخصا من الفاكهى فى شـ هذا المتن لانها كسرة المناسبة

مطلب الفعل المعتل

مطلب الانواع التى تقدر فيها الحركات

قوله ذكره الشيخ الخ وهل هو مبنى الظاهر انه مبنى على السكون حال التجرد وفى محل نصب عند دخول الناصب او نحوها

وقوله

وقوله انها ذهبت واتت كسرة اخرى لا موجب له فان الياء ثثبت الخ اى فصح انه مستثنى من قولنا تقدر فيه الحركات الثلاث اذ لا حركات ثم واما قوله وليس شئ من الحرف المدغم الخ فهو استئناف فائدة لعلة عدم كسر ما قبل الياء وليس قصده به انه مستثنى من كسر ما قبل الياء حتى ينافى اول الكلام الذى يفيد انه مستثنى من تقدير الحركات خلافا للفاكهى ثم انه سكت عن الجمع حالة الرفع وذهب ابو حيان الى ان الواو موجودة غاية الامر انها تغيرت لصورة الياء والمقدر ما لا وجود له وهو وجيه والزامه القول ببقاء حرف الرفع مع عامل النصب متغير امردود ببقاء عامل الرفع هنا وانما جاء القلب لعلة تصريفية وذهابه هنالك فيذهب معه حرفه بالكلية وذهب الامام العمدة ابن الحاجب الى ان الواو مقدرة للثقل فرد عليه بان الحركة فى الفتى قبل قلب لامه الفا مقدرة للثقل واصله فتى او فتو وفى القاموس ما يدل لهما وقد حكم بالتعذر نظرا للحالة الراهنة فليكن مسلمى كذلك اذ ما دامت الياء الاولى تتعذر الواو واقول يجاب بانا ننظر للحالة الراهنة فيهما لكن المانع من حركة الفتى كون الالف لا تقبل التحريك وهو وصف ذاتى لازم فظهور الحركة متعذر واما المانع من ظهور الواو فى مسلمى فهو تحقق الياء وهو ليس بلازم لجواز حذفها فتاتى الواو ويقال مسلموى الا انه ثقيل فالمانع منه الثقل وهذا الاعتناء عليه وقولى ولا منقوصا لان ياء المنقوص الخ اعلم ان هذا الذى ذكره انما يصلح علة لعدم كسر ما قبل الياء لا لخروجه عن تقدير الاعراب وكانه راى انه مستثنى من تقدير الحركات لحركة المناسبة وهو ظ اذ المقصود مع الياء يقدر للتعذر لحاله بدون ياء واما المنقوص فيقدر لمانع السكون العارض للادغام فى الحركات الثلاث ولا ينبغى ان يقال المانع اشتغال المحل بالسكون لان السكون عدم الحركة وانما يشغل الوجودى فنوديت البشرى الخ اقول النداء طلب الاقبال ولا معنى لتوجهه حقيقة للبشرى والحسرة فلعل يا للتنبيه وبحسرى وبشرى معمول لمحذوف اى ابتشر ببشرى واتحسر حسرة او ان المنادى محذوف اى يا هؤلاء مثلا او انه نداء مجازى شبه البشرى والحسرة بشخص منادى تامل المولى البهاء وفى نسخة البهى وفى اخرى مولى البهاء بالاضافة قيل الشوق حرارة الفراق فتزول بالمشاهده وهو الم والتشوق لذة وهو اعتناء

قوله وهذا الاعتناء عليه اقول بل عليه غبار اما اولا فلانه نحو الياء لا يجامع الواو الا عند حذفها وكذا يقال الحركة لا توجد عند زوال الالف فعند الامعان لا فرق وثانيا انهم عدوا من المقدر للتعذر المضاف لياء المتكلم وظهر انه يجرى فيه ما قاله المحشى فى مسلمى فالانتصار له بما علل ابن الحاجب والله اعلم تبصر اهـ سقا

مطلب اقسام المبنيات

القلب بمحاسن المحبوب وتعلقه وهو يحصل مع المشاهدة حسا او ذهنا ويضعفه
الفراق والمشطور البيت حذف نصفه والمنهوك حذف ثلثاه استعير للضعيف
والثانى اشد وقوله لكن الخ استدراك بنفى امكان الحركة على اثباتها فى قوله ابدا
يحركنى فحذفت الواو لالتقاء الساكنين ولم تحذف فى الاول لانه ليس قبلها
ضمة تدل عليها ولم تحذف الالف فى لا تتبعان لان النون كسرت معها لشبهها
بنون المثنى فى الوقوع بعد الف فلو حذفت الالف رجعت النون الى الفتح فالتبس
بالمسند الى الواحد على ان التقاء الساكنين مغتفر اذا كان الاول معتلا قبله
حركة تجانسه والثانى مدغم نحو ولا الضالين تامل وانما بنى المضارع اذا اتصل
به نون التوكيد لبعده من الاسم لان نون التوكيد لا تلحق الاسماء وشذ قائلن
احضروا الشهودا ومن لا يصرف الخ فى الشواهد الواشى اللائم حسدا
وافسادا والعاذل اللائم شفقة قلت ويقوى به خطاب العاذل بقوله
محضتنى النصح وقوله يبقوه بضم اوله وقاف من الابقا او بغين معجمة والخبال
الجنون او الضرر يعنى من استمع للواشين ولم يصرفهم عنه ضروه
يساقط بمثناة تحتية مضارع ورو فاعل وهو القرن وضاريات مفعوله
وضميره للكلاب والقين الحداد اى كتساقط شرار نار الحداد اذا نفخها انه
متعلق باستقرار اى بخلاف بيت بيت فانه ليس ظرفا اذ لا يقبله المكان الا
مبهما لكن يحتمل ان بين بين نفسه حال ايضا بتاويل متوسطا تامل
الاعراب والبناء على الفتح الاعراب على الاصل والبناء للشبه الافتقارى اى للجملة
لكن لما كان الافتقار جائزا كان البناء جائزا لا واجبا تامل فعلها مبنى اى
فالارجح البناء للمناسبة ولا فرق بين البناء الاصلى كما مثل او العارض
وهو المضارع المتصل بنون النسوة كقوله لاجتذبن منهن قلبى تحلما
على حين يستصبين كل حليم على الصبا بكسر الصاد اراد به هوى النفس
او ضد الشيخوخة والما نافية والوازع المانع يقول الم افق والشيب
مانع من اوساخ الهوى لانه بياض لا يحمل الدنس روى لما رآى الخليل الشيب
فى شعره قال ما هذا يا رب قال كمال يا ابراهيم فقال رب زدنى كمالا فيوم
مضاف الى ينفع ظاهره ان الاضافة لنفس ينفع وقيل به على ان ينفع هنا اسم
اريد به جزء معناه المستقل وهو الحدث فقط وقيل به ايضا فى تسمع بالمعيدى

قوله لالتقاء الساكنين ولم الالف بعد التحريك قال بضم الرابع لدلالة الضمة على ان المحذوف واو فلو رجعت الالف لزالت الضمة فيعود الساكن فيؤدى الى الحذف وما وجوده كالعدم الاولى عدم بالعدم واجابه

والمشهور

والمشهور فى الثانى اضماران وفى الاول ان المضاف له الجملة وانها من المواضع التى
يؤول فيها بلا سابك ان تكون الاشارة ليست لليوم اى بل للذى وقع من
عيسى من القول ويوم متعلق بمحذوف خبر قلت او الاشارة لليوم وهو مفعول
لمحذوف اى انظر واهذا يوم الخ فالظرف بدل من اسم الاشارة او التقدير
قلت هذا يوم ينفع الخ خطابا لعيسى عليه السلام وهو اقعد تذكر ماتذكر
الخ يحتمل انه توبيخ له لانه كان اولا وهى عنده لا يعرف قدرها او انه شفقة عليه كانه
يقول حيث كان التواصل غير دان فلا تعلق نفسك باذيال التذكر بل تسل وسليمى
تصغير لتحلية اللفظ لا للتحقير المضاف المبنى اى فى الفرد مبنى واما السابق ففى
الجملة وخرج بالمبهم المختص الدال على معنى فلا يبنى والفرق ان المبهم له شدة
تعلق بما بعده لان معناه انما يفهم به فهو اهل لان يكتسب منه البناء ويبنى
على الفتح لا بهام هذه العلة انما تنتج مطلق البناء واما الفتح فللتخفيف آثروه
على الاتباع للكسرتين بعده والموت استئناف بيانى مقترن بالواو على حد
وماكان استغفار ابراهيم لابيه قيل لم باشرت حد الموت فى شأنها فاجاب بان
ذلك دونها اى اقل مصيبة من هتكها وبالفتح على البناء اقول يحتمل انه
حال من ضمير حق لانه بمعنى حاق ثابت ارجح من كسره لان كسره انما هو
فى الاعراب اما اذا ركب مع لا فبناؤه على الفتح تخفيفا لثقل التركيب اولى من حمله
على غيره فى البناء على ماينصب به ولك فى الثانى من نحو لا رجل ظريف اراده
بالثانى الصفة اذا كانت للنفى خرجت الناهية استغراق الجنس اى نصا
واعلم ان النكرة فى سياق النفى وشبهه تعم ظهورا مالم تقترن بمن الاستغراقية
او تبنى على الفتح فتكون للعموم نصا فى قولهم لا التى لنفى الوحدة معناه التى تحتملها
مرجوحا ثم قيل وجه البناء انه تركب مع لا تركيب خمسة عشر وانت خبير بان
هذا ليس من شبه الحرف وقيل لتضمنه معنى الحرف وهو من الاستغراقية وفيه ان
التضمن ان يستعمل الاسم فى معنى الحرف كما استعمل من الشرطية فى معنى الشرط
ولما رآى بعضهم ذلك قال هو معرب حذف منه التنوين تخفيفا تعز اى تصبر
والالفين تثنية الف هو المؤالف المواد دو ورادجمع وارد والمنون الموت وهذا
مما يقوى الفرق اى انك سترد المنون وتلحقه للشيب بفتح الشين وبكسرها
جمع اشيب كابيض وبيض على مراعاة محل لا مع اسمها هذا عندس ويصح

قوله الفرق بفتح الراء والفاء المراد به الخوف والانسب ان يقال وهذا مما يقوى التعزى والتصبر للمناسبة كذا قاله شيخنا

عند الكوفيين على محله قبل دخول لا لانهم لايشترطون فى التبعية وجود المقتضى كما صرح به المص فى اقسام العطف من كتاب المغنى ونظيره قولك لا خمسة عشر يفيد انك تقول فى الاعراب لا نافية للجنس ورجل ظريف المجموع اسمها مبنى معها على الفتح ورده بعضهم واقول لو قيل بان هذا من الاتباع على حركة البناء العارضة لموجب شبهها فى ذلك بالاعراب لصح كما قيل فى يا سيبويه العالم هذا وجدكم الخ كان ضمرة بن ضمرة من شعراء الجاهلية يبر امه ويخدمها وكانت هى واهله يؤثرون اخا له عليه يسمى جندب فانشد يقول يا جندب اخبرنى ولست بصادقى واخوك ينفعك الذى لايكذب الى ان قال واذا تكون كريهة ادعى لها واذا يحاس الحيس يدعى جندب هذا وجدكم الصغار بعينه لا ام لى ان كان ذاك ولا اب عجبا لتلك قضية واقامتى فيكم على تلك القضية اعجب والحيس تمر واقط وسويق يدلك حتى يختلط لا نسب الخ الخلة بضم الخاء المودة قال تعالى ولا خلة ولا شفاعة واما بالفتح فهى الحاجة قال رأى خلتى من حيث يخفى مكانها فكانت قذا عينيه حتى تجلت واما بالكسر فنبت معلوم يقول اتسع الفساد فلم يبق اصيل ذو نسب ولا ذو مروءة وهو كذلك فمن ثم قال فى لامية العجم انما رجل الدنيا وواحدها من لا يعول فى الدنيا على رجل وقال الآخر وزهدنى فى الناس معرفتى بهم وطول اختبارى صاحبا بعد صاحب فلم ترنى الايام خلا تسرنى مباديه الاساء نى فى العواقب العلم المختوم بويه انما بنى لشبهه بالاصوات لان ويه فى امتداد الصوت فيه كغاق كذا قالوا ولا يخفاك ضعفه لا يقال علته تضمن معنى حرف العطف كخمسة عشر لانا نقول العطف مراد معنى فى عشر بخلاف سيبويه علما على انه لو سلم لزم بناء بعلبك بل نقول تضمن معنى الحرف ان يستعمل الاسم فى معنى الحرف كالشرط والاشارة وبالجملة علل النحو مجرد ترويح والمدار على السماع فمن ثم كان كلام نحو المتقدمين خاليا عنها واكثر تنقيحها للرضى رضى الله عنه والجرمى يجيز منع صرفه اى اجراءه مجرى بعلبك وفعال الخ اعلم ان وزن فعال بفتح الفاء اما معدول او غير معدول فالمعدول ستة انواع كلها مبنية على الكسر الاول علم المؤنث كحزام الثانى اسم فعل الامر كنزال الثالث المصدر نحو حماد الرابع نحو والخيل تعدو فى الصعيد بداد اى بادة متفرقة الخامس صفة جارية مجرى الاعلام فى استعمالها بدون موصوف نحو حلاق

للمنية

البيت وانما رجل بالواو وهو من لامية العجم وانشده الخ وحذف منه الواو والاضرب اه

تسمية خمسة عشر

للمنية لانها حالقة مزيلة السادس صفة ملازمة للندا نحو يا فساق ولم
يستوفها المص وكلها معدولة عن فاعلة الاحماد فعن الجهد والا الامر فقيل
معدول عن فعل الامر وقيل عن المصدر اى مراد به الامر نحو فند لا زريق المال
واصل البناء لاسم الامر لشبهه بالحرف فى كونه عاملا لا معمولا لان الصحيح انه لا محل
له من الاعراب وقيل فى محل نصب وقيل رافع اغناها مرفوعها عن الخبر وحمل عليه
الباقى لشبهه به وزنا وعدلا وتعريفا لان اسم الفعل غير منون معرفة كما هو
مشهور وكذلك الباقى لا تستعمل الا فى معين وقال الربعى علة بناء حذام تضمنه معنى
هاء التانيث لانه مؤنث بلا تاء قلت يرده اعراب زينب وقال المبرد بنى لتوالى
العلل وليس بعد منع الصرف الا البناء والاول اظهر وهو قول الجمهور واذا سميت
بنوع من هذه الانواع المعدولة مؤنثا بنى كحذام واذا سميت به مذكرا منع صرفه
لانه معدول وهو علم وقد يصرف نظرا الى ان المعنى تنوسى وغير المعدول معرب
منصرف قولا واحدا كسحاب وذهاب وجواد فان سمى به مؤنث منع للامر اى
لفعل الامر بناء على المشهور من ان اسم الفعل مدلوله لفظ الفعل او للطلب بناء على
ان مدلوله معناه من كل فعل ثلاثى تام ولا بد ايضا ان يكون متصرفا فلا يقال
نعام من نعم ولا بد ان يكون تام التصرف فلا يبنى من يدع ويذر اذ لهما الامر فقط لا ماضى
ولا غيره وكذلك امس عندهم اى بشروط تفهم من الش حيث قال فان اريد بامس
يوم الخ والكلام فى امس اذا لم يستعمل ظرفا والا فهو مبنى اتفاقا نحو اعتكفت امس
وعلة بنائه انه تضمن معنى حرف التعريف حيث اريد به يوم معين فى نحو سفار
ووبار مطلقا اى فى الاحوال الثلاثة ومراده بنحو كلما ختم براء كظفار بلدة باليمن
ومن جزعها بجيم وزاى مفتوحتين اى خرزها كان عقد ام المؤمنين السيدة عائشة
رضى الله عنها فى قصة الافك ورواية اظفار جمع ظفر تحريف ثم وجه هذا ان
تميما يتشوقون للامالة لانها لغتهم والراء تمنع الامالة ما لم تكن مكسورة فيكسرونها
توصلا للامالة واقلهم كما قال فى الش يمنع فعال مطلقا من الصرف للعلمية والعدل
وقال المبرد للعلمية والتأنيث المعنوى كزينب قال الاشمونى على الخلاصة وهو
اولى اى لان العدل هذا تقديرى فلا يعدل اليه متى امكن غيره وفى امس
فى الجر والنصب اى لانه تعارض عنده علة البناء التى تمسك بها الحجاز وعلة
منع الصرف مطلقا التى تمسك به الاقل من تميم وهو شبه العلمية لانه اريد به

معين والعدل عن الامس فاعمل الامرين وخص الاعراب والمنع من الصرف لكونه
اشرف من البناء بالاشرف وهو الرفع كقوله اعتصم بالرجاء ان عن يأس
وتناس الذى تضمن امس ثم جبر البناء باعطائه الحالين الباقيين ان قلت لم
لا تقول ان فى امس وزن الفعل لان اوله زيادة تدل على معنى فى الفعل وهى الهمزة
كما هو مقرر فى محله قلت الهمزة هنا اصلية لان امس بوزن فعل فهى فاء الكلمة
ولنا فى كتابة الازهرية هنا كلام مع الحلبى راجعه ان شئت هى الدنيا الخ من قصيدة
لابى فرج الساوى يرثى فخر الدولة وطال كلام الشعرا فى الموت وناقضهم من قال
قد قلت اذ مدحوا الحياة واطنبوا فى الموت الف فضيلة لا تعرف منها امان
لقائه بلقائه وفراق كل معاشر لا ينصف الدنيا بضم الدال وحكى ابن قتيبة
كسرها وهى ما على الارض من الهواء والجو وقيل كل المخلوقات من الجواهر والاعراض
قال ابن حجر والاول اولى لكن يزاد فيه ما قبل الساعة وتطلق على كل حين مجازا
وتطلق على خصوص النقد عرفا شائعا وحذار تاكيد شبه حالها فى سلبها
بعد اعطائها بحال من يقول ذلك كما قال بعضهم فلله المشتكى من دهر اذا اساء
اصر على اساءته واذا احسن ندم عليه من ساعته والبطش الاخذ الشديد عند
الغضب والفتك الاخذ بغتة بقوة والتبسم تحريك الشفتين بلا صوت وبر قهقهة
كأنه يقول قه قه واراد هنا ما يناله من السرور واطلق عليه الابتسام الذى هو اقل
الضحك اشارة لقلته لاعتبار ما يعقبه وفى القصيدة براعة استهلال والطباق
بين مضحك ومبكى لمناسبة الالف اى واما الكسر فعلى اصل التخلص من التقاء
الساكنين وان اردت توجيه كونه الاصل فعليك بكتابة الازهرية الحوف الخ
هو لابى مليكة يدعى بالحطيئة لقصره وقربه من الارض جاهلى اسلامى فينتهى
نسبه الى معد بن عدنان قال ابن قتيبة لا اراه اسلم الا بعد وفاة النبى صلى الله عليه
وسلم وكان نسبه متدافعا بين العرب ينتمى لكل قبيلة اذا غضب على الاخرى ومراده
بالقعيدة المرأة القاعدة فى البيت ويجوز قياسا هو المشهور وقصره بعضهم
على السماع مطلقا ثلاثى اى على ثلاثة احرف لا ما كان اصوله ثلاثة ولو مزيدا
فيه ومن السماعى دراكها من ادرك لا لعا لعا اسم فعل بمعنى قم وارتفع فالمعنى
لا ترتفع بل دم مطروحا على الارض فكذلك هنا السامرى لما ابصر ما لم يبصر به
ورأى جبريل عليه السلام حين ارسل لموسى قال فى نفسه هذا الرسول روحانى

محض

محض فلا يمس هو ولا فرسه الروحانية شيئا الا اكتسب الروحانية فتنشأ منه الحياة فقبض قبضة من التراب الذى مسته فرس الرسول فنبذها فى الحلى التى حملوها بعد ان اذابها وصنع منها عجلا صار له خوار وتصويت وقال لهم هذا الاله فقال له موسى عليه السلام اذهب فان لك جزاء بما سولته نفسك فى الحياة الدنيا ان لا يمسك احد الا اخذتك واخذته الحمى فتجتنبك الناس وتصير طريدا تقول لمن اقبل جهتك لا مساس اى لا تمسنى ولك مع ذلك موعد فى الآخرة لا تفقد على اخلافه بالفرار بل تاتى رغما عن انفك وحمله الزمخشرى حاصله ان ما قبل هذا كلهم متفقون على انه اسم فعل وانما عده المص النقل تقوية له لانه غريب كما قال واما الزمخشرى والجوهرى فيقولان ليس هو اسم فعل بل هو علم للمصدر ك حماد علم للحمد كما سبق كما ان قطام اسم للمرأة للكذابة هى زوجة مسيلمة الكذاب وما انسب قرن المص لها بالكلبة بعدها اذا قالت حذام الخ قاله جرير بن مصعب وحذام امرأته والذى لم اسمعه الا به مع شهرة البيت اعجام الذال لكن فى الشواهد للدلجمونى انه بالمهملة من الحدم وهو القطع او السرعة اه متى تردن الخ قاله الفرزدق وسفار بئر لبنى مازن بن مالك والاديهم تصغير الادهم وهو الاسود يحقره بالتصغير والمستجيز طالب الماء يقال استجزت فلانا فاجازنى اذا طلب منه السقى فمكن والمعور من عوره بمهملة وواو مشددة اذا منعه السقى وهو اسم مفعول بل الواو عاطفة الخ رأى هذا القائل ان الاعشى اما حجازى او تميمى من اقلهم او من اكثرهم واياما كان لا يجوز له الجمع السعالى جمع سعلاة بالكسر وهى اخبث الغيلان والهمس الصوت الخفى ايجاز بالحذف ومجاز حيث اوقع ما يوقع على الزرع على نفس الارض فى استئصاله اى قطعه من اصله لم يلبث تفسير للم تغن اى لم يمكث بلا استئصال بحذف مضافان هما زرع من قوله فجعلنا زرعها حصيدا وزرع من قوله كان لم يغن زرعها واما الضمير المضاف اليه زرع فهو عين المستتر فى تغن غاية الامر لما قدم زرع تحول الاسناد اليه واسم كان هو ضمير الشان المحذوف وجملة زرعها لم يغن خبر تامل وموصوف اسم المفعول وذلك ان الاصل كالزرع المحصود او الضم كان الاولى ان ينبه على ان المبنى على الكسر او نائبه لا يوجد والا فظاهر ما سبق له اول البناء ان الانواع تسعة فيتوهم انه ترك المبنى على الكسر او نائبه هنا سهو لفظا لا معنى قيل الفرق بين نية اللفظ

ونية المعنى ان نية اللفظ يكون لفظ المضاف اليه مقدرا كالثابت واما نية
المعنى فهى ان تنوى النسبة الجزئية من غير ملاحظة لفظ المضاف اليه وان لزم
حصوله غير مقصود واشتهر اى فقولهم معنى المضاف اليه اما المراد معناه
التضمنى اى جزء معناه اذ تمام معناه ذات ثبت لها الاضافة فاردنا الجزء الثانى
او ان الاضافة لادنى ملابسة ولا يخفاك انه على كل حال لا وجه لتخصيصها
بالمضاف اليه دون المضاف مع انها حال بينهما على انها ليست معنى لما صدق
المضاف اليه المراد وقد يتروحون بما لا اذكره ثم يقال ما الدليل على ان المنوى
المعنى دون اللفظ فى تلك الحالة والذى يخطر بالبال انه عند الحذف لا ينوى الا اللفظ
وفى تلك الحالة يجوز الاعراب والبناء على حد نحو يومئذ اذا اضيف للجملة كما سبق
ويقويه انه لم يوجد هنا سبب ينهض موجبا للبناء بل يقولون علة البناء تضمن
معنى الحرف من النسبة الجزئية مع ان بعد لم تستعمل فى هذا كاستعمال من فى الشرط
والاستفهام وتارة يقولون علته شبهها باحرف الجواب فى الاستغناء بها عما بعدها
فمن ثم يقال لها الغايات لانها صارت آخر الكلام بعد حذفه وتارة يقولون الافتقار
للمضاف اليه ولا يخفى ما فى ذلك ثم قيل بنيت على حركة اشارة الى ان بناءها خلاف
الاصل فليات على خلاف الاصل قلت ولئلا يلتقى ساكنان فى غير اول وعل وحمل
هذان على الباقى وكانت ضمة جبر الها باقوى الحركات حيث حذف المضاف اليه وجبرا
لها بما فاتها من الاعراب قلت هذا الثانى مبنى على انها اذا اعربت لم ترفع ونقل
شيخنا فى حاشية ابن عبد الحق انها ترفع قال سم على الابتدا اهـ قلت فمعنى وبعد
جاء زيد وزمن تال لما سبق جاء فيه زيد فالذى يسوغ الابتدا ببعد الوصفية
المنوية والعائد محذوف وهو غريب كقبل وبعد وكذا حسب ودون كما هو
مبين فى الالفية والحق بها عل كانه لما كان ما قبلها اكثر دورانا جعل اصلا وجعلت
هى ملحقة ولا تضاف واما قوله واضحى من عله فالهاء فيه للسكت ولو كان مضافا
ما بنى ولا تستعمل عل الا مع من فيمن ضم ولم ينون اما من فتح فيحتمل انه مبنى
على الفتح وليس كلا منافيه او معرب منصوب خبرا وحذف التنوين تخفيفا واما ان
نونت فهى معربة جزما ضمت او فتحت هذا والحق ان لا غير مسموع ايضا خلافا للمص
ووفاقا لابن مالك وصاحب القاموس كقوله جوابا به تنجو اعتمد فوربنا
لعن عمل اسلفت لا غير تسال ومن حفظ حجة وكان صدر صلتها الخ وجعه

وجه الغرابة ان النص
قائم على منع نحو انسان
وجواز حيوان ناطق
قائم وان كان بمعناه
تدبر اهـ
سقا

ان

ان حقها البناء كبقية اخواتها للافتقار اللازم لجملة الصلة فاذا اضيفت اعربت
لان الاضافة من خصائص الاسم فعارضت شبه الحرف فلما حذف صدر الصلة
نزل المضاف اليه منزلته فكانها لم تضف تامل الامن وراء ورآء بالضم ويروى
بالفتح على التركيب الشراب من اسماء الخمر ومن اسمائها الرحيق والخندريس
والمدام والعقار والخرطوم والسلافة والصهباء والطلا والقرقف والسلسبيل
والحمية والكميت والمشعشعة والزرجون وبنت حانة وكثرة الاسماء لشرف المسمى
بحسب زعمهم اسد خفير بوزن صفيه من الخفاء علم الموضع على ارادة
النكرة الخ على انهما نكرتان وقيل انهما معرفتان بنية الاضافة وتنوينهما تنوين
عوض قال ابن مالك فى شرح الكافية وهذا القول عندى احسن ضمة اعراب
وحذف التنوين تخفيفا ولقد سددت الخ هو للفرزدق يفتخر على جرير وبنى
كليب قبيلة جرير والتثنية الطريق كجلمود صخر هو لامرء القيس من قصيدته
المشهورة قبله وقد اغتدى والطير فى وكناتها بمنجرد قيد الاوابد هيكل مكر مفر
مقبل مدبر معا كجلمود صخر حطه السيل من عل اغتدى ابكر والوكنات الاعشاش
وظ ان الطير لا تخرج من وكناتها وقت الغلس يمتدح بانه يبادر فى هذا الوقت
وقت الغفلة والسكون والمنجرد الفرس قصير الشعر والذى ينجرد من الخيل فيتقدمها
والاوابد الوحوش الشاردة اى يحصلها فيكون لها كالقيد والجلمود حجر عظيم املس
وقوله معا اى هذه الصفات ثابتات له معا يعرب ايا فى احوالها كلها ويقول
ننزع معلق عن العمل فى اى لان التعليق عنده لا يختص بافعال القلوب ورد
بقوله اذا ما لقيت بنى مالك فسلم على ايهم افضل وحرف الجر لا يعلق
او الضم قال وابنى لشبهه بالضمير لانه مخاطب وحال محل الكاف فى ادعوك وعلى
حركة اشارة الى ان بناءه على خلاف الاصل ولئلا يلزم التقاء الساكنين فى نحو
يا زيد وكانت ضمة جبرا له باقوى الحركات حيث عدم الاعراب وايض هو يفوته
ان اعرب اذ المنادى المفرد اما ان ينصب او يجر بلام الاستغاثة نحو يا لله للمسلمين
ولا يرفع المعرفة اى اصالة او بعروض النداء كيا زيد ويا رجل ويجوز
ان يكون فاطر صفة لله يرد عليه ان اضافة اسم الفاعل لمعموله لا يتعرف بها
وكانه لاحظ انه بمعنى الماضى فهو غير عامل ايا راكبا الخ قاله عبد يغوث
ابن وقاص الحارثى شاعر جاهلى من شعراء قحطان وفارس من فرسان قومه بنى

الحارث اسرته تيم الرباب فی دم رجل منهم يقال له النعمان بن جساس فعرض
عليهم فی فدائه الف ناقة فابوا الا قتله وشدوا لسانه فتضرع اليهم بالاشارة
ان يفكوا لسانه ليقول لهم شعرا ينوح علی نفسه فقالوا نخاف ان تهجونا فاشار
اليهم ان لا يفعل ففكوا لسانه فقال قصيدة مطلعها الا لا تلوما فی كفی اللوم
ما بيا فما لكما فی اللوم خير ولا ليا الم تعلما ان الملامة نفعها قليل وما لومی
اخی من سمانيا ايا راكبا اما عرضت فبلغا ندامای من نجران ان لا تلاقيا
الندامی واحدها ندمان ونديم وهو الصاحب المجالس علی الخمر وقيل علی خمر
وغيره ضربت صدرها الی وقالت الخ قاله المهلهل واسمه عدی وسمی
مهلهلا لانه اول من هلهل الشعر وحسنه وكان اولا بيتا او بيتين لا يبلغ حد
القصيدة والاواقی جمع واقية وضربها صدرها اما تعجبا منه حيث خلص من
القتل بمكره وكان اسيرا او شفقة عليه سلام الله يا مطر عليها الخ قاله
الاحوص وقد قيل اسمه عبد الله وانه لقب بالاحوص لحوص كان فی عينيه وهو
ضيق فی مؤخر العين وكان يهوی اخت امرأته ويكتم فتزوجها مطر فغلبه
الحال فانشد يقول سلام الله يا مطر عليها وليس عليك يا مطر السلام
فلا غفر الله لمنكحها ذنوبهم ولو صلوا وصاموا وان يكن النكاح احل شیء
فان نكاحها مطر حرام فطلقها فلست لها بكفوء والا يعلو مفرقك الحسام
فتحة اتباع ای لحركة ابن والساكن بينهما حاجز غير حصين وقيل ان ابن وما قبله
مركب تركيب خمسة عشر وقيل بل الفتحة اعراب وابن مقحم وما قبله مضاف لما بعده
موصوفا بابن الخ وتحذف الف ابن خ خطا وتنوين الموصوف بابن ولو
فی غير الندا لخرج بالوصف ما اذا كان ابن خبرا نحو زيد ابن عمرو فلا تحذف
الالف ولا تنوين وهل يشترط كون الثانی اسم ابيه لا جده لان الحذف انما هو
للخفة والخفة انما فی الكثير والكثير النسبة للاب لا للجد او لا يشترط ذكر
طريقتان المها العينا المهاجع مهاة هی البقرة الوحشية تشبه بها العرب
المرأة السمينة الحسنة والعين واسعات العيون حسانهن وثم الا بنيت
هذه الثلاثة علی حركة لئلا يلزم التقاء الساكنين وفتح ثم للتخفيف وكسر جير
علی اصل التخلص من التقاء الساكنين ولمناسبة الياء وضمت منذ اتباعا للميم
لان الساكن حاجز غير حصين وبقية قوله الاسماء غير المتمكنة مراده بالبقية

الاكثر

ما عدا

ماعدا ماسبق فى الابواب السبعة   اسماء الافعال ليس المراد جميعها لان
نحو نزال سبق حكمه وسكت عن اسماء الاصوات وهى ايضا لا يطرد فيها شئ نحو
عدس بالسكون وهيد بالفتح للابل وكخ للصغير   والمضمرات للشبه بالحرف
فى الوضع وطرد الباب فى نحو نحن اوللافتقار لمفسره من حضور من هوله او ذكره
وعلى حركة جبرا للخلل الحاصل بالبناء وخص بالضم الاشرف وهو المتكلم ثم
المخاطب بالفتح لانه اشرف من المخاطبة فليتامل   والاشارات لتضمنها معنى
حرف حقه ان يوضع له لان الاشارات معنى حقه ان يؤدى بالحرف اى الاشارات
المخصوصة لانها هى المتى للحرف على ان بعضها كذا وذى مشابه للحرف فى الوضع قال
الزمخشرى معنى تضمن الاسم معنى الحرف ان الحرف مقدر قبله والاسم مستعمل
فى معناه الاصلى فالاصل اى اصل من قام عنده أمن قام قلت هو لا يظهر فى تضمن
حرف لم يوجد بل ولا فى الاسماء المتضمنة معنى الشرط لان اداة الشرط لاتدخل على
الاسماء فالحق ان التضمن اشراب الاسم معنى الحرف بحيث يستعمل فيه   ولا
رابع لها قلت بل هناك رابع وهو نون الوقاية قلت كانه رأى ان نون الوقاية
ليست كالحروف المستقلة لانها تقع حشوا بين الفعل وضمير المتكلم   ومنذ
فى لغة من جر بها امامن رفع بها فهى عنده اسم لا يحسن التمثيل بها فى الحروف
ومابعدها خبر فاذا قلت مارايته منذ يوم الجمعة فالمعنى امد عدم رؤيتى له يوم
الجمعة اى مبتدأ امده الى الآن فهى مضافة لمعنى ماقبلها فليتامل   آمين فزاد
الله صدره تباعد منى فطحل اذ دعوته   ويرحم الله عبدا صدره يارب
لاتسلبنى حبها ابدا   وانه قال تاويله قاصدين اقول هو ح على حد آمين
البيت الحرام وليس لغة فى آمين حتى يصح انكارها اللهم الا ان يقال هذا لم يسمع
فى مقام آمين للدعاء لكنه بمقتضى القياس جائز وان هذا التاويل يقول به جعفر
وخده وغيره يقول آمين بالتشديد لغة بمعنى استجب وهو الذى يرد عليه
لما بينت لك فى مر هوان حدث متعدى ومر لايتعدى ولما افاد هذا ان ايه لايتعدى
اورد عليه البيت واجاب بانه ليس بعربى اى ليس جاريا على استعمال العرب   ذى
الرمة بضم الراء وكسرها   ومثال مابنى على السكون من الموصولات الذى
انما بنيت الموصولات لشبهها بالحرف فى الافتقار اللازم الى جملة وانما قيدوا بالجملة
لان الحرف لايستفاد معناه غالبا الا بجملة ولايكفيه المفرد فمن ثم اعرب مايفتقر

قوله وكخ للصغير قال النووى فى شرحه على متن مسلم قال القاضى عياض يقال كخ وكخ بفتح الكاف وكسرها وتسكين الخاء ويجوز كسرها مع التنوين وهى كلمة زجر للصبيان عن المستقذرات فيقال كخ اى اتركه وارم به قال الداودى وهى عجمية معربة بمعنى بئس اى من حيث الزجر فقط وقد اشار الى هذا البخارى فى ترجمته باب من تكلم بالفارسية والرطانة اهـ سقا

[illegible]

[illegible]

لمفرد دائماً كسبحان وانما قلت غالبا لان حرف التعريف يستفاد معناه بدخوله من غير توقف على تركيب كلامي وانما بنيت ال الموصولة مع انها لا تفتقر لجملة بل مفرد وهو الوصف الصريح لان افتقارها للمفرد تقوى بكونها على صورة الحرف وحملا لها على بقية الموصولات وللاول بني الا بمعنى غير وظهر اعرابه فيما بعده نحو لو كان فيهما آلهة الا الله فالا بمعنى غير حقه الرفع وحق لفظ الله الجر بالا فمن ثم قدر بعضهم اعرابه بذلك وما سبق من ان الكون على صورة الحرف يقتضي البناء رده الدماميني بالا بمعنى النعمة واحد آلاء فانها معربة مع انها على صورة الا الاستفتاحية ومثال ما بني على الفتح الذين الاحسن ما قاله غيره انه مبني على الياء لان البناء يعتبر في محل الاعراب والذين على اعرابه يكون بالواو والياء ثم عليه هل هو من قبيل المبني على الكسر او الفتح فان الياء في الاعراب تنوب عنهما والظاهر الاول لان الياء بنت الكسرة فحقها ان تنوب عنها فمن ثم يقولون في المثنى والجمع حمل نصبه على جره دون عكسه تامل للشم الشمم ارتفاع الانف وهو علامة الجمال والشرف والعين الحداد لانه لا يثنى من المعارف الخ وايضا شرط المثنى الحقيقي الاعراب واستثنيت من اسماء الشروط واسماء الاستفهام ايا انما اعربت مع وجود سبب بناء اخواتها فيها لمعارضته بالتنوين تارة والاضافة اخرى وفي الآية مباحث اخر منها ان المفتون بمعنى الفتنة كالمعسور والميسور بمعنى العسر واليسر وبايكم خبر مقدم والمفتون مبتدأ مؤخر وان الاصل بايكم هو المفتون وهو لغة من اعربه مطلقا فالباء على هذه تشبه الزائدة وتأتي ظرفا لما يستقبل لتحقق وقوعه كانه ماضي على محمد اتى امر الله فمن يستمع الآن يعني من زمن بعثته صلى الله عليه وسلم الى آخر الدنيا وظاهر انه لم يحضر كله بل بعضه قوله وهو الاصل لان اطلاق النكرة سابق على اطلاق المعرفة فمن ولد يقال له مولود وموجود قبل اطلاق العلم عليه ولم ينظروا الى انه يطلق عليه الاشارة كهذا والموصول كالذي وجد والمحلى كالمولود والاحسن الذي لا يرد وعليه هذا انه يقال المراد اصل في الاعتبار وذلك ان النكرة تدل على الشئ من حيث هو والمعرفة انما تطلق اذا طرأ له تعيين في القصد بصلة او علم او نحو ذلك والاصل عدم طرو ذلك فتامل ثم في الا شمونى انكرها مذكور ثم موجود ثم محدث ثم جسم ثم نامي ثم حيوان ثم انسان ثم رجل ثم عادم اقول ليس القصد من هذا الحصر بل القصد التعريب

قوله بمعنى غير لما اذا كانت بمعنى لا فلا يصح لانه يصير معنى الآية لو كان فيهما آلهة ليس فيهم الله لفسدتا مفهومه انه لو كان فيهما آلهة فيهم الله لم تفسد وهذا فاسد اه بخلاف ما اذا كانت بمعنى غير تامل اه

قوله لان افتقارها للمفرد تقوى بكونها على صورة الحرف وفيه تناقض مع قوله وظهر اعرابه اذ هو اعراب بعيد بل ليس ان هذا اعلانه والاحسن انه الاعراب مناط لعدم ظهوره رده الدماميني به وقوله الشمم بان كلامه في المحرجب بشرط الشبه الحرفي تيان يكون ثنائيا وما اورده ثلاثيا اه

اذ ماشابه هذه يقاس عليها فقوله انكر النكرات مذكوراى وماساواه صدقا كمعلوم وشئ فانه يشمل المعدوم لغة وقصره على الموجود اصطلاح وقوله ثم حيوان اى ونظيره شجر مثلا وقوله ثم انسان اى وفرس وحمار الخ وقوله ثم رجل اى وامراة وقوله ثم عالم اى وجاهل وضارب الخ ثم هذا على ان المراد بالعالم الحادث اما ان كان بمعنى مطلق ذات ثبت لها العلم فيشمل الملك والمولى تعالى فلا يكون بعد رجل ثم يبقى النظر فيما اذا كان بينهما عموم وخصوص وجهى كانسان وابيض والظ انهما فى مرتبة واحدة لان عموم كل سقط بخصوصه وبالجملة هذا المبحث لافائدة فيه الا التمرين واما المعارف فالمشهور ان اعرفها بعد اسم الجلالة الضمير ثم العلم ثم اسم الاشارة ثم الموصول ثم المحلى واما المضاف لواحد فهو فى رتبة ما اضيف اليه قالوا الا المضاف للضمير فانه فى رتبة العلم لا الضمير لانه يقع صفة للعلم نحو مررت بزيد صاحبك والصفة لاتكون اعرف من الموصوف بل مساوية له اودونه وانا اتوقف فى هذه القاعدة اذ حيث كانت الصفة لتعيين الموصوف فالانسب ان تكون اعرف والمشروط فى النعت الموافقة فى مطلق التعريف ويقال جاء الرجل الذى قام ابوه والظ فيه ان الموصول نعت على ان جعل المضاف فى رتبة المضاف اليه ممنوع كيف وغلام زيد صادق بأى غلمانه وايض ماسبق فى ترتيب المعارف لايظهر لاوضعا ولا استعمالا وذلك ان الضمير والموصول والاشارة سواء موضوعة عند الجمهور لكل فرد فرد وعند السعد للكلى بشرط الاستعمال للجزئى فهى مستوية وضعا واستعمالا فما معنى كون احدها اعرف نعم ربما يسلم فى ضمير المتكلم لانه لايحتمل غير معناه بوجه من الوجوه فلعل هذا الترتيب له استناد لقولهم لامشاحة فى الاصطلاح بل نقول اصل المعرفة والنكرة لابد فيه من الاستناد لذلك والا فما معنى الحكم بان اخ زيد معرفة وضارب زيد نكرة فليتامل وعلامة النكرة ان تقبل رب كانه عدل عن قول غيره ماقبل ال مؤثرة فيه التعريف اووقع موقع ما يقبلها لان هذا لايشمل الاسماء المتوغلة فى الابهام فان الظ انها لاتتعرف بال كما لا تتعرف بالاضافة وهى قابلة لرب وامامن وما فيقعان موقع مايقبل ال وهو انسان وشئ لان الاول للعاقل والثانى لغيره هذا والانسب بالعقل ان نحو غير تتعرف بالاضافة وبال اذا الاضافة تزيل الابهام كال ولو اشتد تامل هذا ويرد على التعريف اسم فعل النكرة كصه بالتنوين فانه لايقبل رب ولا ال ولايقع موقع مايقبلها

اذهو واقع موقع لفظ الفعل عند الجمهور نعم يقع موقع ما يقبلها بناء على ان
مدلوله المصدر ولعل هذا ضابط اغلبي والا ورد كل ايض فان مذهب الجمهور ان
ادخال ال عليه اذا لم يكن في مقابلة الجزء بان كان للافراد لحن لانها مضافة معنى
وال لا تجامع الاضافة وجاز التنوين لما قيل انه عوض والظ انه لم يسمع دخول
رب على كل وبهذا استدل على ان من وما يقعان نكرتين اى خلافا لمن
قال هما معرفتان دائما ورب شئ من الامور تكره النفوس يشير الى ان
ما نكرة وجملة تكره النفوس الخ صفة لها والعائد محذوف ويحتمل انه ما حرف
كاف فلا شاهد الثانى انه معرفة مطلقا على هذا يقال البيت شاذ وقيل
هو تابع تعريفا وتنكيرا ولو كان التنكير جائزا والظ حيث جرى الخلاف في ضمير
الغائب ان يقيد قولهم الضمير اعرف المعارف بما عداه وهو سنة واما نحو
يا رجل فنكرة غاية الامر استعمل في معين وجعله ابن مالك سابعا وانظر هل
يجوز نعته بالمعرفة نحو يا رجل العالم المضمر اقول هو من الحذف والايصال
والاصل المضمر به اى اخفى به الظ فاذا اردت اخفاء الظ عبرت بالضمير او انه
هو في ذاته خفى وذلك ظ في غير ضمير المتكلم والاول معنى قولهم ما كنى به عن
الظ اى بدلا عن الظ او عن مسمى الظ وليس المراد ان حق التعبير بالاسم الظ
لانه انما يظهر في الغيبة واما الخطاب والتكلم فليس حق التعبير فيهما بالظ بل التعبير
به خلاف الظ ويسميه السكاكى التفاتا كما بينته في كتابة الازهرية ما دل
على متكلم الخ المراد الدلالة الدائمة تخرج العلم المستعمل في ذلك نحو قال فلان
تريد نفسك او مخاطبك او غائبا والمراد انه وضع للدلالة على متكلم بخصوصه
وكذا الباقى فخرج لفظ متكلم ومخاطب وغائب فليتامل لانه في الغالب قليل
الحروف ومن غير الغالب ايا فانها اربعة احرف غالبها مهموسة من غير الغالب
همزة انا وانما هى دالة على الخطاب ولو كان معناها المخاطب لكان معنى ذلك
ذا للمخاطب كان ضربتك ضربت المخاطب معلوم الظ ان المراد معلوم بذاته
كالمثال او من السياق وهو المتقدم معنى نحو حتى توارت بالحجاب فان الضمير راجع
للشمس المعلومة من السياق حيث ذكر العشى والالهاء عن الخير يعنى صلوة العصر
هذا سياق السابق ويقويه ذكر الحجاب في اللاحق وبقى المعنوى ايض ما يفهم من
فعل مثلا سابق نحو اعدلوا هو اقرب للتقوى والظ ان المص ادخله في المتقدم

قوله تابع تعريفا الخ فيخرج عن المقام لان الكلام في الضمير العائد الى النكرة اه تامل

لفظا فاراد به ما لفظ به او بمادته وتوسع بعضهم فى هذا حتى اجاز رجوع الضمير
الى ما يفهم من عامله فاجاز ضُرِبَ على ان نائب الفعل ضمير الضَرب المفهوم من
ضرب نحو انا انزلناه اى فى ليلة القدر واما حم والكتاب المبين انا انزلناه
فان اريد بالكتاب اللوح فكذلك او القرآن فالضمير لمتقدم لفظا او رتبة هو
معنى قولهم متقدم حكما بالنباهة اى الشهرة بحيث لا يحتاج اى ضميره الى
تفسير يعنى فى اللفظ لانه نور على علم لا نظير له يلتبس به والمعنى قدرنا
له الخ ولم يجعل منازل منصوبا على الظرفية لانها امكنة مخصوصة كالدار ولا
يقبله المكان الا مبهما وقيل ان فاعل او جس ضميره الخ وهو ح على حد ضربته
زيدا نحو هو او هى زيد قائم هذا لا يحسن لانه لا يؤنث ضمير الشان ويكون
للقصة الا اذا كان فى الجملة مؤنث عمدة نحو فانها لا تعمى الابصار بخلاف الفضلة فتقول
هو بنيت غرفة لا هى وممن نص على ذلك السعد فى شرح التلخيص ثم ما المانع من ان
القصة والشان معهودان معلومان فيكون ضميرهما من قبيل انا انزلناه
والثانى ان يكون مخبرا عنه بمفسره نحو ان هى الا حياتنا الدنيا اقول حيث كان
الضمير مفسرا بالحياة الدنيا لزم حصر الشئ فى نفسه ولا معنى له فالظاهر ان الآية
من قبيل حتى توارت بالحجاب لانهم كانوا يقولون ذلك بعد ان يذكر لهم انهم يحيون
من قبورهم ويحصل الجدال فى ذلك فالضمير لمطلق الحياة المفهومة من السياق
الضمير فى باب نعم يحتمل انه للممدوح والمذموم المفهومين من الفعل
اذا اعملت الثانى اما ان اعملت الاول واضمرت فى الثانى فهو متقدم رتبة لانه
فى باب التقدير يلصق الاول فى ابتداء الكلام يعنى قبل تقدم مرجع الضمير
فى ضربته زيدا فيكون من الاجمال ثم التفصيل وقال س فى نحو هذا انه نصب
بتقدير اعنى اللهم صل عليه الرؤف الرحيم جعلهما الاخفش صفتين للضمير
ورد بان الضمير لا يوصف ولا يوصف به وما الطف قول القائل اضمرت فى القلب
هوى شادن مشتغل بالنحو لا ينصف وصفت ما اضمرت يوما له فقال
لى المضمر لا يوصف وهو ضرورة على الاصح خلافا لمن اجازه فى السعة
وبعضهم اول البيت بان ضمير ربه للجزاء المفهوم من جزى وجزاء الكلاب
العاويات قيل هو الضرب بالحجارة وقيل بل هو اشارة للابنة لان العواء
انما يسند لنحو الذئاب ولا يسند للكلاب الا اذا طلبت السفاد وفى غيره انما

يسند لها النباح ان عين مسماه مطلقا يعنى عينه من حيث الوضع له
فدخل العلم المشترك لان عدم تعينه انما جاء من عارض الاشتراك ان دل
بذاته على ذى الماهية ماهية الشئ حقيقته تقع فى جواب السؤال عنه بما هو
فنحت لها من السؤال اسم واعلم ان فرقا بين علم الجنس واسم الجنس من حيث
المعنى ومن جهة اللفظ فالاول ان علم الجنس موضوع للماهية الحاضرة والثانى
للماهية من حيث هى بمعنى ان الاول موضوع للماهية بحيث اذا استعمل دل على
الماهية وحضورها فيغنى عن التعريف بال والثانى لا يدل الا على الماهية فلا
يغنى عن ال وهذا لاينافى انه لا بد من الحضور حال الوضع فيهما لانه لا يوضع
لمجهول واستعمالها فى الفرد حقيقة من حيث تحقق الماهية فيه على ما وضحته فى مجلس
البسملة وبهذا تعلم ان الاولى للمص ان يقول ان دل بنفسه على الماهية الحاضرة واما
قوله ذى الماهية ففيه ان صاحب الماهية هو الفرد فان اراد الفرد المعين فهو الحاضر
الذى ذكره بعد وان اراد الفرد من حيث هو فاسم الجنس يدل عليه ايض بنفسه
على انا لا نسلم ان علم الجنس يدل عليه ويمكن الجواب بان ذى اسم اشارة اى هذه
الماهية الحاضرة واما الفرق اللفظى فهو ان علم الجنس يمنع الصرف لعلة اخرى
مع العلمية كالتانيث فى اسامة بخلاف اسم الجنس وهذا فى الحقيقة دليل على الاول
لان الاول خفى لا يظهر بنفسه وهو ما اشعر الخ اعلم ان تعريفه اللقب والكنية
يشمل ما سمى به منهما والتحقيق ان يقال ما وضع اولا فهو الاسم مطلقا وما وضع
ثانيا فان اشعر بمدح او ذم فلقب وان صدر بأب او ام فكنية قيل او ابن او بنت
والا فهو اسم كالموضوع له زيد ثم عمرو واشارة اليه اى اشارة حسية بحاسة
البصر فاستعماله فى المسموع من الاصوات والمعانى الحاضرة ذهنا مجاز ونقل لى
من اظن صدقه عن بهاء الدين السبكى فى شرح التلخيص انه قال لا مانع من انه حقيقة
فيها ايض فقلت التبادر من علامات الحقيقة والمتبادر من اسم الاشارة المحسوس
ثم يوجد فى بعض النسخ بعد الكلام على اسم الاشارة وقبل الموصول ما نصه فان قلت
لم قدمت اشارة المؤنث فى الذكر على اشارة المذكر ثم جئت باشارة المؤنث ثانيا
فقلت كهذه وهذا وها تا وهلا قلت وكهذا وهذه وها تا فقدمت الاصل
وهو المذكر ووصلت النظير بنظيره وهو هذه وها تا قلت الذى دعى الى
ذلك ضرورة الاختصار فانى قلت وتثنيتها والذى يثنى من اشارة المؤنث

انما هو تا لا هذه فلو قلت ما ذكرته لاحتجت الى ان اقول وتثنية ذا و تا فان قيل
فهل لا قلت كهذا و هاتا وتثنيتهما واسقطت هذه كما اسقطت غيرها من
الالفاظ التى اشاروا بها الى المفرد المؤنث قلت لما كانت هذه اشهر الالفاظ التى
اشاروا بها الى المفرد المؤنث لم يحسن تركها ولما كانت تا هى التى ثنيت لم يجب تركها
وفى هذه النسخة نظر اما اولا فهو لم يعبر بهذا التعبير الذى اورد عليه السؤال واما
ثانيا فجوابه لا ينفعه لجواز انه كان يقول كهذا وهاتا وتثنيتهما وهذه فلا يحذف
هذه ولا يفوته الاختصار ولعله يقول لما كانت مشهورة لا يناسب تاخيرها لكن
هذا ترويج لا يصد الاعتراض وقوله آخرا ولما كانت تا هى التى ثنيت لم يجب حذفها
حقه ان يقول لم يصح اولم يناسب حذفها فتامل واعراضها الخ يحتمل ان تكون
الواو لعطف الجمل ويحتمل انها للحال اى اضناك حبها والحال انها معرضة يشير الى
ان حبها ذاتى لا متولد من التودد به يعدلون لكن عدل الى لفظ الرب لما
فيه من مهابة المسمى واجلالا ان يعدل به غيره فحصل التكرار اقول لكن
ليس تكرارا ثقيلا بل حسن للتلذذ فى سرد المشهور لا بخوذات وذوات
وام فى لغة حمير وفى نعتى الاشارة مطلقا ظاهر ما بعده ان معنى الاطلاق
سواء كان فى النداء او فى غيره مع ان اسم الاشارة لا يلزم وصفه بما فيه ال ابدا نعم
يتوصل باسم الاشارة الى نداء ما فيه ال كما يتوصل باى وقد ينادى اسم الاشارة
وحده وينعت بغير ما فيه ال كما يظهر لمن راجع الاشمونى وغيره عند قوله وذو
اشارة كاى فى الصفة فليستبصر اقول يحتمل انه جمع
مرفوعة اى كلمة مرفوعة وانه جمع مرفوع لان وصف المذكر غير العاقل يجمع بالالف
والتاء معاملة له لخسته معاملة المؤنث كايام معدودات كما وضحته نظما ونثرا
فى كتابة الازهرية ان قلت ذكر مواد الازهرية تعيين الثانى وانما يصح الاول
لو قال عشر بحذف التاء قلت حققنا هناك انه يصح ومحل تذكير العدد للمؤنث
اذا كان مذكورا والمراد بذكره كما حققه النووى ان يكون بعد العدد وتمييزا له
كعشر مرفوعات فذكره قبله كالعدم فمن ثم يقول الفقهاء سنن الوضوء ثمانية
ما اى اسم هذا جنس حقيقة بناء على ما حققه الرازى فى حقائق الامور
الاصطلاحية لا كالجنس قد سبق تقريره موضحا قدم الفعل فلا يصح تقديم
الفاعل خلافا للكوفيين والاخفش فان قدم فمبتدا ولا حجة فى قولها *

٢ نسخ الشرح لم يجز بالزاى لالياء وبه يندفع ما يأتى اهـ

للمرفوعات عشرة

قوله الخ عبارته هناك عند قول المتن وقد يسبق الكلمة قول الخ وكذلك قول المتن عن الفاكهى في ٣ر هنا نقلا عن قوله ... فابحث قال ثم قوله هو مبنى على ان عند المحشر بقوله حيث اعتبار الامور الاصطلاحية وقال بعد ذلك قال القطب الرازى لا تعلم حقيقتها في ش الشمسية ليس حقيقة الامور الاصطلاحية الا ما عينها اهل الاصطلاح واعتبروها بازائها كما انه ليس حقيقة الانسان الا ما وضعه الواضع فهى حدود وجزما اهـ تامل

ما للجمال مشيها وئيدا اجندلا يحملن ام حديدا برفع مشى لاحتمال ان كان
محذوفة هى الخبر اى يكون وئيدا ويحذفونها ويبقون الخبر ويروى بالنصب
اى تمشى مشيها وبالجر بدل اشتمال ان قلت هذا التعريف يشمل زيد من قائم
زيد قلت اما على مذهب الكوفى من ان زيدا فاعل سد مسد الخبر وانه لا يشترط
الاعتماد فلا ضير واما على قول البصرى من ان زيد مبتدا مؤخر فهو وان كان قدم عليه
شبه الفعل واسند اليه لان الاسناد للضمير لا يعتبر فى مثل زيد ضارب لكن تقديمه
كالعدم اذ رتبة الخبر التاخير والمراد تقدم اصالة نعم قال العلامة الطبلاوى
نقلا عن السيد الصفوى ان التعريف غير مانع لدخول مفعول المفاعلة كضارب
زيد عمرا اذ كل منهما واقع منه فعل اهـ قلت ويمكن ان يجاب بان المراد بالاسناد
هنا الاسناد النحوى وهو ضم كلمة الى اخرى على وجه الشان فيه الفائدة والفعل
مع المفعول ليس الشان الفائدة به ولو قال المص وهو الاسم المرفوع لخرج هذا
واغنى عن الجواب السابق الذى هو خفى يجتنب فى التعاريف ان قلت كان يلزم
الدور لانه اخذ الحكم المتوقف على التصور فى التعريف المتوقف على كل ما فيه
التصور قلت وضحت فى كتابة الازهرية انه لا دور لان الرفع هنا ليس حكما
للمحدود يتوقف على تصوره المتوقف عليه حيث اخذ فى الحد بل حكم للاسم
الاعم ثم بعد ذلك وجدت العلامة ابن قاسم فى آخر كتابته على المحلى على الورقات
تعرض لنحو هذا فلله الحمد كعلم زيد ومات بكر الخ اقول صرح الشيخ خالد
فى شـ ازهريته بان علم زيد من باب اسناد القائم غير الواقع منه قلت وجهه
ان العلم صفة يوجدها المولى فى الشخص كالبياض والسواد لكن انت تعلم
ان اللغة تبنى على الظ ولا محالة ان العلم فى اللغة واقع من العالم كالضرب الواقع
من الضارب خصوصا اذا كان بزيادة نظر ومعاناة هذا واياما كان فهو من باب
مات بكر او ضرب عمرو فيقال للمص لا فائدة فى ذكره معهما وكانه رأى الاول واشار
الى انه لا فرق بين ما يحصل قهرا وكرها كالموت وغيره كالعلم لكن الاحسن لو اتى
بدله بوصف من الواقع كما انه اتى بوصف من القائم غير الواقع اعنى مختلف الوانه
فكان يقول نحو مات بكر وضرب عمرو وشارب زيد ومختلف الوانه ومن جملة
الشبه الظرف المعتمد نحو افى الله شك واعندك مال فلك ان تجعلهما مبتدا
وخبرا وفاعلا ورافعه لكن الظ على الثانى ان الفاعل للمتعلق وهو لا يخرج

عن الوصف والفعل شرعت من هنا اى بعد ان ذكرت مقدمة النحو التى
تنفع فيه كتعريف الاسم والفعل وعلامتهما فانك لو لم تعرفهما ما عرفت الفاعل
بانه اسم اسند اليه فعل هذا ومما ليست حاجة النحو اليه قوية تعريف الكلام والتطويل
فيه وفى اجزائه من اللفظ والصوت والمقاطع بل يظهر ان تعريف الكلام السابق ليس
قاصرا على اصطلاح النحو بل هو عرف عام كالدابة لذوات الاربع اذ الكلام لا يقال
عرفا الا للفظ المقصود بالفائدة فمن حلف لا اقول لزيد كلاما لا يحنث الا به
ما لم يرد مطلق المخاطبة او يقول لا كلمته بدون التصريح بكلام لانه كثر استعمال ما
كلمته فيما خاطبته فضلات غالبا ومن غير الغالب خبر كان واسم ان ومنه الفاعل
المنصوب نحو خرق الثوب المسمار وكسر الزجاج الحجر وهو سماعى قال ابن مالك فى
الكافية ورفع مفعول به لا يلتبس مع نصب فاعل رووا فلا تقس وذلك لان
رفع الفاعل لازالة اللبس كما ياتى فحيث امن فلا ضير فى نصبه ان سمع كقوله مثل
القنافذ هداجون قد بلغت نجران او بلغت سوآتهم هجر فهجر اسم بلدة ومعلوم
ان السوآت هى التى تبلغها هذا على ظاهره من ان المنصوب فاعل والمرفوع مفعول
وذهب بعض المحققين الى ان المرفوع فاعل اصطلاحى والمفعول منصوب اصطلاحى
وفيه قلب لان الواقع بالعكس وكانه يقول قولهم على جهة وقوعه منه او قيامه به
اغلبية وقيل يقدر الاعراب مانعا من ظهوره الحركة التى جوزها ظهور المعنى وعلى
الاول كان الانسب للمص ان يقول فى المرفوعات لانها اركان الاسناد غالبا فيزيد
قيد الغلبة ايضا ثم جعله المنصوبات فضلات شاهد عدل على ما سبق لنا فى الجواب
عن اعتراض الصفوى لانها تابعة فى العمدية والفضلية اى فاخر التابع المتردد
عن المتبوعين فلا يقال كان يقدم تابع العمدة لانه ليس متعينا بل ذلك امر واحد
متردد فى التبعية ثم هذا ظ فى المجرور بالمضاف واما المجرور بالحرف فتاخيره لانه
منصوب بالواسطة لامرين اقول كلا الامرين موجود فى اسم كان وخبر ان بناء
على قول البصرى انهما معمولان لها لا مرفوعان بما كانا مرفوعين به قبلها فعاملهما لفظى
وقد يحصل اللبس فيحتاج للفرق بين الخبر والاسم فى نحو كان الضارب الآن القائم
الامس فعلى ان الضارب اسم يكون معمولا لك فتحكم عليه بالقيام وبالعكس العكس وكانه
راعى ندرة هذا واراد بالعامل اللفظى المتاصل لا الطارئ فانه يزيل حكم العامل المعنوى
هذا وقولهم النواسخ ليس معناه انها طارئة على المبتدا والخبر فى تحقيق التركيب وان العرفى

يقول اولا زيد قائم ثم يقول كان زيد قائما بل المراد انا نحكم بذلك تقديرا من حيث
ان الغرض الاصلى ثبوت القيام لزيد والتقييد بالمضى مثلا طار زائد فاذا زال
اللفظى وعاد المعنوى كان رجوعا للحالة الاصلية ولا يقال ان المعنوى طرأ على
اللفظى فازال حكمه بل يقال ان الطارئ على الاصلى زال تامل لنحو زيد قام
فنقول زيد مبتدأ فان قلت قام زيد ففاعل لامتناع تقديم الخبر الفعلى مع بقاء
المبتدأ بحاله وخالف الكوفى فيهما زيد قائم فى الحقيقة قائم مسند للضمير
لكن لما كان لازما الحالة واحدة فى التكلم والخطاب والغيبة كان هذا الضمير كالعدم
ذكره الامام السكاكى عفا الله عنه مخرج لمفعول ما لم يسم فاعله اى لان
الضرب فى قولك ضرب عمرو لا واقع منه ولا قائم به بل واقع عليه ومثل هذا يكفى
النحوى المعول على الظاهر واما قولنا ان مصدر ضُرِبَ المبنى للمجهول هو الضرب
بمعنى المضروبية اى الكون مضروبا وهو وصف لعمرو قائم به فتدقيق لا ينظر
اليه واما قول نجم الائمة الرضى انه خارج بقوله على جهة قيامه به لان المراد بجهة
القيام طريقه وهو صيغة المبنى للمعلوم فانما يتم لو كان ضمير قيامه به للفاعل كيف
وهو يوجب دورا باخذ المعرف فى التعريف بل الضمير لمطلق الاسم فلا غناء عما
اسلفناه والتقدير صنف الخ وذلك لان اسم الفاعل انما يعمل معتمدا وقد
يكون نعت محذوف عرف فيستحق العمل الذى وصف وانيب الوصف عن
الفعل الاولى حذف هذا الانه ليس من التصرفات بعد التقدير فتامل
كالاختلاف المذكور اى بالبياض والحمرة والسواد والظاهر ان المراد وغيرهما كالصفرة
ففيه اكتفاء فائدة زاد بعضهم فى تعريف الفاعل ما اسند اليه فعل تام قال
لاخراج اسم كان فاعترض بان اسم كان لم يسند اليه شئ وانما كان مسندة لمصدر
خبرها فمعنى كان زيد قائما كان قيام زيد اهـ قلت هذا رجوع لكان التامة وكلامنا
فى الناقصة فالاحسن ان يقال كان لم يؤت بها للاسناد اصلا بل هى رابطة اما دالة
على الزمن فقط او معه على حدث ناقص وهو كونه على هذه الحالة اى كونه قائما فهى
رابطة بين الشئ وصفته فالحدث الناقص هو الربط بين الامرين لعدم تمامه
بدونهما تامل واذا تاملت ما سبق وجدت بين الفاعل اللغوى والاصطلاحى
عموما وخصوصا وجهيا يجتمعان فى ضرب زيد وينفرد الاول فى مفعول المفاعلة
والثانى فى مات عمرو والله سبحانه وتعالى اعلم اقول ذكرت

قوله ولا يقال ان المعنوى الى قوله بل يقال ان الطارئ الخ هذا على التنزل والارخاء العنان وان هنا لا طرو والا فلم يوجد الا بنيتين فى تحقيق التركيب كما يؤخذ من مضمون العبارة اهـ

بلغ الناشر

فى كتابه

فى كتابة الازهرية اوجمعها سبعة فى التراجم ولكن الاحسن انها موقوفة لامعربة ولامبنية لانه غنى عن تقدير ومع ذلك الغرض حاصل وهو تمييز الكلام السابق عن الكلام اللاحق كما حققناه فى الاعداد المسرودة فى كتابة الازهرية فى باب المبتدا

ناثب الفاعل يعنى نائبه فى صير ورته ركن اسناد من حيث ان حق المبنى للمجهول ان يكون مبنيا للمعلوم مسندا للفاعل ولا يعدل عن ذلك الا لنكتة كالجهل او التجهيل وهذا لاينافى انه بعد بناء الفعل للمجهول يكون حقه الاسناد للمفعول ولايسند للفاعل الا مجازا كما حققوه فى افعم السيل وسيل مفعم والاصل افعم السيل الارض اى ملاها فبعد بناء افعم للمجهول حقه ان يسند الى الارض واسناده للسيل من الاسناد للسبب لانه سبب فى كون الارض مفعمة فتدبر فاعله من اضافة المصاحب لوجهين قال الفاكهى كلاهما مانع فيه لان مفعول مالم يسم فاعله صار عندهم علما للنائب الفاعل اه اقول هذا وجه صحة لايدفع الاولوية يكون مفعولا وغيره اى لان المتبادر من المفعول انما هو المفعول به لكثرة دورانه قوله فى اسناد الفعل يريد بالفعل المادة من حيث هى وان كانت للفاعل بهيئة مخصوصة وللمفعول باخرى كما هو ظاهر ولما فرغت من حده الخ صريح فى ان قوله وغير الخ ليس من تمام الحد ولا وجه له ما المانع من انه من تمامه اذ هو مما يوضح المفعول به وان لم يكن للاحتراز فالاصل فى القيود بيان الواقع على انه يمكن انه للاحتراز عن الفاعل المجازى نحو بنى الامير البلدة فان الاصل بنى عملة الامير البلدة فحذف الفاعل الحقيقى واقيم الامير منابه لعلاقة السببية وان ذلك لايتأتى الا فى الفعل الثلاثى يحتمل فتح الهمزة عطفا على هذين اى ولا اريد ان ذلك التغيير لايتاتى الا فى الثلاثى كما هو مقتضى هذين الوزنين ويحتمل انه بالكسر بيان لسبب عدم ارادة هذين الوزنين فقوله ذلك اى ما ذكر من الوزنين تامل واوضح من هذا وهو ايضا اقعد لان الاول هو فيه فاعل لغير الفعل المذكور ان يرفع وصفه وقياسه ان وصف الفاعل يجوز نصبه لانه مفعول معنى لكن لا يخفى ان ذلك لايكفى بلا سماع فانقلبت الالف ياء الاولى فرجعت الياء الى اصلها لانها انما قلبت الفا لتحركها وانفتاح ماقبلها وقد زال الفتح من مصدر الخ ظاهره ولا اولوية بينها او مجرور فهو النائب وحده على التحقيق كما ان النصب محله المجرور وحده بدليل ظهوره عند نزع الخافض والجار واسطة فقط فانه كناية عن المصدر يحتمل انه كناية عن الحق المترتب فيكون

قوله التى هو مع لابد منه الخ انها فصل لانه فيه وجهين كما يعلم من الشارح اه

قوله فهو النائب لكن يرد على هذا فيقال لوكان المجرور نائبا لانث الفعل الا ان يقال لا يقطع النظر عن الجار فافهم

من نيابة المفعول به لكن يحتاج لتضمين عفى معنى ترك ا وادعاء حذف الجار وهو
ان الاصل عن شئ فمن ثم لم يعرج عليه المص والكناية هنا ما كنى وعبر به عن المقصود
لا الكناية البيانية لان الخلق كلهم الخ هذا تعليل للعلل مع علته قبله ترغيبا له فى العفو
اقول وفى حسن الاتباع بالدية فى قوله فاتباع بالمعروف دون الاول لان الضمير
عليه راجع للمتبع المفهوم من الاتباع من الظروف المتصرفة اى حتى يصح رفعها
بالنيابة الفرجين اى الثقبين فى الجبل مثلا نعم ان قدر لا يؤخذ بمعنى
لا يقبل فيكون تضمينا وهل هو قياسى او سماعى خلاف حقق بعضهم ان النحوى
وهو اشراب كلمة معنى اخرى سماعى والبيانى قياسى لانه تقدير عامل لدليل وهل الكلمة
المضمنة حقيقة لانها مستعملة فى معناها ملوحة لغيره او مجاز لانها اشربت معنى غيرها
واستعملت فيه او جمع بينهما هذا والظاهر ان يقال التضمين الحاق مادة باخرى لتناسبهما
معنى نحو شربن بماء البحر الحق بروين لان الرى كيفية للنفس سببها الشرب وهو ابتلاع
الماء او اتحادهما نحو واحسن بى الحق بلطف ولطف المولى واحسانه واحد فيما يظهر
وقولهم اشراب كلمة معنى كلمة اخرى يقتضى اختلاف المعنيين فلا يشمل هذا وعلى ما
قلناه فهو حقيقة جزما واستدل المخالفون الخ اقول يمكن ان نائب الفاعل
ضمير فى اتيح للرجل المهود ونذيرا نصب على الحال وفى الآية ضمير الغفران المفهوم
من السياق غايته انه اناب المفعول الثانى كما قيل واتيح قدر وارسل والمستطير
المنتشر على اضمار التبين اى على ان فى تبين ضمير التبين واقول الاحسن
فى الذوق ان الضمير للظلم المفهوم من قوله وسكنتم فى مساكن الذين ظلموا
انفسهم وتبين الظلم بمشاهدة ما ترتب عليه من العذاب وشذ نحو
اكلونى البراغيث لا معنى للشذوذ لانه لغة قوم يلزمونها فان سمع من غيرهم
ما يوافقه اول بما يانى آخر الشرح وانما يقال الشاذ فى كلام وقع من عربى مخالفا
للغته ولم يمكن تاويله فالتاويل مقدم على التشذيذ ولعل الشيخ اراد بالشاذ
مقابل اللغة الفصيحة المشهورة لانهما عمدتان هذا بمجرده لا ينتج
فان المبتدا يحذف والخبر ايضا وهو مؤمن يعنى ايمانا كاملا وحذف القيد
تقطيعا لحال من ليس منا من استنجى من ريح ولا تقول ان الايمان يرفع حال
المعصية ثم يعود لاقتضائه انه لو مات حالها يموت غير مؤمن بفتح السين
هو الفعل وبالكسر المكان و المجازى نحو الشمس قيل معنى كون تانيثها

مجازيا انه خلاف الاصل اذ الاصل ان للمؤنث فرجا ولك ان تقول هو مجاز
بيانى بالاستعارة وذلك ان النحوى يطلق عليها مؤنث لمشابهتها للمؤنث
الحقيقى فى استعمال العرب فتامل فحذف احدى التاءين وهل هى الاولى لان
الثانية من نفس المادة او الثانية لان الاولى اتى بها لافادة المضارعة خلاف
ان امرء الخ يذمها بخلف العهد بدليل مابعده نسيت عهدى ولم تعبأ بموثقتى
تبا لفعلك والمفقود مهجور وانت انما اسندت الفعل الى الجمع الخ يعنى انه
فى ظاهر صناعة النحو انما هو مسند للجمع والا فقد صرحوا بان الجمع من باب الكلية
فالاسناد اليه ليس من حيث انه جمع بل لآحاده فقولك قام الهنود فى قوة
قامت هند وهند الخ ان قلت ماذكره المص موجود فى جمع المذكر والمؤنث
السالمين مع وجود التذكير فى الاول والتأنيث فى الثانى قلت نعم لكن لما سلم
فيهما بناء المفرد الحقا به كالمثنى واحسن الوجوه منها ان الظ بدل من
الضمير وكانه عدل عنه للفصل بينهما بالنحوى والشان انما البدل يلصق المبدل منه
عن العوامل اللفظية كان عليه ان يقول غير الزائدة لادخال نحو بحسبك
درهم وهل من خالق غير الله وكانه رأى ان الزائد كالعدم مخبرا عنه خرج
الاعداد المسرودة فانها مجردة موقوفة كما سبق وهل من خالق غير الله
فخالق مبتدا مرفوع بضمة منع من ظهورها حركة حرف الجر الزائد وغير الله صفة
والخبر محذوف اى لكم وهذا اظهر من قول بعضهم ان غير خبر ولا يصح ان يرزقكم
خبر لان هل شذ دخولها على مبتدا خبره فعل لانها اذا دخلت عليه جعلته فاعلا
لما يفسره المذكور كما قالوا فى هل زيد قام ويمكن ان يقال ان غير فاعل اغنى عن الخبر
وقد اعتمد الوصف على الاستفهام فيكون من الثانى وكأن المص جعله من الاول
لانه ليس القصد الاستفهام عن ثبوت الخلق لغير الله بل عن وجود خالق موصوف
بغير الله فليتامل لانهما متلازمان فما المعين لاحدهما وهو الابتداء هذا من
جملة اقوال ومنها ان المبتدا والخبر ترافعا ومنها غير ذلك قيل والخلاف لفظى لاثمرة
له واعترضه بعض المشايخ بان له ثمرة فى نحو قوله تعالى قال اراغب انت عن آلهتى ياابراهيم
فان قلنا انهما ترافعا فانت معمول لراغب فيصح تعلق عن آلهتى براغب وان قلنا
المبتدا مرفوع بالابتداء فهو اجنبى عن الخبر لا يفصل بينه وبين معموله فهو معمول
لمحذوف اى ترغب عن آلهتى اه قلت انت هنا فاعل اغنى عن الخبر فهو معمول له جزما

مطلب المبتدا والخبر

قلت الحاصل ان المثال الذى ذكره اعنى قوله اراغب الاعتمال لكونه مبتدا ولكونه فاعلا وكلام بعض الاشياخ صحيح فى حد ذاته اه

فالاولى التمثيل بنحو ضارب زيد فى الدار مما المرفوع فيه مبتدا على الاصح لعدم الاعتماد ومثله تسمع اى لانه على حذف ان وسبق ان البيضاوى يرى ان تسمع نفسه مبتدا لانه اريد به الحدث المستقل فهو اسم كالمصدر ولم اقل الاسم لكن القوم عبروا به واراد والاسم ولو تاويلا لابد ان يعتمد على نفى او استفهام وعدمه قليل جدا خلافا للاخفش والكوفيين ولا حجة فى قوله خبير بنو الهب فلا تك ملغيا مقالة لهبى اذا الطير مرت لجواز ان بنوا مبتدا موخر ولا يقال لا يخبر بالمفرد عن الجمع لانا نقول فعيل على صيغ المصادر كنهيق وصهيل فيخبر به عن الواحد وغيره قال تعالى والملئكة بعد ذلك ظهير قال الشاعر هن صديق للذى لم يشب فليس لك ان تعرب قائم مبتدا الخ الظاهر انه يصح اعرابه مبتدا ثانيا والجملة خبر المبتدا الاول وهو زيد فمن ثم لا تستقل بالفائدة فائدتان الاولى الوصف المعتمد ان تطابق مع مرفوعه فى الافراد جاز كون المرفوع مبتدا موخرا وانه فاعل اغنى عن الخبر فان تطابقا تثنية وجمعا تعين الاول الا على لغة اكلونى البراغيث فان افرد الوصف مع تثنية المرفوع وجمعه تعين الثانى لوجوب مطابقة الخبر للمبتدا بخلاف الفاعل الثانية قد يغنى عن الخبر مرفوع وصف اضيف اليه المبتدا نحو قال ابى نواس غير مأسوف على زمن ينقضى بالهم والحزن انما يرجو الحياة فتى عاش فى امن من المحن فقوله على زمن نائب فاعل مأسوف اغنى عن خبر غير وكأن المصنف لم يتعرض لذلك لقلته او لانه رآى ان المضاف والمضاف اليه شئ واحد يجمعهما مركب اضافى فكان المرفوع للمضاف على انى اقول يمكن ان غير خبر لمحذوف اى انا غير مأسوف واعترضته فى كتابة الازهرية بانه لو كان كذلك لقال غير اسف اسم فاعل اسِفَ اى حزن وتحسر واقول يجاب بان مأسوف بمعنى مهموم او انه بمعنى فاعل على حد حجابا مستورا اى ساترا نعم على هذا يكون نفيا لاسفه هو فقط بخلاف الاول فانه عام اى لا يؤسف على زمن تامل ولا تبتدء بنكرة الخ بخلاف الفاعل فانه يكون نكرة نحو جاء فى رجل وقول ابن الحاجب ان الفاعل يخصص بالحكم المتقدم عليه فيه انه حيث كان الحكم هو المخصص فمقدور على غير مخصوص والفرق بين الفاعل حيث جاز نكرة بلا مسوغ والمبتدا حيث لا يكون نكرة الا بمسوغ ان المبتدا اذا سمع المخاطب نكرة نفر عن الكلام لابتدائه بمجهول بخلاف الفاعل فانه سمع الفعل اولا فاصغى للكلام ذكر جميع ذلك العلامة

مطلب الابتدا بالنكرة

حسن

حسن جلبى الفنارى على المطول اقول كلامه يقتضى انه متى ما تقدم الخبر كان
ذلك مسوغا لانه يدفع النفرة مع انهم قالوا لا يكون مسوغا الا اذا كان ظرفا
او جارا ومجرورا مختصين او جملة بل قالوا ان المسوغ انما هو الوقوع ظرفا والتقدم
لخوف الالتباس بالصفة لا دخل له فى التسويغ ويقتضى ايض ان المتأخر لا يكون
مسوغا لانه لا يدفع النفرة عن المجهول وكذا كون الخبر من خوارق العادة اللهم
الا ان يقال هذا المسوغ يكر بالنافر الى الرجوع ثم اعتراضه على ابن الحاجب يمكن
دفعه بان معنى قول ابن الحاجب ان الفاعل مخصص بالحكم المتقدم ان تقدم الحكم
مسوغ لوقوعه نكرة لكونه يدفع نفرة المخاطب فيرجع للفرق الذى قاله ولنا
فى هذا المقام كلام نفيس جدا فى كتابة الازهرية مع العلامة ابن قاسم وشيخه
الصفوى وزيادة على ذلك فاطلبها ان شئت   وعليهما ولعبد مؤمن
اما الخصوص فللوصف بمؤمن واما العموم فلان المراد كل عبد مؤمن بخلاف
رجل صالح جاء فى فليس الا الخصوص تامل   ترجع الى الخصوص والعموم
انظر ما يصنع فى وقوع الخبر ظرفا وتقدم لام الابتدا   اسم كان اى الاسم
المصاحب لكان المعمول لها وكذا قولهم خبر كان ويزيد هذا ان اطلاق الخبر
عليه باعتبار ما كان فقس متاملا والا فالسلام عليك   وهو ان يكون
ماضى يزال الخ جمعت الثلاثة فى قولى   يا مليحا من لا يزال مليحا   ارحم الذعن حبه
لا يزول   حار عقلا بل لا يزيل اختلاطا   فامنحنه قربا بطه الرسول   هذا كنت
كتبته فى حاشية الازهرية ثم رايت احسن منه ان اقول   يا رحيما من لا يزال رحيما
ارحم اللذعن بابكم لا يزول   باء ذنبا بل لا يزيل اختلاطا   فامنحنه عفوا بطه الرسول
بعد اما فيه تساهل لان كان انما حذفت بعد ان المصدرية فقط وما انما
زيدت بعد حذفها عوضا عنها وكذا بعد ان الشرطية فى قولهم افعل هذا اما لا
واصله ان كنت لا تفعل غيره قال ناصر التحقيق اللقانى ولا حاجة الى اضمار كان
بل المنفى المجعول خبرا فجعله الشرط على حد ما فى اما ترين من البشر احدا
فليتامل   بعد ان ولو التقييد بهما لكونه راى الجواز الشايع المشهور والا
فتحذف كان فى غيرهما نحو من لد شولا فالى اتلائها اى من لد كانت شولا
مهمة اى محركة للهمة للاعتناء بها   العباس بن مرداس احد الصحابة رضوان
الله عليهم جد الشيخ عبد الرحمن الاخضرى كما ذكره آخر شرح سلمه   ارجح

قوله انظر الخصوص مذهب
الجمهور والثانى مذهب
ابن الحاجب وقال الزركشى
فى تذكرته المسوغ له لام الابتدا
قال بعضهم وهذا اولى لانه
لفظى اه فيبنى على القطر
قوله ما يصنع الخ قد يجاب
بان الخبر الظرف فيخصص
حكما ولام الابتدا مفيده
لتوكيد المبتدا فقد تخصص
بذلك اه سقا

الاوجه ويجوز رفعهما بحذف كان وخبرها فى الاول اى كان فى عملهم خير ونصبهما
بتقدير فيجزون خيرا ويجوز عكس ما قال الش وذلك ظ لمن تامل   ان لايقع
بعد النون ساكن اى لانها تحرك ح لالتقاء الساكنين فتقوى بالحركة فلا يجوز
حذفها وفى الحقيقة المدار على السماع والافكانت تحذف ابتداء ولاتحرك خاتمة
تاتى كان زائدة وهى جواب قولهم فعل لافاعل له وكذا افعال اخر منها قلما
وكثرما وقصرما وطالما قلت والظ فى هذه انها ليست افعالا لان قلما انسلخت
عن الفعلية وصارت اداة نفى بمنزلة ما وقد اوضحت هذا فى اول كتابة الازهرية
وتممت بقية الافعال فارجع اليها ان شئت ولبحث كان فان فيه هنالك دقائق
فائدة لامانع من ان دام زيد صحيحا من النواسخ كما انه لامانع من ان ما
دمت حيا فاعل ونصب على الحال وفرقهم لادليل عليه   افعال المقاربة
تغليب اصطلاحى والا فافعال الشروع اكثر ولعلهم لاحظوا ان كاد اشهر اوام
الباب فغلبوا قسميها   لترجيه وهى انشاء وما بعده وما قبله اخبارات
باحكام كالاقتران بان وعدمه وكونه مضارعا وكونه رافعا الضمير الاسم
على ما تقرر فى محله   يمسح وهو الخبر المحذوف   وتنكير معمولى الظان وما
بعده معمول لمستانف اى ويشترط فى عمل لا تنكير معموليها وعطفه على ما قبله
كما هو المتبادر يفيد انه من شروط اعمالهن اى الثلاثة الا ان يقال المعنى الشرط
المضاف للعمل على سبيل الاجمال فتامل   فاما ما قدمها هنا اهتماما بها
لطول الكلام عليها وقدم فى المتن لات لاتفاق الجميع عليها   بين احد اى
وبين انما تضاف لمتعدد   صريحا اى انه اعرابه صريح فى العمل وان كان احتمالا
فى العمل فالمراد بالصراحة ان يكون اعراب العمل صريحا   مرتع حبتغية بالاضافة
وقوله وخيم خبر مرتع والمرتع محل ترتع فيه الدواب وتاكله والوخيم ردئ الطعم
اصله ليس الحين اوان يشير الى ان المحذوف حين كما هو الكثير لا الاوان
لشغلا اى بالله وخدمته   لحكما من حكمه   ما عاتب الحر الكريم كنفسه
والمرء يصلحه الجليس الصالح   ومنها اذا الجود لم يرزق خلاصا من الاذى فلا الحمد
مكسوبا ولا المال باقيا   ومنها الا ارعواء لمن ولت شبيبته وآذنت بمشيب
بعده هرم   ومنها ان الطاف الملحي. قالت خل عنك لاتصنع بها بامر انا
اولى بك منك   ومنها ياقلب انك من اسماء مغرور فاذكر وهل ينفعك اليوم

قوله انسلخت الخ اى ونسيت اثارها فتذكر ما تقدم والا ومى دان الزمان موجود وضعا ولا يضرط دعوى وضعه فافهم وحرر اه سقا

قوله يشير الخ صريح انه جواز الامرين ويفهم من تقديمه الاول ان الكثير حذف الحين ولا يوخذ منه ما ذكره المحشى لانه ذكر الامرين ولعل الشيخ نظر للاول وغفل عن قول الشارح اوليس الاوان اوان صلح اه سقا

تذكير

تذكير استغفر الله خيرا وارضين بر فبينما العسر اذ دارت مياسير الخ غير
ذلك مما لو استقصى قصى فان واجبة الفتح لانها فى محل مفرد مبتدأ مؤخر
وما قبلها خبر مقدم وهو اذ واذا وحيث لعل الاولى حذف اذا لانها انما
تضاف لجملة فعلية فلا يقع بعدها ان بفتح ان وكسرها فالكسر ظ والفتح
على انها فى محل مفرد مبتدأ خبره محذوف اى حاصل والجملة جواب الشرط ومضافة
اليها اذ الفجائية وهى حرف او ظرف عامله محذوف فتقدير فاذا زيد قائم فاجأت
وقت قيام زيد وانما تضاف اذا لجملة اسمية وقول العرب كنت اظن ان العقرب اشد
لذعة من الزنبور فاذا هو اياها تقديره فاذا هو يساويها لحذف الفعل فانفصل
الضمير والكثير فاذا هو هى وانكر سيبويه الاول فى مجلس البرمكى قيل وهى سبب
موته كما بسطه المص فى المغنى فعليك به خبرا عن قول نحو اول قولى لان افعل
التفضيل بعض ما يضاف اليه وفاعل القولين واحد اقول لا حاجة لهذا
لانه حيث كان القول خبرا عن القول فالمبتدأ عين الخبر معنى ولا يتصور ذلك
بداهة الا اذا كان الفاعل واحدا والكسر الخ وعلى الكسر فالجملة محكية بالقول
لان المراد ان القول نفس هذا اللفظ وليست معمولة للقول اى ليست منصوبة
به فلا ينافى ان الخبر مرفوع بالمبتدأ وفى ذلك قال اخونا الفاضل الشيخ احمد السجاعى
ايها الحاذق الذى حاز فهما فى علوم كالشمس نور اضاء جملة حكوها بقول ولم
تشتغل له ما الذى يزيل خفاء فاجبته بقولى يا فهيما عنى بنظم كدر
زاد حسنا نظمه وبهاء بدء قولى انى حميد لربى مخبرا بالمحكى يجلو العماء قال
هذا المحقق ابن هشام فى كتاب يعطى اللبيب غناء خبر لا هو معمول لها ان كان
اسمها معربا او مبنيا عند غير س اما عنده فيقول مرفوع بالخبرية ووجهه انها لما
تجردت عن العمل فى لفظ الاسم مع كونه بلصقها فهو عن الخبر اولى ويجب تنكيره
لانها لنفى الجنس اى لنفى افراده اى نفى بعض الاحكام عن جميع افراده وهذا لا يعقل
فى المعرفة لانها مشخص كذا قاله الرضى لكن لا يخفى انه لا يتأتى فى نحو علم الجنس من
المعارف ولو ظرفا بخلاف ان لان لا انما عملت بالحمل عليها فهى اضعف والجامع
التاكيد فان هذه لتاكيد النفى وتيك لتاكيد الاثبات وقيل هو من حمل النقيض
على النقيض ناهية هو وقولهم نافية من الاسناد لما هو كالآلة والفاعل
حقيقة المتكلم وتستعار للدعاء بجامع مطلق الطلب ان لا تسجد

يحتمل ان لا اصلية على حذف حرف الجر ومعمول المنع اى مامنعك امتثال امرى
بان لا تسجد والباء ح راجعة للمنع لكن ما قاله المص اسلس وانظر ما فائدة زيادة
لا ولعل والله اعلم فائدتها الاشارة الى شدة خبثه بحيث لا يسند اليه فعل
السجود على صورة الاثبات بل على صورة النفى وكذا قولهم انهم لا يرجعون اى ان الرجوع
ممتنع عليهم كل الامتناع بحيث لا يسند اليهم الا منفيا والله اعلم باسرار كتابه
فاستغفر الله العظيم   وحرام اى ممتنع عادة ان قلت احمله على الامتناع
الشرعى ولا اصلية والمراد عدم رجوعهم يوم القيامة ممتنع بالسمع قلت لا يناسبه
قوله بعد حتى اذا فتحت ياجوج وماجوج فانه غاية لامتناع الرجوع فح المراد
الرجوع فى الدنيا   لا على سبيل الاحتمال اى كما فى العاملة عمل ليس وقولهم
فيها نافية للوحدة اى احتمالا مرجوحا والا فالنكرة فى سياق النفى ظاهرة
فى العموم   تكون بالكاف كناية عن عدم قضائها وقوله ولا امية يعنى ولا
بنى امية الذين يقضون للحاجات   بتقدير مثل او بتاويل المعرفة بكلى فالمراد
بالبصرة مطلق بلدة طيبة وبابى حسن رجل حسن القضا للوارد اقضاكم على
كما قالوا لكل فرعون موسى اى لكل جبار قهار وكذا ولوا حاتما بمطلق رجل كريم
وهو لام الدعا اى انه يدعو له بان جميع الناس فداه   غير مستحقب
المستحقب الحامل فى الحقيبة اى الخرج والمراد لا اثم على والواغل من يشرب من
شراب الناس بلا دعوة   بما لا يعقل الا به المراد لا يعقل على الوجه الاكمل والا
فالمفعول فضلة لا يتوقف عليها الفائدة او المراد انه لا يعقل تحققه فى الواقع الا
معه وان لم يلزم ذكره وقد بينا قسمان بظرف الزمان فليتامل ذلك   منها باب
الاشتغال وتممها بقوله والمنادى الخ   فلهذا افرده تراقوك لم يفرده لما
علمت ان قوله والمنادى عطف على قوله باب الاشتغال الذى هو من تتمة المفعول
به ولعله نظر للصورة الظاهرية فتامله   فيا حرف تنبيه اى بحسب الاصل
وليست حرف نداء لان النداء مفهوم من ادعوا واما بعد حذف ادعوا فيا للنداء
وهو قوله الآتى انها كالنائب وليست نائبا حقيقيا اذ لا ترفع فاعلا هذا
وذهب بعضهم الى ان المنادى منصوب بيا لنيابتها عن ادعوا ثم ادعاء المص
ان الحرف للتنبيه بحسب الاصل قد يمتنع فى غير يا من حروف النداء اذ لم يات
للتنبيه   والمنصوب باخص اقول الانسب بقوله فيما ياتى والحامل على

ذلك فخرا وتواضع او بيان انه يقدر في كل مقام ما يناسبه فيقدر امدح معاشر
الانبياء واحقر ايها العبد وابين بنى نهشل وما قاله المص صحيح ايض وهو المنقول
لا نورث حكمته ان نسبة الامة كلها الى نبيها واحدة النبى اولى بالمؤمنين من
انفسهم فلا يختص به الوارث ولئلا يتمنى وارثهم موتهم فيهلك واياظاهر
انها في محل نصب باخص وهو قول وقيل بل هى منادى بحرف محذوف ولا مانع
من نداء الانسان نفسه وعلى كل فقول المص فى تفسير انا افعل كذا ايها الرجل
مختص من بين الرجال حل معنى وليس القصد انها حال او باتق اى فى التحذير
وليس لازما فقد يكون باعد نحو اياك والاسد اصله باعد نفسك من الاسد
فحذف العامل والمضاف فانفصل الضمير وحذف من فنصب الاسد وانته
خيرا اذ التقدير انته وافعل خيرا ويحتمل ان خيرا مفعول مطلق لانته اى انته انتهاء
خيرا وعلى كل فهو اشارة لشبه المثل فى كثرة الاستعمال المؤكد لعامله الخ
يرد عليه مفيد التفصيل كاما منا بعد واما فداء ومفيد التشبيه كلى بكا بكاء
ذات عضله والمؤكد لجملة هى نفسه نحو له على الف عرفا او غيره كانت ابنى حقا
وكانه يرى الاخيرين والاول من المؤكد لعامله اذ التقدير تمنون منا وتفدون
فداء والتفصيل من اما واعترف عرفا وحقت بنوتك حقا ويريد بالمؤكد ما
يفيد مجرد حدث عامله لا المؤكد المشهور الذى يمتنع حذف عامله ويدخل
مفيد التشبيه فى مفيد النوع يقع عليه اى بحسب الاصل والا فالمفعول
هكذا المتبادر منه المفعول به لكثرة دورانه والمطلق انما يطلق عليه مقيدا بالاطلاق
ولكنك فعلت فعلا ربما يتوهم انه لا بد من وجوده قبل الفعل وليس كذلك
اذ يكفى ملاحظة ذاته فى العلم ثم تسليط الفعل عليه فظاهر ان جعل السموات فى خلق
الله السموات مفعولا به ليس مبنيا كما قيل على ان للمعدوم ثبوتا فى نفسه كما هو مذهب
الاعتزال وزدت ذلك ايضاحا فى غير هذا المحل كهمت الهجود الهجود فهذا
مفعول به لانه توكيد لمفعول به ويرد عليه ضربت الضرب الضرب ولعله يقول مؤكد
المؤكد مؤكد مشاركا له فى الفاعل وقوله تعالى يريكم البرق خوفا وطمعا
اما بتاويل اخافة واطماعا وان عامله الرؤية المفهومة من يريكم اى يجعلكم رائين
والاول اقرب دلت الكلمة على التعليل فيه تسمح اذ الدال عليه اللام ودالي
فيما تقدم ويجب فى معلل ولم يقل ويجب فيه لانه اذا فقد شرط فليس مفعولا له

قوله فلا يختص به الوارث قد يقال الارث لا يتوقف على الجهة الخاصة بل كما يكون لها يكون للعامة كبيت المال الا ان يقال هذه حكمة تدبر

فلله دره بل كل منهما مفعول به لكن بعضها وهو ترغبون ان تنكحوهن مفعول بعد التوسع بحذف الجار ما لا يختص بمكان بعينه هذا يشمل المقادير مع انه جعلها قسما مستقلا يجوز كون مجراها الخ اعلم انك اذا جعلت مجرى مبتدأ فاليمين ظرف معمول لمحذوف هو الخبر والمجرى ح بمعنى نفس الجريان لان مفعل يصلح للزمان والمكان والحدث والمعنى جريانها حاصل فى اليمين وان جعلت مجريها بدلا من الكاس فان جعلت المجرى بمعنى الجريان تعين ايضا ان اليمين متعلق بمحذوف والاخبار ح صحيح بالنظر لكل من البدل والمبدل منه اذ يصح الكاس حاصلة فى اليمين والجريان حاصل فى اليمين وان جعلت المجرى بمعنى محل الجريان فاليمين ح نفسه خبر كان والاخبار بالنظر للبدل دون المبدل منه اذ يقال محل الجريان هو اليمين ولا يقال الكاس هى اليمين تامل ما قلناه ثم انظر عبارة الش فانها صعبة فقوله واليمين ظرف مخبر به عنها يعنى انه متعلق بمحذوف خبر كما قال اى مجراها فى اليمين اى حاصل فى اليمين والمجرى بمعنى الجريان كما اسلفناه وقوله ويجوز كون مجراها بدلا من الكاس بدل اشتمال فاليمين ايضا ظرف لان المعتمد بالاخبار عنه البدل لا الاسم فيه نظر لان قوله ايضا يفيد ان الظرف متعلق بمحذوف خبر كما هو الوجه الاول وعلمت ان الاخبار صحيح بالنظر لكل من البدل والمبدل منه فلا حاجة لقوله لان المعتمد بالاخبار عنه انما هو البدل لا الاسم اى اسم كان المبدل منه وقوله ويجوز فى وجه ضعيف فيه انه لا وجه للضعف وقوله وذلك على اعتبار المبدل منه دون البدل العبارة مقلوبة سهوا والصواب على اعتبار البدل دون المبدل منه كما بيناه هذا ما اقتضاه فهمى القاصر واستغفر الله العظيم

لانه ليس باسم بنى عليه حفيده انه لا بد من رفع الفعل لانه لو نصب كان بعده اسم مؤول من ان والفعل وهو مفعول به اهـ قلت المشهور فى مثله انه معطوف على مصدر متوهم اى لا يكن منك نهى عن خلق واتيان مثله ولا يعرب مفعولا معه ولا بد فى المفعول معه من انه اسم صريح ولا يرتكب فى المؤول لضعفه فقد قيل بانه سماعى وقال ابن مالك والعطف ان يمكن بلا ضعف أحق بما فى ها من معنى الخ اعلم ان هذه الواو تفيد مصاحبة ما بعدها لمعمول ما هو العامل فيه على قياس سرت والنيل فعلى الاول انت مع ابيك وعلى الثانى اشتغر مع ابيك وعلى الثالث استقر لك مع ابيك وهو المتبادر يعنى انه استقر لك انت وابيك او المصاحبة

الاخيرمنهما بحذف اليم كما هو نسخ الش اوسقط

انظراى مانع من جعله بمعنى محل الجريان ويكون الظرف فى اليمين متعلق بخبر للكاس اهـ

صوابه مع كان فحم قولهم فى الرد ولا يعرب مفعولا معه اهـ

مع ضمير استقر يعني استقر هو مع ابيك لك وذلك لان المصاحبة امامع المفعول
اومع الفاعل فمن ثم سبق في واجمعوا امركم وشركاءكم ان المعنى امركم مع شركائكم
وقوله اذا اعجبتك الدهر حال امرئ فدعه وواكل امره والليالیا معناه دع
امره مع الليالي لانك مع الليالي تدع امره فتامل وقولك اكلت الخبز وزيدا
من المصاحبة مع الفاعل وصفا اي صريحا وتاويلا كجاء زيد من الروم
روميا اي مشابها للروم ومنه الجملة في نحو جاء زيد والشمس طالعة او والجيش
مصطف اذ هو في تاويل مبكرا ومجتريا واوضح منه مصاحبا لطلوع الشمس
او اصطفاف القوم فهي حال حقيقية وقيل بل هي حال سببية والتقدير طالعة
الشمس معه وقال صدر الافاضل تلميذ الزمخشري الجملة مفعول معه او مضمون
الجملة يعني ما تضمنته واستلزمته وليس المراد المضمون المشهور المقابل للمفهوم
فتبسم ضاحكا فالمراد بالضحك هنا التبسم وكرر المثال اشارة الى ان المدار
على اتفاق المعنى اتفق اللفظ او اختلف ولو كان المراد الضحك الذي هو فوق التبسم
لكانت حالا منتظرة انا ابن دارة معروفا اختلف في نحو هذا هل العامل
المبتدا المتضمن معنى التنبيه اي انبهك على كوني ابن دارة حال كوني معروفا
بها او الخبر اي منسوب لدارة حال كوني معروفا او محذوف اي حصلت معروفا
او تجدني معروفا وهو المشهور وعليه مشى في الالفية فقال وان تؤكد جملة
فمضمر عاملها ولا تقول التقدير اقصدني او احققني لان الفعل لا يرفع ولا ينصب
ضميري اتصال متحدين الا في باب ظن كما في المغني وهو الافصح يعني في الصفة
اما لفظها فالافصح تذكيره كما تفيد عبارته بعد حاتم بالجر اما على فاعل ضمن
وكسر للضرورة لان قبله فجاء بجلمود له مثل رأسه يشرب ماء القوم بين
الصرائم ذكره الدلجموني في الشواهد وهو مبني على ان الضرورة تغير حركات
الاعراب ولا اعلمه الآن او انه بدل من ضمير جوده و فاعل ضمن ضمير حاتم
فضلة اي نحوية وهو ما زاد على ركني الاسناد ولو توقف عليه المراد نحو وما
خلقنا السموات والارض وما بينهما لاعبين لله دره فارسا قال الشمني
على المغني لامانع انه حال اي اعجب منه حال فروسيته تمت به ذكر انواع
الحال اي وهو من تمام الحد والا لما كان جامعا من اسمين اما من اسم وفعل
نحو انا اضرب معروفا بالضرب مثلا فهي مؤكدة لعاملها لا للجملة وكذا ان كان مشتقا

لان المشتق عامل   وعاث عمرو ظ انه من العوث مثلا كقال من القول مع انه
من العثو والفعل عثى بالكسر كما ياتى له ولعله اسم فاعل كقاض فتامل   على
واحد من امور ثلاثة لان العامل فى الحال هو العامل فى صاحبها والعامل فى المضاف
اليه هو المضاف فيجب ح ان يكون عاملا فى الحال او انه جزء او كالجزء فى صحة حذفه
فيكون كالعدم وعامله العامل فى الحال كانه عامل فى صاحبها المضاف اليه ويفيد
هذا انه لو كان عامل المضاف فى الاخيرين لا يصلح للعمل فى الحال لا يكفيان فلا يجوز
ورق الشجرة صغيرة نضر لان عامل الحال هنا الابتداء وهو ضعيف لا يعمل فى صاحب
الحال والحال كما ياتى فتامل وحرر   فى صحة حذفه الخ هذا وما بعده يفيد انه لابد
فى الجزء ايض من صحة حذفه   والثالث ان يكون المضاف عاملا فى الحال صح
على الظ انا ضارب زيد امس مجردا وان كان اسم الفاعل بمعنى الماضى لا يعمل
فى المفعول به فهو يعمل فى الحال لانها فى تاويل الظرف اى قولنا فى حال كذا فيكفيها
رائحة الفعل الا ترى العامل المعنوى يعمل فيها و ح اتحد العامل فى الحال والعامل
فى صاحبها وان كان عمله فى الحال من حيث شبهه بالفعل وعمله فى صاحبه من حيث
انه مضاف وليس اختلاف جهة العمل كاختلاف العامل خلافا لمن يقول به فى ضربت
زيد عمرا قبيح وبكرا حسن وقد اوضحت هذا المقام فى كتابة الازهرية   حال من
الكاف والميم بناء على ان مجموعهما هو الضمير   وصح له ان يعمل لان المعنى عليه لا معنى
لهذا فالاحسن لانه مصدر الخ   لازما تفسير لقوله ثابتا فليس المراد به ضد المتعدى
هذا هو الاصل اى الكثير الغالب   مفصلا جعله لازما نظرا الى ان
المتشابه مبين عند الله تعالى وعند من خصه به وقيل هى منتقلة نظرا الى المحجوبين
حال من الزرافة الاولى من يديها   والعامة تضمها فقيل بل هو ثابت عربية
ايض   ثبات منصوب بالكسرة لانه جمع ثبة بمعنى الجماعة اى جماعات ثم
جعل هذا من مدخول ربما فيه نظر مع قول ابن مالك   ويكثر الجمود فى سعر وفى
مبدى تاولا بلا تكلف   مشتقة هو جميع من الجمع اى مجتمعين   الاول
فالاول الكلمة الاولى منصوبة على الحال والثانية عطف عليها والحال فى المعنى
مجموع الامرين اى مترتبين على حد بابا بابا والرمان حلو حامض ويقولون للاول
حال او خبر من اجراء حكم الكل على الجزء كما منعوا صرف هريرة للتانيث والعلمية
وانما العلم مجموع ابو هريرة   اى الابل العراك ظ ان العراك صفة لمحذوف

اى الابل التى بخيرية ارسلها العراك بحذف اى الابل نعم فى نسخ ذكره بعد ارسلها العراك اه

وليس

وليس كذلك بل هي مصدر مؤول بالصفة حال اى ارسلها معتركة اى مزدحمة
ولعل قوله اى الابل تفسير للضمير فى ارسلها   الجماد اى الجماعة والغفير الساتر
للارض من كثرته والغفر الستر   لمية موحشا طلل حجملة حالا من طلل
المتأخر بناء على قول س بمجئ الحال من المبتدا والجمهور يمنعونه ويقولون هو حال
من الضمير فى الظرف لان العامل فى المبتدا الابتدا وهو لا يعمل فى الحال ويجب اتحاد
عامل الحال وصاحبها وكذا لا تاتى من الخبر الا ان صلح المبتدا للعمل نحو هذا بعلى
شيخا لتضمنه معنى اشير هذا هو الذى ينبغى الجزم به   لنسبة اى وقوعية كما
فى المحول عن الفاعل او ايقاعية كما فى المحول عن المفعول   والتمييز والتفسير
استئناف واظهر لان المراد به اولا احد المنصوبات وثانيا لفظه فلو لم يظهر
لم يصح الا بالاستخدام   ثلاثة امور ولم يجعل الاسم من الامور لانه جنس
مشترك   فى كونه منصوبا هذا لا يؤخذ من الحد بل من ذكرهما معا فى المنصوبات
احدهما ان الحال انما يكون وصفا الخ هذا مفهوم من ذكر الوصفية فى حد الحال
والسكوت عنها فى حد التمييز   والثالث ما فى السماء الخ الحق ما سبق له من
ان هذا مساحة حقيقة   ان شئت بالوزن يعنى بحسب ما تجعل المثلية فيه
وذلك يتاتى بالمفرد يعنى كما يتاتى بالجمع فمن ثم ورد فى قوله تعالى وفجرنا
الارض عيونا   ومن لا تدخل على الحال يقال هى نافية ومن زائدة   فتميم
تجيز اتباعه اما على بدل الاشتمال لان العلقة شرط فى الاستثناء المنقطع واما
بدل بعض ادعائى واما عطف نسق كما يقول الكوفيون   ان صح التفريغ
اى تفريغ ما قبل الا لما بعدها ليصح عمل العامل فى التابع احترازا عن نحو ما زاد
هذا المال الا النقص فيتعين النصب لانه لا يقال زاد النقص وتحقيقه ان المراد
بالنقص القدر الذى نقص وذهب وجعله منقطعا لان المراد بالمال الموجود
الحاضر والمال فاعل زاد فالمستثنى منه مذكور كما هو الموضوع وقولنا لا يقال
زاد النقص لانه بمعنى كمل الناقص على ما علمت فى معنى النقص والناقص ما كان ناقصا
لا يكمل وح فليس القصد من هذا الاستثناء ثبوت المنفى لما بعد الا لما علمت بل
القصد به مجرد الاخبار بالمستثنى هكذا ينبغى ان يفهم ولنا كلام آخر مع الحلبى على
الازهرية   اى البعض الخ لكن القصد فى قولهم قام القوم ليس زيدا الحكم على زيد
بانه ليس من البعض القائم لا الحكم على البعض بانه ليس زيدا كما يقتضيه هذا الاعراب

وان تلازما لكن الملحظ مختلف كما ذكروه فى ومن الناس من يعبد الله على حرف
حيث قالوا من اسم بمعنى بعض مبتدا لان المقصود الحكم على بعض الناس بانه
يعبد لا على من يعبد بانه بعض الناس فتامل ومثله قوله تعالى يوصيكم الله
الا قوله حيث رجع الضمير للبنات لم يحتج لذكر نساء فالاحسن ان المراد بالاولاد
اولا المطلق وقوله للذكر مثل حظ الانثيين اى للذكر من هذا المطلق ان كان ذكرا
وقوله فان كن نساء الضمير للاولاد اى فان تحققن فى النساء الخلص فتامل
الكميت بصيغة التصغير وبلدة قيل سميت بلدة لتبلدها اى سكونها
ومنه البليد لان ذهنه لا يتحرك فى الدقائق واذا اتصلت بهن ما ويقال
ما المهيئة لانها هيأتها للدخول على الافعال ولبعضهم محامل ما عشر فان رمت
حصرها فدونكها فى ضمن بيت تقررا ستفهم شرط الوصل فاعجب لنكره
بكف ونفى زيد هيأت مصدرا ويعزى الى الاسماء من ذاك شطره وآخر
شطريه حروف كما ترى اراد بالزائدة غير الكافة نحو فبما رحمة عما قليل وبالكافة
غير المهيئة نحو قلما ولا سيما زيد بالرفع فكفت سى عن الاضافة والا فالزائدة
تشملهما كما ان الكافة تشمل المهيئة تكمل المنصوبا وترك مفعولى ظن لانه
ادرجهما فى المفعول به وان لم ينبه عليه لان الناصب لا يدخل على الناصب
اجاز بعضهم جئت لكى ان تكرمنى على كون كى جارة مؤكدة للام او ناصبة
وان توكيد لها او بالعكس فافاد ان الناصب يدخل على مثله وهو القياس الا ترى
دخول الجازم على مثله فى ان لم تكرمنى اهنك كيما ان تعزى الشاهد فى ما وان
قيل ان ما هنا كافة لا مصدرية ويعد ثلاثة من حروف العطف وجعلها
فى الشارح اربعة بضم ثم وجعلها فى القسم قسما مستقلا بمعنى الى نحو
لالزمنك او تقضينى حتى فى الحقيقة يحسن جعل او هنا بمعنى الا وكانهم رأوا
انه حيث كان اللزوم امرا ممتدا احسن ان يعتبر له غاية فى قراءة من نصب
واما من رفع فنظر الى انه بالنظر لزمن التكلم ليس مستقبلا بل ان اريد زمن
قولهم فهو حال وان اريد زمن التكلم بالآية عند نزولها كما هو ظ الش فهو ماض
ثم جعله مستقبلا بالنظر لما قبلها معناه بالنظر لبعض الزلزال والكرب الذى
مضى فلا ينافى ان هناك بعضا منه متأخرا عن القول لانهم قالوا ذلك فى اثناء
الكرب وقبل مجئ النصر بداهة فتامل كقولك سرت حتى ادخلها الخ

يقال الدخول مستقبل بالنظر لما قبلها وهو السير وكانهم راوا ان القصد
فى هذا وما بعده انما هو الاخبار بحاصل الآن فليس القصد فيه الى استقبال
اصلا بخلاف حتى يقول الرسول فانه لما لم يكن المعنى فيه على الحال كان لتوجيه
الاستقبال مجال لكن انت خبير بانه يصح فى الآية الحال المحكى وفى المثال الحكم
بانه مستقبل بالنظر لما قبلها وان كان حالا فالاشكال باق فتامل وحرر
التانية لام العاقبة اقول لم يذكرها فى المتن كانه رآى قول بعضهم
انه من اقسام العلة   اللام الزائدة ويمكن انها تعليلية والمفعول محذوف
وليست زائدة فى المفعول به والتقدير انما يريد الله ما يريد لاجل ان يذهب
عنكم الرجس وامرنا بما امرنا لاجل ان نسلم لرب العالمين او ان الفعل منزل
منزلة اللازم   لام الجحود اى اللام المصاحبة للجحود وهو النفى وليس
المراد به نفى المعلوم المحقق الا ترى الآيات ان كنت تعرف ثم اختلف فى لام
الجحود فقيل هى زائدة فى خبر كان وهو قول الكوفيين ويفتقرون الى حذف
فالتقدير ما كان الله ذا ان يذر واما التاويل بالوصف فلا اذ لم يسمع فى يذر
الا المضارع والامر واما المبالغة فلا تحسن هنا لان القصد نفى اصل الشئ
على انها اساءة ادب كما ذكروا فى كون رب بمعنى التربية الطلق على الله مبالغة
وقال البصريون هى اللام المقوية لوصف هو خبر كان لضعفه بانه فرع الفعل
وليست زائدة محضة كما حققه فى المغنى والتقدير ما كان الله مريد الاجل
ان يغفر وقس ويمكن على بعد انها للعلة والتقدير ما كان الله مريدا لاجل ان يغفر
على الوجهين السابقين آنفا فليتامل   ولا يجوز ان التقدير الخ مبنى على
ان ضمير تستقيما للكعوب ويصح انه للقوم اى انه يكثر الكعوب اى رؤساء
الشر الى ان تستقيم رعيتهم وقوله قناة قوم من اضافة المشبه به للمشبه والقناة
الرمح والكعوب ما يبرز من الانابيب   وهو سهو اذ يستحيل الخ يمكن ان
مرادهم انت ليست عادتك الاتيان لنا فانته تحدثنا الآن جبرا لنا وهو ظاهر
ان الاستفهام هنا معناه الاثبات اقول ياتى له فى واو المعية النصب
فى قول الحطيئة الم اك جاركم البيت ويكون بين البيت والظم ان الاستفهام
فيهما تقريرى بمعنى الاثبات   المختص بنوعين وهو رب جعل ضمير الغائب
نوعا لاختلاف معناه باختلاف المرجع ثم لم يذكر معانى حروف الجر لانها مبحث

لغوى وانما تذكر فى النحو استطرادا   الثالث ان العطف على هذا التقدير
حمل على المجاورة الخ الاولى حذف هذا الثالث اذ لا معنى له كما يظهر بالتامل
لمجرد التعليق اى للتعليق المجرد عن تخصيص عاقل او غيره زمانا او مكانا
واما اى فليست لمجرد التعليق بل تعين بحسب ما تضاف اليه والمص اراد
المجزومات لفظا والا لما خص المضارعة لان الماضى يكون فى محل جزم اى محل
لفظا وفعل لو كان معربا كان مجزوما على احد الاوجه السابقة فى نظيره لا اسم
هذى والعمل يتبع الطلب فلما كان القسم الاول تحققوا معناه فى فعل واحد
جزم فعلو واحدا بخلاف التعليق فانما يكون بين اثنين   لم يلد المشهور
ان لم لنفى المضى وكانه خص هذا لانه محل النزاع لانه قيل قد ولد العزير
والمسيح وان المسيح ولد مريم وان كان النفى فى الواقع ازليا ابديا سبحان
ربك رب العزة عما يصفون وسلام على المرسلين والحمد لله رب العالمين
الى انها اسم والظ انها عندهم لغير العاقل كمهما   التلاعى نقل عن
الشنوانى انه بالتاء الفوقية جمع تلعة وهو ما ارتفع او انخفض من الارض
اى لا احل فيها هربا من طالبى الارفاد اى الاعطا ووجد بالقاف وهو ما ارتفع
فقط   نؤمنك بسكون الهمزة وكسر الميم مخففا والبيت من البسيط
اذا ما انتسبنا ظاهر هذا ان الجواب ايض لا يكون ماضى المعنى وهو الحق لانه
معلق على الشرط واما قوله ان كان قميصه قد من قبل فصدقت فمعناه تبين
صدقها واتت الفاء لانها على اضمار قد وهذا خير من جعل المص الجواب هنا ماضيا
معنى   فلا يخف اى فانهاه عن الخوف وهذا كناية عن لازمه من انتفاء المخوف
وليس القصد انه ان خاف اقتحم النهى اللهم ارزقنا الخوف منك يا رحيم   ولو
اسمية اى هذا ان كان بفعل الامر ومثل له بقوله تعالى قل تعالوا اتل او باسمية
غير خبر ومثل له بقوله اين بيتك او باسم فعل ومثل له بمكانك تحمدى او بما
لفظه لفظ الخبر ومثل له بقوله حسبك حديث ينم الناس فان حسب اما بمعنى
كاف او اسم فعل مضارع بمعنى يكفى فلم يرتب الامثلة   كون الجواب محبوبا
اى ليصح حلول ان مع لا النافية قبله قال الاشبولى وشرط بعد الامر صحة ان
الشرطية بدون لا فلا يجزم فى اكرمنى لا اكرمك اذ لا يناسب ان تكرمنى لا اكرمك
ويجرى فيه خلاف الكسائى   تقديره فافعل وهو معلوم بالذوق من السوق

فيه ان لا معنى ظ وهو انه
على هذا الوجه وهو العطف
على الرؤس يكون من حمل الشئ
على مجاوره اى اعطاء المجاور
حكم مجاوره وهو المسح بخلافه
على الاول وهو جعله معطوفا
على الوجوه يكون فيه حمل الشئ
على غير مجاوره اى اعطاوه
حكما غير حكم مجاوره فانه
عليه اعطى حكم الاول وهو
الغسل ولعل هذا وان كان
بعيدا هو المراد من العبارة
فتامله فانه دقيق ولا تنظر لـ
العصبية اه شنوا

طول الكلام وهو مما يحصل معه الحذف لانه لا اجحاف ح بل اراحة من
الطول الزائد فليس مما نحن فيه اى لان كلامنا فيما اذا حذف الشرط مع
جملته بان يحذف الفعل والفاعل اوكان ومعمولاها اللذان انما يتم الكلام بهما
وقوله فى صدر المسئلة حذف فعل الشرط وحده لا ينافى هذا لان معناه بدون
الاداة احترازا عن الجزم فى جواب الشرط هذا هو المذهب الصحيح ومقابله
ان الجزم بلام الامر مقدرة ورد بانه لا يظهر فى اكرمنى اكرمك اذ لا تدخل فى الشائع
على فعل المتكلم والجزم هنا شائع والقول بانه يغتفر فى المقدر ما لا يغتفر فى الملفوظ
ترويج وقيل بل الطلب لانه ضمن معنى التعليق ورد بانه معنى حقه ان يؤدى
بالحرف والذى عرف تضمنه معنى الحرف الاسم لا الفعل واقول قد تضمنت عسى
الترجى ونعم المدح وبئس الذم الى غير ذلك على انه يرد على اضمار الاداة ان الجازم
فى الفعل كالجار فى الاسم وحذف الجار وابقاء عمله شاذ وهذا انما لم يجزم فى جواب النفى
لان فيه جزما بعدم الوقوع كالايجاب الذى جزم بالوقوع فيبعد عن الشرط الذى يحتمل
الوقوع وعدمه بنية الوقف اى فاتى على حالة الوقف وهو السكون لاختلاف
معنييهما اى لان لكل منهما معنى مستقلا فليس معناهما واحدا حتى يكون بدل كل ولا
الثانى جزء الاول حتى يكون بدل بعض واما قوله وعدم دلالة الاول على الثانى فهو
نفى لبدل الاشتمال لان ضابطه ان يدل المبدل منه على البدل اجمالا فقولك
نفعنى زيد يدل على شئ نافع علما اومالا اوجاها اذ لا معنى لنفع الذات من حيث
هى فقولك علمه بدل اشتمال هذا وقد يدعى هنا صحة بدل الاشتمال اذ لا تمنن
معناه لا تعط والعطية فى ذاتها حسنة لا معنى للنهى عنها فلا بد من وجه للنهى
كعدم الاخلاص او طلب اكثر منها فقوله تستكثر بدل اشتمال ولعمرى هنا
دلالة اوضح من قولهم ان تاتنا تسالنا نعطك ومن ثم امتنع فى النثر ظاهره
انه مفرع على ما قبله وليس كذلك انما هو مفرع على احد الشرطين المذكورين
سابقا وهو مضى الشرط الا ان سبقه ذو خبر فيجوز ترجيح الشرط وقيل
يجب فى نية التقديم على اداة الشرط فى مذهب س وقيل هو الجواب
فقيل لم يجزم لانه على حذف المبتدا اى فانا اقوم وقيل بل لما لم تعمل الاداة فى لفظ
الشرط لكونه ماضيا مع انه بلصقها اهملت فى الجواب راسا لبعده منها وجب
مراعاة الشرط تقدم او تاخر كانه لتقوى الخبر بوجود الطالب له فرعى الاقوى

قول الشارح مطلقا الاولى حذفه وقوله الا ان سبقها ويجب فى كذا فى نسخة وفى بعض النسخ الا ان سبقه بضمير الافراد والاولى اولى لما توهم التثنية من خلاف المراد فافهم

في الحاجة وهو الشرط المفيد لا القسم المؤكد فتامل بلطف   ويجوز النصب
لا الرفع لانه لا يستانف بين فعل الشرط وجوابه هذا والحق الكوفيون ثم بالفاء
والواو   كل الافعال ترفع اقول يعني الافعال الاصلية التي لم يمنعها مانع
فخرج بالاول كان الزائدة فلا ترفع والفعل المؤكد لغيره كقام قام زيد فان
الفاعل للمتبوع ان قلت بل هما معا عاملان فيه كما يعمل عامل المتبوع فيه وفي
تابعه قلت يجوز اثران لمؤثر واحد ويمتنع مؤثران لاثر واحد فتامله وخرج بالثاني
طالما وقلما وكثرما وقصرما لانها كفت بما فهذه الستة افعال لا فاعل لها
الا المشبه بالمفعول به مطلقا اقول معنى مطلقا في جميع جزئياته وقوله الا الخبر
يعني خبر عامله وهو خبر كان واما خبر المبتدا بحسب الاصل الذي لا يقال انه
خبر الفعل وهو معمول ظن فيدخل في المفعول به كما ياتي له وقوله فناصبهما
الوصف الخلف ونشر مرتب وقوله والناقص اقتصر عليه لان كلامه في الفعل
والا فهناك حروف تعمل عمل كان   والمبهم المعنى او النسبة كلاهما دخول
المبهم وعمل المبهم من نحو رطل وعشرين وان كان جامدا لا يشبه الفعل لتاويله
بالمشتق اي موزون بالرطل ومعدود بالعشرين   او عرض هذا ليس كليا
الا ترى ان غضبت على زيد دال عرض وقد تعدى بالحرف ثم مراده بالوصف ما لا
يشاهد كالمرض فانه التألم وانما يشاهد اثره واما خلق الثوب فنفسه مشاهد وبانه
المشاهد فتامل   كانكسر وظرف هما كذا ما يدل على عرض كمرض وفرح وسمن
ما يدل على صفات حسية كطال وتعدد علامات اللزوم لا يضر كما لا يضر تعدد
علامات الاسم في مررت بزيد   او فعل اللذين وصفهما على فعيل يرد عليه بخل
فهو بخيل مع انه يتعدى بحرف الجر نحو بخلت على زيد بالمال وكانه اراد ما وصفهما
ليس الا فعيل وبخل يقال فيه باخل ايضا   ورأى يعني لا من الرأي المتعلق
بشيء واحد بل من رأى الشيء اذا اعتقده كذا فهي متعلقة بامرين وكذا قوله لا بمعنى
عرف معناه لا بمعنى عرف المتعلقة بشيء واحد كما قيل المعرفة تتعلق بالبسائط
بل بمعنى علم الشيء بحالة كذا تامل   فاما ثانيهما كمفعول شكر اي في انه يتعدى
له العامل بنفسه تارة وبالجار اخرى ثم ان مراده بالثاني مكمل العدد اثنين
اي ما يتحقق به عدد الاثنين ولو الاول بدليل تمثيله الاول في كلت زيدا طعامه
وكلت لزيد طعامه ووزنته طعامه ووزنت له طعامه هكذا ينبغي ان يفهم وان

بالعرض

على انه يحتاج للتاويل لان العامل هنا وان كان جامدا لكنه لما كان مبهما لا يرفع ابهامه وهو التمييز بعده وهذا شان العامل فلذلك ساغ عمله فيه او سغا

قوله ثم مراده الخ حيث ان هذا مراده فلا يتوجه قوله ليس هذا الخ لان تعدي الغضب الى زيد الا انما تعدى بالنظر لاثره وهو الانتقام وهو مشاهد والا فلا انتقام النفساني قاصر فتامل

كانت

كانت مقابلة الثانى بالاول تقتضى انه الاخير   وجعل اى بمعنى اعتقد
نحو وجعلوا الملائكة الذين هم عباد الرحمن اناثا اى اعتقدوهم لان كلا هنا
فى افعال القلوب واما جعل التصييرية فتاتى فى افعال التصيير   ودرى
فى لغية بتصغير التحقير واللغة الكثيرة كما ياتى له تعديه بالحرف لواحد وهو
مبنى للمفعول مراد امنه الفاعل على حد زكم وجن   وهب وتعلم بمعنى اعلم
ظاهره انه تفسير لهما وهو المتبادر من البيت الآتى اى ان لم تجزنى فاعلم انى امرؤ
هالك ويستعمل هب ايضا فى الفرض والتقدير نحو هب ان اباهم حجر فى السيم
وعلى انه مفعول لاجله اقول التعليل هنا بعيد فالاولى انه لا يلزم من
تعلق الجار بالعامل تعديه الاترى مرض زيد فى الدار اذ المتعدى بالحرف يكون
المجرور مفعولا به معنى واقع هو عليه كمررت بزيد وغضبت عليه وبهذا تعلم
ان جعل المص بخلت بكذا متعديا وكذا غضبت من زيد لا يظهر لان غضبت
من زيد معناه اتصفت بالغضب من اجل زيد فالمجرور مفعول من اجله جر
بحرف التعليل لفقد الشروط كما جر بباء السببية فى ذل بالضرب وسمن بالاكل
كذلك لاختلاف فاعل الضرب ووقت الاكل مع عاملهما ان قلت على كلامك
ما معنى كون الخير فى امرتك بالخير مفعولا ثانيا بالحرف مع انه لم يقع عليه الامر
قلت لما راوه ياتى منصوبا مفعولا به كثيرا حكم له عند الجر بحكم النصب فتامل
فى ذلك   والجملة المعلق عنها فى موضع النصب لانها سدت مسد المفعولين
والا فالقياس ان المحل لكل جزء منهما وحده   بينها وبين معمولها او بينها
وبين جملة سد مسدها الجملة جواب القسم   علمت صبيحة اى يوم الصبيحة
منصوب على الظرفية متعلق بمحذوف خبر مقدم ان قلت ان قدرت المتعلق
مقدما لزم ان المضاف للاستفهام عمل فيه ما قبله مع انه يكتسب منه الصدارة
وان قدرته مؤخرا لزم عمل ما بعد الاستفهام فيما قبله ولا يجوز تقديره بعد صبيحة
وقبل اى لئلا يلزم الفصل بين المضاف والمضاف اليه قلت نختار الاول ويغتفر
فى المحذوف ما لا يغتفر فى المذكور او الثانى ونقول المضاف للاستفهام كانه هو
الاستفهام والاستفهام يعمل فيه ما بعده فكذا ما هو بمنزلة الاستفهام وحصله
ان المضاف والمضاف اليه لانهما اسم واحد للاستفهام فتامل   فاى منصوب
على المصدرية مبنى على ان منقلب للحدث ويصح انه للمكان فالنصب على الظرفية

مقدم من تاخير
فتقدير عند ختم العشرة
التعليقات الصدارة
اه سقا

السابع لعل جعلت من المعلقات دون ان المفتوحة فى علمت ان زيدا قائم
كائنه لما اثرت علم فى ان الفتح حكموا بانها مع معموليها معمولة لعلم ولا تعليق وانما
منع الاعراب لان الجملة لا يظهر فيها اعراب كما منع منها البناء فى علمت سيبويه هذا
واما لعل فعلم لم تؤثر فيها شيئا فمن ثم حكموا بان علم انما تسلطت على المعمولين
بعدها لكن لعل علقتها عنهما واظهرت فيهما عمل نفسها فتامل اهلكناهم
بالاستيصال اى انه اطلق المسبب وهو لا يرجعون واراد سببه وهو اذهابهم
من اصلهم بحيث لم يبق منهم احد يخلفهم ويؤيدهم قراءة ابن مسعود الخ
اقول لا تأييد لجواز ان من موصول والمفعول الاول فيهما محذوف اقول
المحذوف هو الثانى اى كالوهم شيئا او وزنوهم شيئا وكانه اطلق عليه اول لانه المطلق
على المذكور ثانيا وان كان بمعنى مكمل العدد اثنين كما سبق لنا تحقيقه عند قوله
فاما ثانيهما كمفعول شكر ولا غير الاول فى باب اعلم وذلك ان غير الاول اصله
من باب مفعول ظن فله حكمه واما الاول فيحذف لدليل ولغير دليل والحذف
لدليل يقال له اختصار والفعل معه باق على تعديه ومعموله المحذوف لدليل كالثابت
ولغير دليل اقتصار وهو ان ينزل الفعل منزلة اللازم ويقطع النظر عن المعمول
بالكلية نحو فلان يعطى اى يفعل الاعطاء من غير نظر الى ان المعطى دينار او درهم
او غيرهما هذا وقوله ولا يجوز حذف المفعول فى باب ظن مراده بالمفعول الجنس
فيصدق بالواحد والمتعدد واجمعوا على ذلك ان قلت مقتضى النظر العكس
بانه يجمعوا على المنع فى حذف المفعولين اقتصارا ويجرى الخلاف فى حذف احدهما
قلت المدار على السماع فيمكن انه سمع شبهة فى الثانى دون الاول على ان الحذف
اقتصارا تنزيله منزلة اللازم من كل وجه فاغتفروا اذا حذف احدهما فكانه تلاعب
لا الى هؤلاء ولا الى هؤلاء فليتامل ذلك المرواسها يرسمن الارض بسير هين
الجارى على الفعل بان يستوفى حروفه كغسل من غسل وعطاء من عطى اما
من اغتسل واعطى فاسما مصدر كما ياتى له ومثال ما يخلفه الخ كانه انما جعل
الاول محل محله ان والثانى ما لان ان للاستقبال والدفع فى الآية مقصود حدوثه
واستمراره فى المستقبل بخلاف الخوف فان القصد حدوثه لا بقيد الاستقبال
بكونه نكرة اى بناء على قول ابن الحاجب النكرة الماهية الصادقة بالقليل
والكثير وكذا الفعل واما ان قلنا النكرة للواحد فهى بعيدة عن الفعل كالمحدود

بالتاء

بالتاء الذى لايعمل اذ الفعل يدل على مطلق الماهية فتوجه الاقيسية ح بانتفاء
ال والاضافة اللذين هما من خصائص الاسماء ويعارض بالتنوين وكانهم اغتفروه
لانه يدخل الفعل فى الجملة اذا كان لغلو او ترنم نحو ويعد وعلى المرء ما يأتمرن
روى بالنصب فلا ضرورة هذا انما يتم على مذهب ابن مالك فى الضرورة لا على
مذهب الجمهور كما لا يخفى فيفسد المعنى الخ الفساد على ان ال للاستغراق اما
ان جعلت للعهد او الجنس وقوله من استطاع مبين للمراد فلا على انا نختار الاستغراق
ويجب على جميع الناس حمل المستطيع على الحج تنفيذ الحكم الله كما هو قاعدة الامر بالمعروف
ان قلت ينافيه قولهم من ترك الحج فالله حسيبه كما صرح به ابن ابى زيد وغيره قلت
معناه انه لا يحد بقتل ولا يقاتل بخلاف الصلاة والزكاة فلا ينافى حثه ولومه على ان قولهم
ذلك انما سببه عدم تحقق الاستطاعة لخفاء اسباب العجز فتامل ضعيف النكاية
التاء من بنية المصدر وليست تاء الوحدة المانعة للعمل فان صغر او وصف لم يعمل
ظاهره ولو كان بال ثم الظ انه اذا وصف بعد العمل صح بدليل ما سبق فى المصدر وقوله
هنا او وصف دليل على ان المراد بقوله فى المصدر ولا يتبع ولا يوصف لان الذى يختص
بالاسم ويبعد الشبه من الفعل انما هو الوصف لا التاكيد والبدل لانهما يقعان فى الافعال
فكانه احتباك ان كان حالا او استقبالا لشبه المضارع جاز استعمال المشترك
مراده بالمشترك مطلق متعدد المعنى والا فالمشترك الاصطلاحى انما يقال اذا اتحد
اصطلاح التخاطب بكسر الراء هو قاعدة مفعل كمضرب ومسجد من يسجد بالضم
الا ان انفتح عين المضارع فيفتح ايض كمفرح وتناولها غيرهم بحكاية الماضى على انا نقول
البسط حاصل الآن ايض والوصيد باب كهفهم والكهف الغار ورايته ضاربا ورآى
علمية ويكفينا المخبر عنه ولو بحسب الاصل اى سماها والضمير للنوق اى ينحرها كثيرا
على وزن الفعل اى كمفرح وفهم وعلم وسمع عارضها اى مباشرة وبواسطة كالمضاف
لما فيه ال والسببى نسبة للسبب وهو لغة الحبل يربط به الامتعة اطلق على الضمير
رابط الاوصاف والصلات والاخبار وما نون منه نكرة لكن التنوين سماعى فلا
يجوز فى نحو هيهات وعليك بله الاكف الخ كانه خطاب الانسان استعظم قطع السيوف الاكف
وقيل اسم للالصاق يعنى فالباء للالصاق متعلقة بعليك لان الجار يكفيه معنى الفعل
هذا والظ ان الباء زائدة وان الالصاق وغيره يؤخذ من المقام ولو لم تذكر الباء فعليك
الوسادة فيه معنى الالصاق بخلاف عليك بالتقوى ولا يجوز عند الاصمعى شتان ما بين

زيد وعمرو ووجهه ان شتان بمعنى افترق والافتراق انما ينسب لمتعدد والذى بين
زيد وعمرو شئ واحد ان قلت ح ماوجه تجويزه قلت تضمين شتان معنى بعد اى بعد
الفرق بينهما وعظمت المسافة التى تفاضلا بها بظاهر قوله تعالى يشير الى انه مؤول
باضمار فعل اسكت سكوتاما اى اوجد فردا من افراد السكوت وليس يلزم ترك
الكلام بالمرة لان النكرة فى سياق الاثبات لا تعم فيمتثل ح بالسكوت عن سيرة
وفتح اخرى واشتهر انه لا يمتثل على التنوين الا بترك الكلام رأسا وكان وجهه
ان صه معناه لا تتكلم كلاما والنكرة فى سياق النفى تعم ثم الظ انه اذا نون رويدا
ونصب الضمير يؤتى به منفصلا فيقال رويدا اياه ولا يقال رويداه وان كان القياس
اتصال الضمير بعامله الا ان الاتصال بعامله الاسمى يشبه الاضافة فلا يجامع
التنوين بمعناه السكوت اى المعهود اى عن كلام مخصوص او عن كل كلام
بحسب ما بينك وبين مخاطبك وان اشتهر الاول فقط عمل استقر الانسب لقوله
المعتمد ان يقول عمل مستقر العمل لهما لدلالتهما على المتعلق وفهمه عندهما حتى كانه
معناهما تامل فان قلت ففى اى مسئلة وارد على تمثيله بجاء الذى فى الدار اخوه
مع قوله اولا على ماذكر فى باب اسم الفاعل فافهم وعكسه نحو نجار اى انه لا يعمل
باجماع ريط بكسر الراء هو الملاية والمسهم المخطط نائب فاعل وان كان
هذا سماعى والا فافعل التفضيل كافعل التعجب انما يصاغ من المبنى للفاعل
متفاوت المعنى ليتاتى فيه التفاضل والتعجب لان التعجب استعظام زيادة فى وصف
فاعل خفى سببها فلا يصاغان من القتل لانه شئ واحد لانه ازهاق الروح وحمر
فيران وليلة لا يظهر فى حمر اللهم الا ان يقال حمل على المعتل لانه موازن له ثم غير شارحنا اخرج
هذه الافعال بزيادة قيد هو ان لا يكون اسم فاعله على افعل ولا يلتفت الى انه مزيد معدى
عاملان بينهما ارتباط اما بعطف نحو قام وقعد زيد او يكون الثانى جوابا
للاول جواب الشرط نحو اتونى افرغ عليه قطرا او جواب السؤال نحو يستفتونك
قل الله يفتيكم فى الكلالة او كون الثانى من معمولات الاول نحو وانهم ظنوا كما ظننتم
ان لن يبعث الله احدا قلت او الثانى مرتبا على الاول نحو هاؤم اقرؤا كتابيه وعزة ممطول
معنى غريمها فان القراءة مرتبة على الاخذ والعنا والتعب مرتب على المطل وعلى كل حال
لا يجوز قام قعد زيد فيضمر لغيره مرفوعه ويغتفر لاجل عمديته عود الضمير المتأخر
لفظا ورتبة فيضمر لغيره ما يحتاج اليه اى ولو منصوبا لانه عائد على متقدم رتبة

قوله انه ويجب المطابقة فى نحو ... النكرة لا تعمل هذا اذا لم يكن ... النكرة مشتقة فاذا كانت ... لا تجب المطابقة مثاله زيد افضل عالمين والزيدان افضل عالم تامل كذا بهامش

ان تقييد ... لكون ... الظرف ... لا يعمل ... فيها ... [illegible]

لانه معمول الاول فلا تنازع بين الحرفين واثبته بعضهم فى ان لم تكرمنى فان كلا منهما يقتضى الجزم والجمهور يقولون ان عاملة فى فعل ماخوذ من معنى لم اى انتفى اكرامك فهى عاملة فى محل لم ومدخولها فلا تنازع فى نحو زيد ضربت واكرمت بل هو معمول لما يليه جزما وحذف من غيره اذ لما اتى العامل الاول استحق المعمول فلم يأت الثانى الا بعد عمله فيه بخلاف ما اذا تاخر المعمول عنهما لكن انت خبير بان تسمية ذلك تنازعا قد يدعى له وجه صحة ولا مشاحة فى الاصطلاح ارجو واخشى الخ يقال هنا اكثر من معمول لان مبتغيا حال معمولة لعامل صاحبها وكانه رآى ان الاظهر الابتغاء عند الدعاء لكن انت خبير بصحته عند الخشية على ان الرجاء كالدعاء ثم ظهر ان الحق مع المص لانه لا تنازع فى حال ولا تمييز لوجوب تنكيرهما فلا يتأتى اضمارهما فى المهمل فتدبر فى احد القولين وقال ابن مالك هما خبر والمرفوع مبتدأ مؤخر قائلا لا يقع التنازع فى المرفوع السببى اعمال الاول لتقدمه كما قيل فى الفعل المؤكد لا فاعل له والفاعل للاول نحو قام قام زيد الصواب فى القياس لسلامته من الفصل بين العامل والمعمول باجنبى والتركيد غير اجنبى ان قلت يلزم الفصل عند البصريين فى نحو رغبت ورغب فى الزيدان عنهما كما يأتى قلت هذا امر جزئى غير مفصول بأما والا ترجح الرفع نحو ضربت زيدا واما عمرو فاكرمته لان ما بعد اما كلام مفصول مما قبلها فلا يعتبر بينهما مناسبة او كان المشغول طلبا لان الطلب لا يقع فى الكثير خبرا للمبتدا فمن ثم منعه بعضهم متوهما التنافى من عنوان خبر وطلب عن اصل الباب من انه لا مانع من العمل فى السابق الا الضمير الشاغل وفيه انه يلزم خروج مسائل ما يختص بالابتدا واستويا فى نحو زيد قام وعمر واكرمته اقول حق التمثيل وعمرا اكرمته معه ليكون على تقدير العطف على جملة الخبر هناك رابط فى المعطوفة يرجع لزيد قيل المثال لا يشترط صحته على ان الغرض مثال لمطلق مسبوق بذى وجهين وان توقفت صحة التركيب على شئ آخر ولبعض المحققين من الاعاجم هنا كلام غير هذا حاصله انه لا عطف على جملة الخبر اصلا بل العطف على كل حال على الجملة الكبرى غير ان الجملة الكبرى لها اعتباران صدر وعجز فتعتبر المناسبة بين المعطوفة والجملة الكبرى تارة من حيث صدرها وتارة من حيث عجزها وح فلا حاجة لرابط اصلا وهو دقيق اصله ان يجوز فيه الامران اقول مراده بالجواز ما قابل الامتناع لا استواء الامرين لان هذا ليس اصلا اذ انما يكون فى قام زيد وعمرو اكرمته والاصل ترجيح الرفع تامل تابع فى معنى

نحو قوله هيهات ام المغنى ١٢ م

قوله بعض نسخ الشارح مفصول بالتاء وهو النصب ١٢ م

التابع لنا كلام مبسوط فى كتابة الازهرية فارجع اليه ان شئت مطلقا محدودة
اولا والثانى عدم توكيده اتفاقا نحو دهر وحين فلصدقه على القليل والكثير لا فائدة
فى تاكيده ولا يعاد ضمير متصل نحو ضربته ضربته ويحتمل هذا ان يكون الفعل او
الفاعل او المفعول فان قلت ان تعين تاكيد الثانى او هو فالثالث من استعارة اى نقل
ضمير الرفع لغيره وان قلت ضربته ضربت احتمل الاولين فقط هذا والظ ان توكيد الفعل
المسند للضمير باعادته وحده ممتنع او غير شائع نحو ضربته ضرب او ضربت ضرب
والقول بالالتفات فى ذلك بعيد ولا حرف غير جوابى نحو كسرت بالجر بالجر رد
التوهم انك كسرت الجر وعليه فهو توكيد لمعنى الباء اما ان كان رد التوهم الكسر بالسكين
مثلا فهو توكيد للمجر لكن على الاول هو اظهار فى محل الاضمار اذ الظ كسرت بالجر به اغتفر
لان المقام للتاكيد فى الجملة اما الحرف الجوابى فكالمستقل يعاد وحده كما يؤتى به
ابتداء كذلك وشذ اعادة غيره وحده كقوله فلا والله لا يلفى لما بى ولا للما بهم ابدا دواء
واسهل منه قوله لا لا ابوح بحب بثنة انها اخذت على مواثقا وعهودا ويستثنى
من ذلك اجمع الخ فمن ثم قال بعضهم اذا قلت جاء الجيش اجمع فاجمع بدل لا توكيد لان
التوكيد به لا يضاف للضمير قطعت رؤس الكبشين فالتثنية ظاهرة والجمع مراد به
ما فوق الواحد والافراد مراد به الجنس الصادق بالاثنين مفيد توضيح هو فى المعارف
ولم يقولوا فيها تخصيصا لان عمومها العارض الاشتراك فجعلوه خفاء عارضا وازالته توضيح
والتخصيص ازالة العموم الاصل وانت خبير بان هذا مع ضعفه لا يظهر فى غير العلم من المعارف
فمن ثم لم ينظر له بعض وعبر فيها بالتخصيص مثل النكرات كابن عقيل فى ش الخلاصة
ولا يكون اخص اقول الظ مذهب من جوز كونها اخص لانها موضحة او مخصصة فلتكن
اعرف وكان من منع قال لا يكون التابع اشرف من المتبوع ويحتاج بسط ذلك الى
شرح طويل اقول يرد على من قال انه عطف بيان ان عطف البيان موضح او مخصص
وكلاهما منفى هنا ويجاب بانه موضح وذلك ان الهين مثنى والحكم المتعلق به يحتمل انه من
حيث كل فرد ويحتمل انه من حيث الهيئة الاجتماعية بل ربما كان المتبادر الاول كما يظهر لك
فى قولنا لا تضرب الزيدين وليس مرادا هنا اذ نفى كل من الالهين كفر فقوله اثنين توضيح
وبيان لان النهى عن الالهين من حيث انهما اثنان فلا ينافى انه لا بد من احدهما كما عينه
بعد بقوله انما هو اله واحد فاياى فارهبون ولما كان هذا خفيا لم يعتبره النحويون
وقالوا انه صفة مؤكدة ولا يرد فعرف تدقيق اهل المعانى والبيان الناظرين للنكات

وان

وان لم تقنع بهذا وتتشوق لنوع بسط فى المقام حيث اشار لك بذلك المص الامام فلنتل عليك عبارة المولى سعد الدين فى المطول ونصها فى مبحث بيان المسند اليه فان قلت قد اورد المص يعنى الخطيب القزوينى صاحب التلخيص قوله تعالى لا تتخذوا الهين اثنين انما هو اله واحد فى باب الوصف وذكر انه للبيان والتفسير واورده السكاكى فى عطف البيان مصرحا بانه من هذا القبيل فما الحق فى ذلك قلت ليس فى كلام السكاكى ما يدل على انه عطف بيان صناعى لجواز ان يريد انه من قبيل الايضاح والتفسير وان كان وصفا صناعيا ويكون ايراده فى المبحث مثل ايراد كل رجل عارف وكل انسان حيوان فى بحث التاكيد على ما هو دأب السكاكى ويكون مقصوده انه وصف صناعى جئ به للايضاح لا للتاكيد مثل امسى الدابر مثل ما وقع فى كلام النحاة وتقدير ذلك ان الهين حامل لمعنى الجنسية اعنى الالهية ومعنى العدد اعنى الاثنينية وكذا لفظ اله حامل لمعنى الجنسية والوحدة والغرض المسوق له الكلام فى الاول النهى عن اتخاذ الاثنين من الاله لا عن اتخاذ جنس الاله وفى الثانى انه اثبات الواحد من الاله لا اثبات جنسه فوصف الهين باثنين واله بواحد ايضاحا لهذا الغرض وتفسيرا وهذا الذى قصده صاحب الكشف حيث قال الاسم الحامل لمعنى الافراد او التثنية دال على شيئين الجنسية والعدد المخصوص فاذا اردت الدلالة على ان المعنى به منهما والذى يساق له الحديث هو العدد شفع بما يؤكده هذا كلامه وقوله يؤكده اى يحققه ويقرره ولم يقصد انه تاكيد صناعى لانه انما يكون بتكرير لفظ المتبوع او بالفاظ مخصوصة فما وقع فى شرح المفتاح من ان مذهب صاحب الكشف ان الهين اثنين ونفخة واحدة من التاكيد الصناعى ليس بشئ اذ لا دلالة لكلامه عليه بل اورد فى المفصل قوله تعالى نفخة واحدة مثالا للوصف المؤكد نحو امسى الدابر فالحق ان كلا من اثنين وواحد وصف صناعى للبيان والتفسير كما فى قوله تعالى وما من دابة فى الارض ولا طائر يطير بجناحيه حيث جعل فى الارض صفة لدابة ويطير بجناحيه صفة لطائر ليدل على ان القصد الى الجنس دون العدد كما سبق فى باب الوصف فالاثنان يشتركان فى ان الوصف فيهما للبيان ويفترقان من حيث انه فى الهين اثنين واله واحد لبيان ان القصد الى العدد دون الجنس وفى دابة فى الارض ولا طائر يطير بجناحيه لبيان ان القصد الى الجنس دون العدد وتقرير هذا المبحث على ما ذكرت مما لا مزيد عليه للمص وبه يتبين ان لا خلاف بين صاحب الكشف وصاحب المفتاح والمص على ما توهمه القوم واستدل العلامة فى شرح المفتاح على انه عطف لا وصف بان معنى قولهم الصفة تابع يدل على معنى فى متبوعه انه ذكر ليدل على معنى فى متبوعه على ما نقل عن ابن الحاجب ولم يذكر اثنين وواحد الدلالة على الاثنينية والوحدة اللتين فى متبوعهما ليكونا وصفين بل ذكر الدلالة على ان القصد من متبوعهما الى احد جزئيه

قوله قلت ليس فى كلام السكاكى كيف وقد عرف عطف البيان فى قسم النحو بما يذكر بعد الشئ من الدال عليه لا على بعض احواله بيانا له لكونه اعرف ولا شك ان هذا الحد لا يتناول واحدا واثنين فى هذين المثالين اه فتامل

قوله والعدد الخ ان فسر العدد بما يرجع فى العدد او بما يساويه فالامر ظاهر وان فسر بنفس مجموع ... فالكلام مبنى على التغليب لان الاسم الحامل لمعنى الافراد غير دال على العدد المذكور اه منه

العدد دون الجنس وفى دابة فى الارض ولا طائر يطير بجناحيه لبيان ان القصد الى

اعنى الاثنينية والوحدة دون الآخر اعنى الجنسية فكل منهما تابع غير صفة يوضح متبوعه
فيكون عطف بيان لا صفة واقول ان اريد انه لم يذكر الا ليدل على معنى فى متبوعه فلا يصدق
التعريف على شئ من الصفة لانها البتة تكون لتخصيص او تاكيد او مدح او ذم او نحو ذلك
وان اريد انه ذكر ليدل على هذا المعنى ويكون الغرض من دلالته شئ آخر كالتخصيص والتاكيد
وغيرهما فيجوز ان يكون ذكر اثنين و واحد للدلالة على الاثنينية والوحدة فيكون الغرض
من هذا بيان المقصود وتفسيره كما ان الدابر ذكر ليدل على الدبور والغرض منه التاكيد بل
الامر كذلك عند التحقيق الا ترى ان السكاكى جعل من الوصف ما هو كاشف وموضح ولم يخرج
بهذا عن الوصفية ثم قال واما انه ليس ببدل فظاهر لانه لا يقوم مقام المبدل منه وفيه ايض
نظر لانا لا نسلم انه يجب صحة قيام البدل مقام المبدل منه الا ترى الى ما ذكره صاحب الكشف
فى قوله تعالى وجعلوا لله شركاء الجن ان لله وشركاء مفعولا جعلوا والجن بدل من شركاء
ومعلوم انه لا معنى لقولنا وجعلوا الله الجن بل لا يبعد ان يقال الاولى انه بدل لانه المقصود
بالنسبة اذ النهى انما هو عن اتخاذ اثنين من الالهة على ما مر تقريره انتهت عبارة المطول
اخص هو يوهم الابهام والغرض انه معلوم   وامدح فى صفة المدح هو وجيز لكن قال
غيره المدح من الصفة ويجوز تقديره اعنى وغيره ما عدا مفيد الذم وقياسه فى الذم ما عدا
مفيد المدح   غير صفة يحتمل ان مراده بها المشتق ومثله المؤول به فكانه قال تابع جامد
ويحتمل ان مراده بها النعت واليه نحى فى الش   ان لم يجب كهند قام زيد اخوها قد يدعى صحة
البدلية وكونه من جملة اخرى امر تقديرى لا يمنع ارتباط الاولى بضميره وفى الظ هو من متعلقات
الجملة الاولى ومن توابع ما فيها كما ان كون المبدل منه فى نية الطرح لا ينافى عود الضمير
فى البدل اليه نحو اكلت الرغيف ثلثه   او امتنع احلاله محل الاول الانسب بكون البدل
على نية تكرار العامل ان يقول او امتنع تقدير العامل له ان قلت ما يمنع التقدير يمنع تسلط
العامل الاول حيث جعل عطف بيان قلت المقدر يمنع بطريق الاستقلال والعمل بالتبع
يغتفر فيه ما لا يغتفر فى غيره ان قلت ح ما معنى جعلهم البدل من التوابع قلت نظر للظاهر
ويمتنع فى مقام ابراهيم اى يمتنع عطف البيان فى قوله تعالى فى شأن البيت الحرام فيه
آيات بينات مقام ابراهيم فلا يجوز ان مقام ابراهيم عطف بيان لآيات بناء على انهما شئ
واحد وان المراد بمقام ابراهيم ما قام به من الامور المعبر عنها بالآيات وذلك ان عطف
البيان موضح او مخصص ودلالة مقام ابراهيم على هذه الامور اخفى من دلالة آيات
بينات عليها اذ المتبادر من مقام ابراهيم المكان الحقيقى الذى قام به والخفى لا يوضح الاظهر

فلا

قوله واقول الخ اختار الشق الثانى ونقول مراد العلامة من قوله ذكر ليدل على معنى فى متبوعه ان يكون المقصود منه ذكر الدلالة على حصول المعنى فى المتبوع ليتوسل بذلك الى التخصيص او التوضيح او المدح او الذم وغير ذلك وذكر اثنين وواحد ليس للدلالة على حصول الاثنينية والوحدة فى موصوفهما بل تعيين القصد من جزئيهما فلا يكونان صفة اهـ ع ح

ذكر الدابر ليدل على حصول الدبور فى الامس ثم يتوسل بذلك الى التاكيد وكذا فى الوصف الكاشف بخلاف ما نحن فيه فتدبر فانه غامض ع ح

فلا يخصصه لخفاء معناه فى نفسه وبالنسبة له ان قلت قد ذكر صاحب الكشاف فى قوله
تعالى جعل الله الكعبة البيت الحرام ان الثانى فى عطف البيان ليس بلازم ان يكون اوضح
من الاول لجواز ان يكون التوضيح باجتماعهما قلت بعد تسليم ما ذكره فهنا مانع آخر لان
مقام مفرد علم معرفة وآيات جمع نكرة وقد قال ابن مالك فاولينه من وفاق الاول ما من
وفاق الاول النعت ولى وان كان الزمخشرى قد اعرب مقام عطف بيان فقد قيل انه مخالف
للاجماع فى ذلك كما فى الاشمونى ويا سعيد كرز بتنوين كرز فليس المانع من البيان
الاخفاء الثانى على ما علمت فيه اما ان ضم بلا تنوين فالمانع ايض كون البيان لا يعطى
حكم المنادى المستقل وبه صرح فى الشرح ثم الظاهر ان الاخفى يصح بدلا وان لم يصح عطف
بيان قالون عيسى فالثانى اخفى لانه انما اشتهر بالاول لقب به شيخ نافع لجودة قراءته
من نقب ولا دبر هما متقاربان فكلاهما مرض يخف البعير الا ان الاول نقر فيه والثانى
تخلل اجزائه حتى يرق وبعده اغفر له اللهم ان كان فجر وهذا كلام اعرابى قال له ناقتى نقبت
ودبرت فاحملنى على غيرها فكذبه نون كفارة احترز به عن قراءة اضافة كفارة
للطعام ولذلك امثلة كثيرة كانه يعرض بقول ابن مالك وصالحا البدلية يرى
فى غير نحو يا غلام يعمرى ونحو بشر تابع البكرى انا ابن الخيقولى ان اباه عزم على قتل
بشر فلما عزم صار مجروحا يقتله لكل احد حتى للطير وانه ضربه ضربة صيرته على آخر
رمق ففى الوجهين صارت الطير تتبع البكرى بشرا لتاكل من ميتته اذا وقع
خلافا للفرا واليه اشار ابن مالك وليس ان يبدل بالمرضى ذو الرمة بضم الراء قطعة
جبل باليه ذكره الجوهرى لان الشئ لا يبين بنفسه اقول يمكن الجواب عنه بان
نصرا الثانى ضمن الشهرة فى اوصاف الخير ونصرا الثالث ضمن شهرة ازيد فحصل
الاختلاف كما قالوا فى انا ابو النجم وشعرى شعرى ادعى الربوبية فيشمل رب
العالمين بحسب زعم قومه بخلاف رب موسى وهارون فمعلوم انه الله تعالى
ويوافق متبوعه اى تارة ويخالفه اخرى فلا يصدق عليه انه المقصود اى لان هذه
الجملة تفيد حصر القصد فيه انما يتبع بواسطة حرف يشير الى ان قوله بلا واسطة
راجع للتابع ويصح انه راجع لقوله المقصود بالحكم مقصودين خرج بدل الغلط
فان الاول غير مقصود فيه اصلا ان قلت كيف قوله مقصودين مع قولهم المقصود بالحكم
هو البدل قلت مرادهم ان المقصود ثانيا انما هو البدل فلا ينافى ان المبدل منه يقصد اولا
توطئة للبدل لتتنبه له النفس ثم يقصر القصد على البدل فقوله مقصودين اى المبدل منه

اولا وسيلة والبدل ثانيا وبالذات قصدا صحيحا خرج بدل النسيان فان قصد الاول فيه
خطأ فلا جزئية كما فى بدل البعض ان قلت الثلث جزء من النصف وكذا ما بعده قلت لكنه
لاحظه مقابلا للنصف واعتبره جزأ للصلاة فمن ثم اضافه لضميرها وبدل النسيان كقولك جاءنى زيد
عمرو اذا كنت انما قصدت ان تقول عمرو فسبقك الخ هذا لا يظهر فالاولى ما فى بعض النسخ اذا قصدت ان تقول
زيدا ثم تبين خطأ قصدك لان النسيان بالجنان والغلط باللسان ضربته اياه الخ الوجه ما قاله ابن مالك
من تعيين التوكيد اللفظى اذ البدل لا بد له من مزية فوجب انه المقصود دون الاول كالوصف بالاخوة
فى جاء زيد اخوك والضميران متحدان من كل وجه الا ان يقال الضمير الثانى يرجع الى المعهود فكان معنى
زيد ضربته اياه ضربت المعهود بينى وبينك ولو قلت ضربته هو كان بالاتفاق توكيد العل
نكتته انه من باب استعمال ضمير الرفع فى موضع النصب لمصاحبته لضمير النصب وحيث كان بدلا فهو
فى التقدير من جملة اخرى فلا مصحح لاستعمال ضمير الرفع لاولنا وآخرنا جعله بدل كل بناء على ان العطف
ملاحظ قبل الابدال والا فهو بدل بعض يكم قريش فهذا ضرورة ان قلت قريش محيطة بهم
قلت هذا فى كل بدل كل انما المراد ان يكون فى البدل نص على التعميم كقوله لاولنا فتأمل عدوا بدل
من اخاه وهو محل الشاهد الا بعد توكيده بالمنفصل او فاصل ظاهره ان اى فاصل يكفى فى التوكيد
والمتبادر من الالفية تعيين الضمير المنفصل ولقد ارسلنا نوحا وابراهيم فيه ان هذا من
الترتيب البدل والنسق كالمنادى المستقل وجهه انهما ليسا متممين للاول حتى يتبعانه
بل البدل هو المقصود وحده والنسق مقصود كالاول وكذلك ازربيجان[2] فان اردت به البلدة المعينة
منع وان نكرته بان اردت بلدة ما مسماة به صرف فقد ردوا العدل ان قلت هلا قدروا غيره
قلت مرجع العدل تحويل اللفظ فى الحروف ونظائره كثيرة فى التصريف وكثرة الشئ تساعد على
تقديره عند عدمه والله سبحانه وتعالى اعلم بما هنالك والحمد لله رب العالمين وصلى الله على اشرف الخلق
وعلى آله وصحبه والمؤمنين * * هذا ولما تم طبع هذه الحاشية البهية
على الهيئة الحسنة المرضية وكان الملتزم والمصحح لها نخبة المجد السارى الشيخ مصطفى احمد المالكى
الابيارى والشيخ حسن زغلة ومحمود السجايا وقرة العين الشيخ محمود القاضى الابيارى والشيخ محمود ابو
العينين وكان من جملتهم الراجى عفو الغفار محمد الشهير بالنجار ارخها بقوله

صاح نادى برغم انف الواشى ... وتبصر وخل عنك التحاشى
واغتنم فى الربا عروسة فكر ... قد اضاءت كالبدر والجنح غاشى
وتباهت حسنا ورقت طبعا ... وبذاك الجمال زاد اندهاشى
لو رآى وجهها المتيم يوما ... لسلى حب زينب ورقاشى
كيف لا والامير صاغ حلاها ... ولها اختار سندسى الفراش
ثم ارخ وقل باعذب لفظ ... للامام الهمام رقت حواشى

١٤٣ ١١٧ ٧٠٠ ٣٢٥

[2] قوله ظاهره انه ممنوع من الصرف مع ان فيه تفصيلا ذكره فالاولى ان يقول واما ازربيجان ضم

...s' Copy of the KORÁN from
...MVEL. Nov. 1917.

...e of NEBI SAMVEL was on
... from KUBÉBI (Biblical EMAUS) to
...s. The legend asserted that the
...muel was buried there.
... hand to hand fighting in the
...round the mosque for 10 days,
... our hands for good, - when the
...mbarded it heavily day & night
... days totally destroying it -
...ntly a vault was found under the
...of the mosque, with the skeleton
...n in a stone coffin -

Kensington.

